

دراسة تحليلية مقارنة للسياسات والممارسات الأوروبية للتعاون بين المنظمات الغير الحكومية والحكومة

بقلم: نيلدا و رادوست توفتيسوفا

مقدمة

تقدم هذه المقالة نظرة أوروبية حول السياسات والممارسات الخاصة بالتعاون بين الحكومة والمنظمات الغير الحكومية في الدول الأعضاء الأوروبية، والدولة المنظمة، والدول الأوروبية الشرقية والوسطى. وتقدم، على وجه التحديد، نظرة عامة لثلاثة مجالات تعتبر هامة بالنسبة لتطوير العلاقات بين الحكومة والمنظمات الغير الحكومية.

1. وثائق السياسة والآليات المؤسسية داخل الحكومة لتسهيل أنشطة المجتمع المدني في البلدان المختلفة (أفضل الأمثلة في أوروبا).
2. آليات التمويل الحكومي على المستوى الوطني والمستوى المحلي بالنسبة للمنظمات الغير حكومية والمبادرات العامة- بما في ذلك طرق التمويل المباشرة والغير مباشرة، وأنظمة تقديم المنح، والمساعدات، و تمويل الوظائف العامة المفوضة- مع اهتمام خاص إلى التمييز بين المنظمات الخدمية ومنظمات المؤازرة.
3. السياسات الحكومية في أوروبا الشرقية لإشراك المنظمات الغير حكومية في الاتحاد الأوروبي على مستويين اثنين: صناعة السياسة الأوروبية (مثلاً، من خلال إعطاء المنظمات الغير حكومية صوتاً في صياغة المواقف الوطنية، أو من خلال تمكين المنظمات الغير حكومية للعمل مع المنظمات الأوروبية الأخرى للتأثير على السياسة الأوروبية مباشرة)، و المشاريع الأوروبية (من خلال تقديم تمويل مشترك للمنظمات الغير حكومية وفرص ما قبل عمليات التمويل).

ويتكون هذا المقال من أربعة فصول، تتناول (1) إطار عمل السياسة الكلية للتعاون، (2) إطار العمل المؤسسي، (3) التمويل و(4) الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. كما ينظر إلى أفضل الممارسات فضلاً عن حالات الإخفاق التوجيهية، والطرق الإبتكارية وكذلك الشائعة منها. كما ندرج بصورة عامة المزيد من المعلومات بدلاً من قلتها، حتى يتمكن القارئ من اختيار أفضل المواضيع ذات الاهتمام بالنسبة له.

1. إطار عمل السياسة: وثائق السياسة حول التعاون

اكتسبت قدرة المجتمع المدني للمساعدة في إقامة ديمقراطية رفاة مستقرة تقديراً رسمياً واسعاً خلال العقد المنصرم. وكتعبير رسمي لهذا التقدير، فإن السلطات العامة في العديد من البلدان الأوروبية اعتمدت وثائق تحدد المنافع المشتركة لمزيد من العلاقة المؤسسية بين القطاعات "الأولى" و"الثالثة".

ماهية وثائق السياسة حول التعاون بين الحكومة والمنظمات الغير حكومية.

تعكس وثائق السياسة حول التعاون مرحلة تطويرية مبكرة في العلاقة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني. فهي تعبر عن وجهات نظر السلطة العامة (الحكومة، البرلمان، والمؤسسة الأوروبية) حول دور المجتمع المدني وإيجاد

ولتحقيق تلك الأهداف، فإن وثائق السياسة حول التعاون تتضمن مبادئ عامة فضلاً عن خطط معينة. 1 فهي تعترف بشكل نموذجي بأهمية دور القطاع الغير هادف للربح في التنمية المجتمعية، والتعبير عن مبادئ التعاون ووضع نوايا عريضة ومن ثم خطوات معينة يتوجب اتخاذها من قبل الحكومة والمنظمات المدنية.

ووثائق السياسة حول التعاون هي عادة نتيجة الجهود وعمليات التفاوض التبادلية. فهي تتضمن وثائق ثنائية لنوع "الاتفاقية" (اتفاقيات المملكة المتحدة)، والاتفاقيات القائمة المتبناة كبرامج رسمية من قبل الحكومة (البرنامج الكرواتي للتعاون 2) أو البرلمان (مفهوم تطوير المجتمع المدني الاستوني)، والتصاريح من طرف واحد التي تعبر عن الالتزام من جانب واحد فقط (الاستراتيجية الحكومية المجرية نحو القطاع الخاص 4).

أهمية وثائق السياسة حول التعاون.

توفر هذه الاتفاقيات أو التصاريح فوائد ملموسة للقطاع الثالث والقطاع العام بالمثل. إذ تعطي وثائق السياسة حول التعاون المنظمات المدنية وسيلة لزيادة الدعم بالنسبة لعملهم ومن ثم توسيع نشاطهم لصالح المجتمع. وبالنسبة للحكومة، فإن الاتفاقيات يمكنها مساعدة ضمان المزيد من الأداء الكلي للمهام الحكومية.

كما أن سياسة التعاون لا يمكنها النجاح إذا لم يفهم كل جانب، ويحترم ويثق في أدوار ومهام الآخرين". 5. وتقوم المنظمات الغير حكومية بأخذ المبادرة لاقتراح المفاوضات، غير أن السلطات الحكومية لا تستطيع البدء في العملية والعمل على إنجاحها، كما هو الحال في كرواتيا والمجر. كما يتوجب إشراك الخبراء في صياغة النص، ويجب أن تتميز مرحلة المناقشة والتعزيز بمشاركة عامة واسعة.

ويتطلب النجاح، بالطبع، أكثر من مجرد ورقة السياسة. والنقطة 15 من الاتفاقية الإنجليزية تسمى المستند "بنقطة البداية وليس الخاتمة". 6 كما أن التجربة في المملكة المتحدة تظهر، بالفعل، أن الفهم الغير كافي للقطاع التطوعي لا يمكنه إعاقة التنفيذ والملاحظة الفعالة من كلا الجانبين. 7.

وبنفس الرمز، قد نقوم بالتأكيد أن العملية وليس الورقة، تعني أن الجانبين بوسعهما الاستفادة حتى لو أن عمليات التفاوض لم تسفر عن نص متبادل متفق عليه. 8. ويمكن للحكومة والمنظمات الغير حكومية تحقيق علاقة أكثر قوة واتصالات أفضل من عملية التفاوض، مع اتصالات متكررة، ومناقشات بناءة، وتعاون فاعل، وتسوية، وتنازلات متبادلة وتفاهم. وحتى عندما لا يتم تبني ورقة سياسة (كما في الحالة المجرية، التي سيتم مناقشتها فيما يلي) فإن العملية بإمكانها تمثيل المشاركة العامة في صناعة القرار السياسي.

إطار وثائق السياسة حول التعاون

يعكس عنوان هذه الوثيقة خاصيته سواء كان من طرف واحد أو ثنائي الأطراف ويشير إلى المدى الذي يكون ملزماً قانونياً. وتلزم الاتفاقية في ويلز الحكومة على الوفاء بتعهدات معينة، بينما تمثل الاتفاقية الإنجليزية "مذكرة" حول العلاقات. 9 والمفهوم الاستوني بالنسبة للمجتمع المدني، الذي يتبناه البرلمان، يضع القيم، المبادئ، الإجراءات المصممة لزيادة مشاركة المواطنين في الحياة الرسمية. 10 ويعبر البرنامج الكرواتي صراحة أنه ليس ملزم قانوناً ولكنه ببساطة إطار عمل للتعاون المستقبلي. 11

كما تركز الورقة البيضاء للمفوضية الأوروبية حول الحكم الأوروبي، التي تم اعتمادها في 25 يوليو، 2001، على "الطريقة التي بها يستخدم الاتحاد الأوروبي الصلاحيات الممنوحة له من قبل مواطنيه". 12 و من أجل تعزيز التفاعل

كما أن الميثاق الدنمركي للتفاعل، والذي عمل متطوعو الدنمارك/جمعيات الدنمارك والقطاع العام على اختتامه مع الحكومة الدنماركية عام 2001، يؤكد على أهمية المشاركة بين القطاعين "لتطوير الديمقراطية الدنمركية ودولة الرفاه الدنمركية" 15. وينظم الميثاق دور القطاع الطوعي، ووظائفه، واستقلالته، ويبيّن هدف خدمته "كنقطة بداية لاستمرارية الحوار حول القيم، والحدود، والفرص المادية للتفاعل." 16 وتعمل الوثيقة على تصور الإجراءات المستقبلية- بينها تطوير التشريعات- لضمان دعم مستمر لأنشطة المنظمات الغير حكومية دون خرق استقلاليتها ولتقديم الموارد "لتعزيز وتنفيذ المبادرات المشتركة." 17 ويمثل الميثاق، إطار عمل يضع الأساس لخطوات مادية في المستقبل. وبالرغم من أن الميثاق ليس له قوة قانونية، إلا أن الحكومة والقطاع الثالث قد أقرا بدوره في تعزيز القطاع الطوعي وزيادة مشاركة المواطنين في الحياة العامة.

وقد تبنت العديد من الدول الأوروبية وثائق السياسة حول مشاركة المنظمات الغير حكومية في مساعدة التنمية. ويرغم أنها تتعلق بجزء من القطاع الغير ربحي فقط، فإن تلك المنظمات الغير حكومية قد اشتركت في التنمية الدولية، وتعترف تلك الوثائق بأهمية المجتمع المدني بشكل أكبر. على سبيل المثال، الاستراتيجية الدنمركية لدعم المجتمع المدني في البلدان النامية، التي تبنتها وزارة الشؤون الخارجية، تصف طريقة التعاون مع المنظمات الغير حكومية الدنمركية، وتعترف صراحة بمساهماتها في "تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية." 18 كما أن الحكومة الألمانية قد تبنت وثائق مماثلة، بناءً على مفهوم أن تعزيز المجتمع المدني يمثل جزءاً هاماً من سياسة التنمية الخارجية للبلاد. 19 وإضافة إلى تصميم السياسة الحكومية، فإن تلك الوثائق بإمكانها التأثير على تمويل المنظمات الغير حكومية المحلية النشطة في مساعدة التنمية الدولية.

ماذا تغطي وثائق سياسة التعاون؟

تتبع وثائق سياسة التعاون منهجين رئيسيين. فبعض الوثائق تضع الخطوط العامة لإطار العمل بالنسبة للتعاون المستقبلي ولكن تترك التفاصيل لحلها في عملية التنفيذ (كما هو الوضع في المملكة المتحدة والدنمارك)، بينما تحدد مستندات أخرى الجوانب الخاصة للتعاون المستقبلي وتفاصيل التنفيذ (كما هو الحال في مفهوم تطوير المجتمع المدني الاستوني).

وتبين التجارب أن المنهج المتبني لا يؤثر على الفرص بالنسبة للتنفيذ الفاعل. وبدلاً من ذلك، فإن النجاح النهائي يعتمد على الإرادة الحسنة للجانبين، والآليات التشريعية والسياسية بالنسبة لتلبية الالتزامات التعاقدية والالتزامات السياسية وحالة العلاقة بين القطاعات الحكومية والغير حكومية.

وسواءً كانت ذات تفاصيل كبيرة أو بعبارات عامة، فإن الوثيقة يجب أن تضع عدة عناصر ضرورية لتكوين شراكة ناجحة. كما أن جميع الاتفاقيات، البيانات، والمواثيق، واستراتيجيات هذا النوع تشتمل على الأجزاء التالية:

- بيان التمثيل يتعلق بالأجهزة التي تمثل القطاعين في تبني وتنفيذ الوثائق الخاصة بالتنفيذ، بما في ذلك آليات لتعيينهم ومهامهم، ومسؤولياتهم وواجباتهم.
- بيان المبادئ التي تخاطب أدوار ووظائف الطرفين في تطوير مجتمع ديمقراطي، بما في ذلك الاعتراف باستقلالته (راجع الميثاق الدنمركي)، وحقوقهم والالتزامات الأساسية، والمعوقات، والالتزاماتهم بالقيم المحترمة تبادلياً المعرفة في المستند. وهذه القيم قد تشتمل على مشاركة عامة في صنع القرار والمرونة في أدوات الحكم (الورقة البيضاء الأوروبية حول الحكم

- المخطط العام لمجالات التعاون، مثل تقديم الخدمات، التشريع، وعمليات صناعة القرار، البيئة، المساعدة التنموية الدولية، الوصول إلى المعلومات، صياغة السياسة الوطنية في المجالات المختلفة، اللامركزية وتطوير المنشآت الاجتماعية؛ وأدوات التعاون الخاصة، بما في ذلك المناقشات العامة، الاستشارات، الأجهزة الاستشارية المشتركة وصناعة القرار، اتفاقيات الشراكة في تقديم الخدمات، وتبادل المعلومات وحق المبادرة التشريعية.
- القضايا المتصلة بالتمويل يمكن أن تتضمن التزامات لتطوير قوانين ممارسات تمويل جيدة (اتفاقية بريطانية)، وصف آليات التمويل لدعم القطاع التطوعي (طويل الأمد وقصير الأمد)، التزامات لوضع نظام ضريبي يشجع بصورة مباشرة وغير مباشرة أنشطة القطاع التطوعي (كما هو في المفهوم الاستووني لتطوير المجتمع المدني)، والالتزامات لتطوير تشريع يدعم الاستدامة الذاتية للقطاع التطوعي وتمويل منظمات الأفراد المحرومين (البرنامج الكرواتي للتعاون واستراتيجية الحكومة المجرية).

ونظراً لطبيعتها العامة والغير ملزمة، فإن مستندات سياسة التعاون لا تضع التزامات تمويل محددة. وبدلاً من ذلك فإنها تتصور تطوير سياسات وآليات التمويل التي تضمن الدعم العام بالنسبة للقطاع التطوعي. كما يتوجب على المستند توفير نماذج واضحة لسياسات التمويل، بما في ذلك الأنواع المختلفة لآليات التمويل (الدعم العيني يجب ألا يُغفل) والتزامات القطاع الثالث لوضع معايير محاسبة لاستخدام الأموال العامة.

- تشمل عناصر التمويل على موعد زمني يغطي الأهداف طويلة الأمد الطويل والقصير، 22 وتخصيص المسؤوليات إلى المؤسسات العامة المشتركة في التنفيذ، تلك العناصر كأداة مراقبة وتقييم مقترحة، وشروط بالنسبة للمراجعة والتعديل، وآليات لتسوية الخلافات.

ويعكس هذا الجزء مستوى الالتزام الحكومي للمبادئ المعرفة في وثيقة السياسة، وصفة الخصوصية مهمة هنا. كما أن الطبيعة العامة للوثيقة قد لا تسمح لجدول تنفيذ مفصل؛ من ناحية أخرى، ولكي يتم تفادي اتفاقية غير نافذة، فهذا القسم يجب أن يكون محدداً بقدر الإمكان ويجب أن ينص على علاقة بناءة بين الجداول الزمنية، وشبكة مؤسسة للتنفيذ، ومسئوليات مشتركة، وتنسيق شامل. وتحت القسم "مزيد من تعزيز البرنامج" الخاص بالبرنامج الكرواتي للتعاون، على سبيل المثال، فإن ممثلي الحكومة والقطاع التطوعي يلتقون سنوياً "لمراجعة وتحليل الأعمال ضمن البرنامج، وبعده يقومون بنشر تقرير حول الاجتماع وتسليمه إلى البرلمان. ويقوم الميثاق البريطاني بتفويض مجموعة وزارية خاصة للإشراف على تنفيذ الميثاق، بغرض "تشجيع تبنيه من قبل جهات عامة أخرى...ولتعزيز التواصل بين الحكومة والقطاع التطوعي والمجمعي" (ص. 2 من الملحق).

ويختلف المحتوى الخاص، اعتماداً على الطبيعة القانونية للمستند؛ والمستوى الحالي للتعاون بين القطاعين؛ التقاليد التشريعية، السياسية والاجتماعية في البلد؛ والمؤسسة العامة التي تتبنى الاتفاقية. وقد يحتوي المستند على مناقشات سريعة لبعض المواضيع، أو حتى إغفالها كلياً. كما أن التفاصيل الكاملة غير ضرورية. وحتى ذلك، فإن الفرص أمام النجاح تزداد حينما يتم معالجة بعض الجوانب بالتفصيل، ولاسيما آليات التنفيذ.

كيفية المصادقة على وثائق السياسة حول التعاون ومن سيقوم بالمصادقة عليها؟

الورقة البيضاء الأوروبية حول الحكم الجيد: بواسطة الإتحاد الأوروبي. 23، في ضوء التوسع المنتظر للاتحاد الأوروبي، فقد قررت المفوضية أن طرق الحكم الأوروبي بحاجة إلى تحديث، حتى تتمكن المؤسسات الأوروبية من استخدام صلاحياتها بشكل أفضل، وحتى يستطيع المواطنون الأوروبيون مراقبة تلك المؤسسات بشكل أفضل، وكسب فهم كامل لكيفية التعامل مع مسؤولياتها، ومنحهم مصادقة أوسع. كما أن الورقة تؤكد على مسؤوليات المجتمع المدني.

ولفهم العمل التحضيري، تم تنظيم 12 مجموعة عمل، تغطي ستة مجالات. وكل مجموعة قامت بتنفيذ استشارات خارجية، بينها الاستماع العامة والمناقشات العامة على الإنترنت، وطورت توصيات لصياغة مقترحات في الورقة. ومن حيث الاستشارات، طالبت المنظمات الغير حكومية مزيداً من المشاركة في عملية صناعة القرار قبل القيام قبل اتخاذ القرار، بدلاً من مجرد الإعلانات التي تتم فيما بعد؛ وإعادة تنظيم إجراءات المشاورات لجعلها أكثر فعالية؛ والتركيز الإداري على أهمية مدخلات المنظمات الغير حكومية بواسطة استهداف جميع القطاعات والمؤسسات المعنية؛ والاعتراف بجميع اللابيين ذات الصلة بدلاً من عدد محدود من المنظمات. كما حثت المنظمات الغير حكومية أيضاً على إدراج مادة خاصة في اتفاقية المفوضية الأوروبية حول مشاركة منظمات المجتمع المدني في الممارسات الاستشارية للمفوضية.

المواثيق البريطانية 24: بواسطة ممثلي كل من الحكومة والمنظمات الغير حكومية. نشأت المواثيق البريطانية من مستندين: تقرير المفوضية الديكينية "مستقبل القطاع التطوعي" (يوليو 1996)، الذي يدعو إلى اتفاقية رسمية بين الحكومة والقطاع التطوعي؛ ووثيقة حزب العمل "بناء المستقبل سوياً- سياسات العمل بالنسبة للمشاركة بين الحكومة والقطاع التطوعي" (فبراير 1997). وفي يوليو 1997، أكد مؤتمر منظمات مظلة المنظمات الغير حكومية الكبرى على الحاجة لمثل تلك الاتفاقيات. كما أسس المشاركون في المؤتمر مجموعة عمل الاتفاق، الذي يتميز بخبراء منظمات المجتمع المدني وأكاديميين. وفي أكتوبر ونوفمبر 1998، وبعد عدة أشهر من التشاور، تم التوقيع على الاتفاقيات الوطنية مع الحكومة الانجليزية، ويلز، اسكتلندا وايرلندا الشمالية- أولى الوثائق التي توقع من نوعها. كما تبع المواثيق الوطنية الاتفاقيات المحلية بين القطاع التطوعي على المستوى المحلي والمجالس المحلية أو الأجهزة العامة الأخرى.

المفهوم الاستوني (EKAK) 25: تبناه البرلمان في 22 ديسمبر 2002. وقد بدأت العملية بجهود المركز الاستوني للجمعيات والمؤسسات الغير هادفة للربح من خلال مشروع يموله البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. وقد التقى ممثلون من المنظمات الاستونية مع السياسيين وناقشوا الاستراتيجيات الممكنة لإطلاق المفهوم. وفي ديسمبر 1999، وبعد هذا اللقاء بفترة وجيزة، تم التوقيع على "مذكرة تعاون بين الأحزاب السياسية الاستونية ومنظمات القطاع الثالث، مؤسسين بذلك مخطط لتطوير المفهوم. 26 كما قام أكاديميون كذلك خبراء من المنظمات الغير حكومية وسياسيون بتطوير مسودة، تبعتها مناقشات عامة والتي كانت مركزة وموسعة. وتم دعوة أكثر من 3,000 منظمة للمشاركة في إعداد المسودة النهائية.

البرنامج الكرواتي للتعاون: تبنته الحكومة في ديسمبر 2000 حول مبادرة مكتب الحكومة للتعاون مع المنظمات الغير حكومية، التي يعتقد مسئولوها بقوة في قدرة القطاع التطوعي. كما أن البرنامج يضع المبادئ والنماذج بالنسبة للتعاون. وقد بُني على نتائج جلسة وطنية وأربع جلسات إقليمية حول "تطوير المجتمع المدني في كرواتيا- نماذج التعاون بين الدولة، والسلطات المحلية والمنظمات الغير حكومية. وقد تم دعوة أكثر من منظمة غير حكومية للمشاركة في عملية الإعداد. كما أدخلت مجموعة العمل ممثلين من المنظمات الغير حكومية، مسئولو الدولة، ممثلين من الحكومة المحلية، وممثلي المنظمات الدولية في كرواتيا.

استراتيجية الحكومة المجرية: لم يتم تبني هذه الوثيقة فعلياً من قبل الحكومة بالرغم من تنفيذها. وقد تم تسليمها بغرض تبنيها في يونيو 2003، حيث أن نتيجة العملية بدأت في أغسطس 2002، بعد انتخاب الحكومة الجديدة بصورة سريعة. وهذه الحكومة أقامت تعاوناً واتصالاً مع المنظمات المدنية كهدف رئيسي، فيما سماه بعض المحللين كارادة جيدة حقيقية واعتبرها آخرون أنه مجرد جهد للعلاقات العامة الناتجة من دعم شعبي للحزب المعارض. وأياً كانت الطريقة، فإن وضع وثيقة السياسة والتشريع التالي قد تم التحرك فيهما سريعاً. ومع نهاية أكتوبر، شاركت الوزارة المسؤولة في مسودة مكتملة لاستراتيجية الحكومة تجاه القطاع المدني مع المنظمات الغير حكومية والعامة. كما تم النظر في تعليقات من المنظمات الغير حكومية وتم دمجها في الوثيقة النهائية.

كما أن الحكومة تصورت مبدئياً توقيع اتفاقية حقيقة مع مجموعة من الأفراد الذين يمثلون قطاع المنظمات الغير حكومية، لكن يتوجب عليها التخلي عن فكرة إصرار منظمات المجتمع المدني أن ما مجموعة هناك قد تمثل جميع المنظمات الغير حكومية في المجر. من ناحية أخرى، لا تزال الاستراتيجية تتأمل في إمكانية الاتفاقية الثنائية.

ولم تقم الحكومة بتبني الاستراتيجية بصورة نهائية، مقترحة بدلاً من ذلك أن على البرلمان تبنيها كحل مصادق عليه من قبل القوى السياسية. وبالرغم من ذلك، فإن الجهات الحكومية مستمرة في العمل على تنفيذها كما لو أنه تم تبنيها وتحقيق كذلك العديد من عناصر الاستراتيجية.

أوراق السياسة الألمانية حول التخفيف من الفقر 27: تم اعتمادها من قبل الوزارة الفيدرالية للتعاون والتنمية، حول مبادرة المنظمات الغير حكومية الألمانية في مجال المساعدة الدولية، والمناقشات التالية مع تلك المنظمات الغير حكومية.

الميثاق الدنمركي للتفاعل: تم تبنيه من قبل الحكومة بعد نقاش عام. وقد تم صياغة الميثاق مبدئياً من قبل مجموعة عمل مشتركة تتألف من ممثلين من الحكومة. (خمسة وزراء وموظفي سلطة محلية) والقطاع التطوعي، ومن ثم تم تطويرها من قبل وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الثقافة.

الدروس المستفادة من تنفيذ الوثائق حول التعاون:

عموماً، التجربة في تنفيذ أوراق السياسة تبرهن أهمية (1) إشراك كافة اللاعبين في السياسة- جميع الوكالات المعنية، سلسلة واسعة من منظمات المجتمع المدني، والعامه على وجه العموم؛ (2) إحضار خبراء أثناء الصياغة والمناقشة؛ (3) التركيز على مراقبة عملية التنفيذ والتقرير حول نتائجه؛ (4) التقديم في وثيقة السياسة خطة أو مخطط بالنسبة للأنشطة المستقبلية مع المسؤوليات المخصصة؛ (5) الاستفادة من زخم عملية التنفيذ؛ و (6) توعية الجهات الحكومية، والمنظمات الغير حكومية، والعامه بورقة السياسة، تنفيذها، ومزاياها.

كما أن النشر الأولي للورقة البيضاء الأوروبية تلتها استشارات عامة كبيرة ومن ثم تقريراً يلخص النتائج. 28. كما أن عمليات الإعداد، الاعتماد وتنفيذ الوثيقة أثبتت الحاجة إلى مشاركة هادفة من قبل المجتمع المدني في كل مرحلة. وقد حدثت المناقشات سابقاً، وخلال وبعد تبني الورقة، التي أسفرت عن صياغة أحد لنقاط الضعف في الحكم الأوروبي، لاسيما فيما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني، وساهمت في مزيد من استراتيجيات فعالة للانتقال إلى الإجراءات المقترحة. وبالرغم من المفوضية قد أجرت عملية استشارات، فإن الاستجابة العامة للقضايا المطروحة من قبل الورقة البيضاء قد كشفت أوجه القصور لهذه العملية، وساعدت في تحسينها. ونتيجة لذلك، قامت المفوضية في تطوير مبادئ ومعايير عامة جديدة بالنسبة للتشاور مع الأطراف المعنية.

في الاتفاقية الإنجليزية، تنص مواد خاصة بالتنفيذ على إعداد قوانين ممارسة حول التشاور، المراجعة السنوية للتنفيذ، والحقوق وحالة مجموعات الأقلية. كما قامت مجموعة العمل الخاصة بالاتفاقية بصياغة ميثاق الممارسة بعد التشاور مع القطاع التطوعي. كما قامت الحكومة بنشر أولى هذه الوثائق (حول التمويل والتشاور) في مايو 2000، بعد اللقاء بين ممثلي المنظمات الغير حكومية والوزارات. وهذه اللقاءات السنوية، التي عادة ما تعقد في أبريل، تقوم بمراجعة عملية التنفيذ، وفحص مستوى وعي بالاتفاقية في الحكومة، وتطوير مخطط التطور ليتم إنجازه خلال السنة التالية.

وفي الحكومة، فإن المسؤولية لتنفيذ الاتفاقية والتنسيق مع القطاع التطوعي يقع على وحدة المجتمع الفاعل ضمن وزارة الداخلية، التي تعمل مع موظفي العلاقات في القطاع التطوعي في كل إدارة. ويشير دايفيد كارينجتون (30) إلى أن أحد إجراءات نجاح الاتفاقية هي عدد الاتفاقيات المحلية التي تم التوقيع عليها. كما يستشهد بالتالي كعوامل رئيسية تؤثر على التنفيذ.

- الفجوة بين متحمسي الاتفاقية والمشككين فيها، الناشئة عن النشر الغير كافي للنتائج الإيجابية، وقصص النجاح والدروس المستفادة؛
- فقدان الزخم حينما تكون المبادئ والقيم على أشدها؛
- الأضرار التي أحدثتها الأعمال التي تفوض مصادقية الحكومة، مثل الانهاء أو خفض التمويل، رفض التعاون أو خرق مبادئ الاتفاقيات بصورة واضحة؛
- كفاءة والتزام القيادة حول كل الجانبين؛
- الوقت والموارد التي تخصصها الحكومة في التنفيذ؛

- الجمود من قبل القطاع التطوعي نفسه؛ و
 - الامتناع عن التعاون الناشئ عن الخصومة القديمة
- وينصح كارينجتون القيام بإيجاد استراتيجيات مشتركة تستفيد من نقاط قوة كلا الجانبين في العمل نحو تنفيذ ناجح للاتفاقية.

أما بالنسبة لأوروبا الوسطى والشرقية، فإن تنفيذ المفهوم الاستوني قد ولد بعض نقاط التعلم. 31. وقد أثبتت عملية التنفيذ أنها بطيئة وصعبة التنفيذ. ولكن، على الجانب الآخر، فإن السياسيون، والوزراء، والحكومة المحلية تشير إلى "إيكاك" كخطوط إرشادية للمجتمع المدني، والحكومة والقطاع الخاص بالمثل يعترفان بالدور المحتمل الأكبر للقطاع الغير هادف للربح عن السابق.

ومن بين الدروس المهمة للتجربة الاستونية هي أن عملية خلق علاقات عمل تستغرق بعض الوقت، والجهد والالتزام. كما أن تنوع القطاع الثالث يعني أن التوقعات اختلفت بشكل كبير؛ وشهدت المنظمات المختلفة القيمة العملية للمفهوم بصورة مغايرة. إضافة إلى ذلك، العديد من المنظمات الغير حكومية لم تكن على معرفة بمحتوى وأهداف وأهمية المفهوم. وإجمالاً، فإن القطاع الثالث في استونيا غير جاهز حتى الآن للنقاش المفتوح حول مواضيع السياسة العامة؛ إذ أن هناك حاجة لمزيد من أنشطة بناء القدرات لتحقيق كفاءات قطاعية.

أهمية وثائق السياسة المحلية

فإذا كان الهدف هو تبني وثيقة سياسة حول التعاون بالنظر إلى التنفيذ المستقبلي على المستوى المحلي، فإن على مسؤولي الحكومة المحلية المشاركة من البداية. وبالتالي على محتوى وثيقة السياسة حول التعاون، سيكتسبون خبرة يمكن أن تثبت أنها قيمة حينما يسعون إلى وضع وثائق سياسة حول التعاون.

تبنى وثائق السياسة المحلية على أساس وثائق السياسة حول التعاون:

تتصور الطريقة الأكثر تقليدية عملية نقل الاتفاقية المركزية إلى المستوى المحلي، كما هو منصوص عليه من قبل الاتفاقية الإنجليزية. وفي الحقيقة، فإن جعل الوثائق محلية- بمعنى التنفيذ المحلي لوثيقة السياسة حول التعاون- يمكنها أن تعمل كإجراء نجاح للوثيقة الوطنية. 32 كما أن البيانات، المبادئ، وأهداف وثيقة السياسة حول التعاون أسهل من حيث ترجمتها وتطبيقها من قبل الشركاء على المستوى المحلي. كما أن المشاركين المحليين يعرفون بعضهم البعض ويتواصلون عموماً بصورة أفضل؛ والمشكلات تكون أوضح وأسهل من حيث مخاطبتها حينما ينظر إليها محلياً؛ والتفاوض والاتفاقات تميل إن تكون أكثر عملية وأقل سياسية عن تلك الوطنية.

كما أن الاتفاقيات المحلية كان لها الآثار المنفعية التالية: (1) تطوير الخدمات المصممة لاحتياجات المجتمع؛ (2) تطوير قضية وأهداف المنظمة المحددة؛ (3) تحسين الشراكات بالعمل عن كثب مع السلطات المحلية؛ (4) استخدام التمويل الخارجي بكفاءة؛ و(5) إشراك الجماعات المحلية في تقديم الخدمات الاجتماعية الأفضل قيمة وتخطيط المجتمع. وقد تم إثبات في إنجلترا وأستونيا. 33

في إنجلترا، تم نشر إرشادات الاتفاقية المحلية الخاصة في يوليو 2000 لمساعدة الشركاء المحليين في مفاوضاتهم. 34. وفي نهاية عام 2002، تم تسجيل التقدم في تطوير الاتفاقات المحلية في إنجلترا في معظم مناطق السلطة المحلية 35. 388.

في استونيا، يمكننا ملاحظة علامات النزعة المشابهة. وبالرغم من عدم إنشاء "إيكاك"، فإن المنظمات الغير ربحية والحكومات المحلية لمقاطعات استونيا الخمس عشرة قد شكلت مناقشات لتطوير علاقات عمل وجهاً لوجه، وستة مجالس محلية ومنظمات غير حكومية في الشمال الشرقي من البلاد قامت بإعداد "اتفاقية" تنفذ مبادئ المفهوم الوطني. كما أن عملية الانضمام للاتحاد الأوروبي تلعب دوراً كذلك. وبالنسبة لاستخدام التمويلات الهيكلية، فقد قام صندوق المنشآت الاستوني بإنشاء مراكز تطوير مقاطعات محلية مبنية على مراكز الاستشارات للأعمال. وتعمل تلك المراكز التطويرية مع شبكة المنظمات الاستونية الغير ربحية ومواردها ومراكز دعمها، التي تقدم مساعدات،

تبني وثائق السياسة المحلية كمبادرة بادئة

تبرهن مدينة جينديا في بولندا على طريقة أخرى. فالعملية المحلية هناك بدأت لوحدها، بدلاً من إتباع جهد المشاركة الوطنية. كما أن سلطات المدينة بدأت إنشاء جماعات العمل المكون من ممثلين من الحكومة المحلية والمنظمات الغير حكومية العاملة في المنطقة. كما أن المجموعة العاملة تتبادل المعلومات حول أنشطة كل قطاع، والمشكلات الرئيسية في المنطقة، والطرق الممكنة لمخاطبة تلك المشكلات. كما أن التعاون بين الحكومة المحلية والمنظمات الغير حكومية تعتبر أحد الطرق الفعالة لتحسين المجتمع.

كما أن فرق العمل واصلت صياغة برنامج التعاون، الذي تم اعتماده من قبل مجلس المدينة. وقد أنشأ البرنامج هيكلًا مؤسسيًا للتعاون ووضع أشكال وآليات التمويل. كما أن التعاون يتم تمويله من الموازنة المحلية، تحت إجراءات منافسة وبالامتثال للشروط المحددة في البرنامج. 36

وسواءً كانت وثائق السياسة حول التعاون تتبع سياسة وطنية أو تنشأ من ذاتها، فإن محتواها مشابه لتلك الوثيقة الوطنية. ومن ناحية أخرى، فإن وثائق السياسة حول التعاون تميل أن تكون خاصة وتتجه نحو العملية. فقد تكثف الأجزاء الافتتاحية الموجودة في الوثائق الوطنية، وتركز بدلاً من ذلك على آليات التمويل المادية، والدعم المؤسسي للتعاون، والإشراف وآليات كتابة التقارير.

2. تحليل إطار العمل المؤسسي بشأن التعاون بين المنظمات الغير حكومية والحكومة

وهنا فإننا ننظر إلى الهياكل، الوكالات والآليات التي تؤدي المهام المتصلة باتفاقية التعاون، سواءً كانت مركزية أو محلية. وتختلف تلك الأطر العملية المؤسسية بشكل كبير. وحقيقة فهي أكثر تنوعاً، وأكثر خصوصية بالبلد والسياق، مقارنة بوثائق السياسة التي تم تحليلها في الجزء السابق.

وحتى استخدام الكلمة "إطار العمل" قد يكون مضللاً، لأن مؤسسات التعاون لبلد ما تعكس بصورة نادرة أية خطة منفردة. وبدلاً من ذلك، فهي تتطور على بمرور الوقت- لعشرات السنين، وبعض الأحيان لقرون، في الجزء الغربي من أوروبا، وللا 10 و 15 سنة الماضية في الجزء الشرقي.

في أوروبا الغربية، "الوعي بالقطاع" - بمعنى، الاعتراف بالآلاف من المنظمات الغير ربحية والغير حكومية كعناصر للقطاع الوحيد- هي ظاهرة جديدة نسبياً، وظاهرة لم تتجذر حتى الآن في بعض البلدان. كما أن مؤسسات التعاون تطورت بصورة نموذجية في مناطق معينة، حيث كانت الحاجة ظاهرة جلية على وجه الخصوص، وغالباً ما تكون الخدمات الاجتماعية، البيئة، والمساعدة التنموية الدولية. والآن، وبالرغم من، أن بعض المبادئ والممارسات الناشئة من مجالات محددة قد ارتقت إلى مستوى أعم وامتدت لتشمل قطاع المنظمات الغير حكومية بأكمله وحتى المجتمع المدني الأوسع، كما ينعكس ذلك في الوثائق المذكورة أعلاه. كما أن المبادئ الأساسية الشاملة تتضمن التبعية والوصول إلى المعلومات، والتشاور مع الجماعات المعنية من خلال الحوار الاجتماعي.

وعموماً، فإن الإطار المؤسسي يمكن تقديره من جهتي نظر اثنتين. نظرة وظيفية تنظر إلى المهام التي يجب عملها، مثل تسجيل ومراقبة المنظمات الغير حكومية، وضمان مشاركة المنظمات الغير حكومية في صناعة القرار المتصل، وتمويل المنظمات الغير حكومية والحفاظ على تدفق المعلومات بين القطاعين. كما أن النظرة الهيكلية، بالمقابل، تركز على وحدات الإدارة العامة ذات المسؤولية أو السلطة، مثل البرلمان، الإدارة الحكومية العامة،

3. البرلمان

في البرلمانات، هناك لجان خاصة التي تتعامل مع القضايا ذات الصلة بالمنظمات الغير حكومية هي نموذجية. في ألمانيا، على سبيل المثال، تم إنشاء لجنة فرعية للجنة بالنسبة للشئون الأسرية، وكبار المواطنين، والنساء والشباب (لجنة فرعية للارتباط المدني) في مايو 2003. ومناطق بها المساعدة في تحقيق توصيات إحدى الدراسات الرئيسية للمجتمع المدني الألماني. 37 ومناقشة مشاريع القوانين والمبادرات ذات العلاقة.

وفي المجر، فإن اللجنة البرلمانية لدعم المنظمات المدنية أنشئت منذ مطلع التسعينيات. وقد منحت مساعدات مالية في الموازنات إلى الجمعيات الوطنية. وفي القريب العاجل، تولت مسؤولية السياسة التشريعية بخصوص القطاع. (وسيتم نقل دورها من تقديم المنح إلى الصندوق المدني الوطني الذي أنشئ حديثاً، كما سيتم مناقشته أدناه).

كما تملك المجر مكتباً برلمانياً حديثاً يقوم بمهام معلوماتية، ويحافظ على قاعدة بيانات المنظمات الغير حكومية، ويرسل الأجنحة التشريعية للبرلمان حول موضوع معين إلى المنظمات الغير حكومية المهتمة (على سبيل المثال، بإمكان المنظمة الغير حكومية، التوقيع للحصول على خطط تشريعية تتعلق بالبيئة) والرد على الاستفسارات من المنظمات الغير حكومية، والتنسيق والترتيب لمشاركة المنظمات الغير حكومية في اجتماعات اللجنة.

2.2 الحكومة المركزية

قد تقوم الحكومة بإنشطة المسؤولية بالنسبة للمنظمات الغير حكومية إلى إدارة مركزية، مستقلة عن الوزارات المباشرة. وقد أنشأت المجر في عام 1998 دائرة العلاقات المدنية في مكتب رئيس الوزراء، بمسؤولية تطوير وتنسيق السياسات المؤثرة على القطاع الغير هادف للربح ككل. كما أن الإدارة قامت بتطوير استراتيجية حكومية من أجل القطاع المدني، واستراتيجية شاملة لدعم وتطوير القطاع الغير ربحي (راجع الجزء 1، أعلاه). وقد أصبحت الإدارة جزءاً من المكتب الحكومي للفرص المتكافئة المنشأ حديثاً في 1 يناير 2004.

وقد أنشأت كرواتيا المكتب الحكومي للتعاون مع المنظمات الغير حكومية في عام 1998 لتبني التعاون. كما نسقت مجموعات العمل حول المبادرات التشريعية المؤثرة على المنظمات الغير حكومية وقدمت دعماً إلى المنظمات الغير حكومية في جميع مناطق العمل. وفي وقت ليس ببعيد، فقد تم تعديل دور المكتب. والآن، وإضافة إلى المسؤوليات السابقة، فإنه يساعد المجلس للمجتمع المدني، وهو جهاز استشاري حكومي (سيتم مناقشته أدناه).

سلوفينيا عينت منسقاً وطنياً للتعاون مع المنظمات الغير حكومية بموجب المكتب الحكومي للشئون الأوروبية. وكان هذا التعيين جزءاً من الجهود لتطوير منهج حكومي أكثر تنسيقاً ونظامياً للعمل مع المنظمات الغير حكومية (شبيه لما تنظر فيه لاتفيا في الوقت الحالي).

ويتوجب علينا أيضاً الإشارة إلى العلاقة بين الانضمام الأوروبي وإنشاء المكاتب المركزية تلك. ففي كل من المجر وسلوفينيا، تم إنشاء الإدارات للمساعدة في إدارة اشتراك المنظمة الغير حكومية الضرورية في خطة التنمية الوطنية ولمساعدة ضمان تنفيذ لمبدأ الاستشارة على مستوى الوزارة. (راجع الجزء 4، أدناه).

2.3 الوزارات

تمثل الوزارات الشكل الأعم للتعاون المؤسسي مع المنظمات الغير حكومية في كل من أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية والوسطى. كما ترغب المنظمة الغير حكومية والتي تتوافق مهمتها مع مهمة وزارة محددة أن تضمن أن السياسة والتشريع يعكس نظرتها ونظرات دوائرها. كما أنها قد تبحث عن تمويل من الوزارة. وغالباً ما تجد الوزارة

كما تعكس أشكال التعاون المختلفة الوظائف المتعددة للوزارات، بينها تمويل المنظمات الغير حكومية، بما يكفل مشاركتها في تطوير السياسة، وأحياناً تقديم نوع آخر من الدعم أو الخدمات- وزارة الشباب المجرية، الشباب والرياضة، على سبيل المثال، تسمح بالمنظمات الغير حكومية أن تقدم نفسها وتتواصل على الانترنت، من أجل تشجيع التعاون بين المنظمات العاملة في المناطق نفسها. وفي العديد من الأمثلة، سيكون للإدارات المختلفة من الوزارة شخصاً ما معين للتعامل مع المنظمات الغير حكومية، دون تنسيق بينهم. كما قد يثبت أن التنسيق ما بين الوزارات ضروري، وأية مسؤوليات مثل حفظ قاعدة بيانات للمنظمات الغير حكومية والتي عملها يتصل بالوزارة قد تكون بحاجة إلى مخاطبتها في مستوى أعلى.

وعلاوة على ذلك، ففي بعض الأحيان، قد تكون وزارة واحدة مسؤولة عن مهمة أو برنامج الذي يؤثر على قطاع المنظمات الغير حكومية بأكمله. وهذا هو الحال في سلوفاكيا، حيث يتم تسجيل جميع المنظمات الغير حكومية في وزارة الداخلية، وفي بولندا، حيث تكون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية هي المسؤولة عن تنفيذ القانون حول منظمات المنفعة العامة والطوعية المتبنية في يونيو 2003.

2.4 المجالس أو اللجان المشتركة

شكل نموذجي آخر من التعاون هو الجهاز الاستشاري الرسمي المكون من ممثلين حكوميين وممثلين من المنظمات الغير حكومية. ومثل هذه المجالس أو اللجان المشتركة هي تتشكل على مستوى الوزارة، ولكن توجد المجالس الحكومية في جمهورية التشيك وسلوفاكيا وكذلك كرواتيا.

وقد قامت سلوفاكيا بتشكيل مجلس حكومة جمهورية السلوفاك للمنظمات الغير حكومية والغير هادفة للربح في عام 1999. وهذا المجلس هو جهاز استشاري حكومي لدعم أنشطة المنظمات الغير حكومية والغير هادفة للربح. ويمكنه أن البدء وتقديم المشورة حول السياسة والتشريع المؤثر على المنظمات الغير حكومية. كما أنه يتعاون أيضاً مع أجهزة الإدارة العامة على جميع المستويات في وضع طرق تمويل المنظمات الغير حكومية وأشكال التعاون معها، والمحافظة على قاعدة بيانات عامة للمنظمات الغير حكومية السلوفاكية.

وقد أنشأت كرواتيا جهازاً استشارياً حكومياً، المجلس لتطوير المجتمع المدني، في 2002. ويتكون من 10 ممثلين من الوزارات و 14 ممثلاً من المجتمع المدني، منتخبين من قبل منظمات المجتمع المدني. كما أن المجلس يركز على تنفيذ برنامج التعاون (راجع الجزء 1، أعلاه)، إيجاد استراتيجية لتطوير المجتمع المدني، وتنسيق الدعم من موازنة الدولة لتمويل برامج ومشاريع المنظمات الغير حكومية.

والأكثر شيوعاً هو المجالس العاملة مع الوزارة المباشرة، والتي تقدم مشورة استراتيجية حول مجال محدد من السياسة مثل الصحة والتوظيف. ومثال نموذجي هو اللجنة الدنمركية للجهد التطوعي، التي أنشأها وزير الشؤون الاجتماعية في عام 1983. وهذه لجنة سياسية مكونة من ممثلين من السلطات العامة والمنظمات الاجتماعية الطوعية. وهدفها هو تعزيز الفرص أمام الأفراد، وجماعات المواطنين، والجمعيات والمنظمات الخاصة لمخاطبة المشكلات في الميدان الاجتماعي. وإلى جانب وظيفتها الأساسية، فإن القيام بتقديم المشورة إلى وزير العمل والشؤون الاجتماعية، تقوم اللجنة بتجميع المعلومات حول الميدان وتسليم المقترحات إلى كل من القطاع العام والمنظمات الطوعية.

وبالمقابل إلى المجالس الدائمة في أوروبا الغربية، فإن صلة وفعالية تلك اللجان في البلدان الأوروبية الشرقية والوسطى (CEE) غالباً ما تعتمد على الثقل السياسي الممنوح إلى القضايا التي يمثلونها. على سبيل المثال، فحينما يصبح رئيس الوزراء المجري الرئيس الفخري لمجلس قضايا كبار السن خلال سنة كبار السن للأمم المتحدة، فقد كان المجلس قادراً على الدفع بالتغيير في التشريع. وبما أن القضايا المؤثرة على كبار السن انزاحت من الأجندة السياسية، بالرغم من ذلك، فإن المجلس فقد تأثيره الحيوي.

أحد الأمثلة المثيرة للاهتمام هو المجلس البولندي حول أنشطة النفع العام، والذي تم تأسيسه من خلال القانون حول أنشطة النفع العام الذي تم اعتماده في 2003. وقد أصبح هذا المجلس سارياً في عام 2004، ويقوم بتقديم المشورة إلى وزير الاقتصاد، العمل والرعاية الاجتماعية، المسؤول عن تنفيذ القانون حول أنشطة النفع العام. كما أن المجلس سيتكون من 20 عضواً، النصف منهم يمثلون الحكومة وإدارة الحكومة المحلية، والنصف الآخر يمثل المنظمات الغير حكومية والمؤسسات الخيرية الكنسية. كما سيقوم المجلس بمراقبة تنفيذ قانون النفع العام بواسطة، على سبيل المثال، التعليق حول القضايا التي تنشأ في تطبيقها، والتعليق حول المشاريع التشريعية ذات الصلة بأنشطة النفع العام والتوعية، وتجميع وتحليل المعلومات حول عمليات فحص منظمات النفع العام. وسيقوم المجلس بالتوسط بين المنظمات وأجهزة الإدارة العامة في حالة نشوء أية خلافات خلال تنفيذ القانون.

11.5 الجهات والسلطات

الجهات والسلطات العاملة تحت رعاية الوزارة غالباً ما أطراف مهمة في التعاون بين القطاعات. وبعد عملية الإصلاح في خدمة الصحة الوطنية البريطانية، أظهرت أحد التقييمات أنه بما أن تم تنفيذ التوصيات الخاصة بمشاركة المجتمع في الرعاية الصحية، فقد ارتفعت جودة الخدمات ورضا المستخدم. ويشير الباحثون إلى "أنه يبدو ضرورياً أن الاعتراف أن المجتمع، والمنظمات الطوعية والصابرة هي أصحاب مصلحة في صياغة استراتيجيات المشاركة المجتمعية، بدلاً من كونها مجرد مستفيدة سلبياً من عملية تضمين القطاع القانوني." 38 ولتبنى المجتمع ومشاركة المستخدم في خدمات الرفاه، فإن الجهات الحكومية ليست في غنى عن التعاون بنشاط مع المنظمات الغير حكومية على المستوى المحلي.

ومن بين أمثلة الدول الأوروبية الشرقية والوسطى CEE القليلة في هذا المجال، فإننا نجد أن مراكز التوظيف المجرية في مناطق معينة تتعاون مع المنظمات الغير حكومية التي تساعد الأفراد على البحث عن وظائف، بما في ذلك تلك التي تركز على المعاقين والآخرين من ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما أن الجهات، بالطبع، يمكنها أيضاً تمويل المنظمات الغير ربحية من خلال برامج المنح. وفي ألمانيا، على سبيل المثال، المكتب الفيدرالي للبيئة يقدم الدعم إلى المنظمات البيئية، فيما المركز الفيدرالي للتعليم السياسي يقوم بتمويل برامج المنظمات الغير حكومية المعنية بالشباب والتعليم.

2.6 المنظمات المستقلة

هي منظمة غير ربحية منشأة وممولة من قبل الحكومة وتعرف غالباً أنها مماثلة للمنظمة الغير حكومية. وبالرغم من ملكية الحكومة لها، إلا أن تلك المنظمات مستقلة من حيث حكمها و على الأقل من حيث المبدأ، مستقلة مهنياً للمنشأة السياسية. كما أن أشكالها تتراوح بشكل كبير، بما في ذلك مؤسسات جمع التبرعات وتقديم المنح (المؤسسات العامة في المجر وفرنسا)، منظمات المؤازرة وتقديم الخدمات (منظمات البلدية)، والشركات الغير ربحية المنفذة للمشاريع (الشركات ذات النفع العام في المجر).

وتقع المنظمات المستقلة بين الدولة والمجتمع المدني المنظم. وإذا كان عليها أن تنجح في تعزيز التنمية والتعاون الاجتماعي بين القطاعين، فيتوجب عليها أن تكون مستقلة عن الدولة.

كما أن أحد أمثلة المنظمات المستقلة هو المركز الطوعي في الدنمرك. وقد تم إنشاء المركز في 1992 كوحدة ذات حكم ذاتي، مستقلة ذات مجلس إدارة مستقل تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية. كما يقدم المركز الخدمات إلى المنظمات والجمعيات الاجتماعية الطوعية، بما في ذلك الخدمات الاستشارية، والدورات، والاستشارات والمساعدة في تطوير عمل اجتماعي طوعي؛ ونشر المعرفة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والسلطات العامة الأخرى وشركاء التعاون؛ والعمل كسكرتارية للجنة الجهود الطوعية (تم مناقشتها أعلاه).

وتشتمل المنظمات المستقلة على ما يسمى المؤسسات العامة، التي عادة ما تكون مؤسسات منشأة بقانون أو أمر حكومي. ففي المجر، ينص القانون المدني على أن البرلمان وسلطات الدولة يمكنها أن تنشئ مؤسسات عامة فقط،

تم إدخال المؤسسات العامة في عام 1993، جزئياً لإنهاء هذه الممارسة التعسفية وجزئياً لتشجيع تدفق رأس المال إلى القطاع العام. ومن المؤمل أن الشركات والأفراد سيقومون بالإسهام إلى المؤسسات العامة التي تقوم بالمهام الاجتماعية الهامة، مثل تلك التي تدعم الأطفال المعاقين، والنساء المحرومين، والعاطلين والمشردين. وتكشف الدراسات الحديثة من قبل مكتب التدقيق الحكومي، من ناحية أخرى، أن هذا الهدف لم يتم اكتشافه؛ وكذلك تجد الدراسات أن المؤسسات لا تزال ينقصها الشفافية والمساءلة، وحتى لو كانت خاضعة لإجراءات صارمة مقارنة بالمؤسسات الخاصة. 39.

أحد الأمثلة الإيجابية قد تكون المؤسسة الوطنية الكرواتية لتطوير المجتمع المدني، تم إنشاؤها في عام 2003، والمؤسسة هي مؤسسة عامة وغير ربحية لخدمة وتقوية المجتمع المدني في كرواتيا. 40 تدعم البرامج الإبتكارية المطورة من قبل المنظمات الغير حكومية إضافة إلى كونها مبادرات غير رسمية ومجتمعية. وبالنسبة للتمويل، فإنها تتحصل على نصف الأموال المحصلة من خلال ألعاب اليانصيب في كرواتيا.

كما ينظر إلى المؤسسة الوطنية أنها خطوة حيوية إزاء تحسين نظام التمويل العام للمنظمات الغير حكومية في كرواتيا. وتضع علامة فارقة للتحويل من النظام الشديد المركزية، فيه لعب مكتب المنظمات الغير حكومية دوراً هاماً ، إلى النظام اللامركزي. ومن خلال المكاتب الإقليمية، فإن المؤسسة تعمل على تعزيز استدامة القطاع والتعاون القطاعي، المبادرات المدنية والإحسان والتطوع. كما أن أنشطتها الأساسية تشتمل على التعليم والمنشورات، وتقديم المنح، وحملات التوعية العامة، وخدمات التقييم، والبحث والتطوير الإقليمي. كما أن يديرها مجلس إدارة مكون من ثلاثة ممثلين من الحكومة وواحد من الحكومات المحلية، وخمسة من المنظمات الغير حكومية.

11.7 الأجهزة المعينة

بعض الأشكال المؤسسية متميزة بما يقاوم التصنيف

أحد الأجهزة هو المفوضية الكنسية في المملكة المتحدة، التي أنشأها القانون لتسجيل وتنظيم الجمعيات الخيرية في إنجلترا وويلز. وتمثل الجمعيات الخيرية جزءاً مهماً من الحياة الاجتماعية في المملكة المتحدة، ولكنها تحتاج إلى تنظيم من أجل ضمان استمرارها لتلبية الشروط القانونية للوضع الخيري؛ وهي معدة للعمل بشكل صحيح وفي حدود القانون؛ ويتم إدارتها للفائدة العامة وليس للمنفعة الخاصة؛ وهي مستقلة، ولها مجلس أمناء يتخذون القرارات بعيداً عن السيطرة الخارجية أو التأثير الغير لازم، وتجنب سوء الإدارة والتعسف.

وأكثر تحديداً، تقوم المفوضية بتأمين الامتثال بقانون الجمعيات الخيرية؛ وتساعد الجمعيات الخيرية على تطوير أطر عمل أكثر كفاءة، ومحاسبة، وحكم، ومواكبة التطورات ذات العلاقة في المجتمع، الاقتصاد، والقانون، وتعزيز الحكم السليم، والمساءلة. كما توفر المعلومات والمشورة حول القانون والممارسة الجيدة، وحول التعامل مع سوء الممارسات؛ ومساعدة الجمعيات في التسجيل؛ والتحقق في انتهاكات القانون المحتملة؛ التعاون مع المنظمين الآخرين، مثل الشرطة والنيابة؛ ومتى كان ذلك ملائماً، التدخل لحماية أصول الجمعية الخيرية. كما أن المفوضية الكنسية مساءلة: فهي ترفع تقارير سنوية إلى البرلمان ووزارة الداخلية وكذلك نشر تقارير سنوية. ومن ناحية أخرى، فهي تظل جهاز مستقل، والعمل للصالح العام.

هجين آخر هو كيان تم إنشاؤه مؤخراً في المجر يدعى برنامج الصندوق المدني الوطني. فهو ليس منظمة مستقلة حقيقية، كما ليس مسجلاً كمؤسسة عامة. وبالرغم من ذلك، فإن الصندوق يشرف عليه من قبل جهاز حكومي مستقل، ذات أغلبية من الأعضاء (12 من 17) منتخبيين من قبل منظمات غير ربحية.

كما تقوم الحكومة المجرية بتمويل الصندوق باعتماد سنوي يعتمد على مخصصات دافعي الضرائب بموجب القانون 1%. كما أن القانون 1% يسمح لكل مكلف مجري القيام بتخصيص 1% من التزامه/التزامها الضريبي إلى منظمة غير حكومية مؤهلة. وتحت قانون الصندوق المدني، ستقوم الحكومة بتمويل الصندوق بمبلغ سنوي يربط مخصصات الضريبة الفعلية السنوية، أو 0.5% من ضرائب الدخل المحصلة، أيهما أكبر. وبالتالي، فإنه كلما زاد المكلفون من تخصيص أموالهم، كلما زادت الأموال التي ستساهم بها الحكومة إلى الصندوق.

على الأقل 60% من موارد الصندوق كل سنة يتوجب تخصيصها إلى تقديم دعم مؤسسي (تكاليف ضرورية) إلى المنظمات الغير حكومية في المجر. وهذا شرط ضروري، حيث أن معظم الصناديق الحكومية بالنسبة للمنظمات الغير حكومية مخصصة إلى تمويل المشاريع. كما أن أموال الصندوق الغير مخصصة إلى الدعم المؤسسي والتكاليف الإدارية يمكن استخدامها لتبني تنمية قطاع المنظمات الغير حكومية، بما في ذلك من خلال الفعاليات القطاعية، الاحتفالات، التمثيل الدولي، والبحث والتعليم والنشر.

2.8 الأشكال المحلية للتعاون

توصي بعثة الدراسة أن السلطات العامة أن تكون متوجهة نحو المواطنين بصورة أكبر وألا ينظر إلى المواطنين أنهم مجرد زبائن. كما أنهم أيضاً مشاركين في التصميم ومشاركين في إنتاج الخدمات. 41.

وكان من الواجب أن يأتي الاقتباس أعلاه من بلدان أوروبية شرقية ووسطى لكنه أحد توصيات اللجنة الخاصة للبرلمان الفيدرالي الألماني (اليوندستاج)، الصادر في 2002. وهذا التقرير يبرز أهمية التعاون الفاعل بين القطاعات الغير حكومية على كل المستويات، ولكن، حفاظاً على مبدأ التبعية- لاسيما على المستوى المحلي. (كما سيتم مناقشته بشكل كبير أدناه، إذ ينشئ مبدأ الإعانة هراً يقوم على القرب. وأساساً، فهو يحمل أن مشكلات المجتمع يتوجب مخاطبتها من قبل المجتمع نفسه متى ما كانت ممكنة. كما أن التقرير يبرز أهمية الجهود ذات الجانبين نحو التعاون الجيد. ويوصي، من جهة، أن على السلطات المحلية الحصول على المهارات الخاصة حتى تصبح أكثر كفاءة في عملها مع المواطنين، ومن ناحية أخرى، أنه يتوجب على المنظمات المدنية زيادة مشاركتها في عملية صنع القرار. كما أن الأدوات مثل الوساطة والمراقبة هي أيضاً مشجعة بصورة قوية.

كما أن أشكال وممارسات التعاون المحلي يعكس بصورة إيجابية تلك على المستوى الوطني. وأحد اللجان أو اللجان الفرعية في المجلس المحلي قد تتعامل مع قضايا المنظمات الغير حكومية. كما أن مهام التواصل مع المنظمات الغير حكومية قد يتم إنطاؤها إلى إدارة خاصة في مكتب المحافظ، أو إلى شخص واحد في إدارة العلاقات العامة الذي يتحمل مسؤوليات أخرى.

على سبيل المثال، قامت بلدية "سزكزين" في بولندا بإنشاء مكتب للمنظمات الغير حكومية في يوليو 1997. وبالرغم أنه كان لديها موظفاً واحد حتى عام 1998، فقد أصبح مركزاً للمعلومات حول المنظمات الغير حكومية فضلاً عن موظف يتلقى الشكاوى بالنسبة للمنظمات التي تتعامل مع سلطات المدينة. وللمرة الأولى، كان لدى المنظمات الغير حكومية شريكاً في حكومة المدينة. وقد كان أحد النجاحات الحقيقية للمكتب هو الإطلاق في عام 1997 للإعانات الصغيرة، وهو برنامج يدعم مبادرات المنظمات الغير حكومية القصيرة الأمد. وفيما يتم الاستمرار في دعم التعاون من المنظمات الغير حكومية، فإن المكتب يقوم حالياً بتولي أمر المهام الأخرى المتنوعة، بما في ذلك إنشاء قاعدة بيانات للمنظمات الغير حكومية التي تعمل في "سزكزين"، وتجمع المنشورات والمعلومات الأخرى حول المنح والأموال المقدمة إلى المنظمات الغير حكومية، وتمثيل المدينة في اجتماعات المنظمات الغير حكومية، وتقديم الآراء حول التطبيقات المقدمة من قبل المنظمات، وتقديم مساعدة مالية بموجب صندوق الإعانة الصغيرة، ومساعدة المنظمات الغير حكومية مع محكمة المنطق. 42.

2.8.1 أمثلة ابتكارية للتعاون المحلي

وبسبب نشاطهم في العديد من البلدان الأوروبية، فإن مكاتب تقديم المشورة إلى المواطنين تمثل نموذجاً للحكومات المحلية والمنظمات الغير حكومية سويةً لمساعدة الناس في حل مشكلاتهم.

وفي المملكة المتحدة، فإن مكتب تقديم المشورة إلى المواطنين يقدم مشورة مجانية، سرية، غير متحيزة ومستقلة حول أي موضوع. وأول ما أطلق كان في 1939، وتطور من خدمة في زمن الحرب إلى وكالة وطنية محترفة. وتتوفر مشورة المكتب في أكثر من 2,800 موقعاً في بريطانيا، وويلز وإيرلندا الشمالية.

كما أن كل مكتب تقديم مشورة هو جهة خيرية مستقلة، يتمويل من منح قانونية، وحكومة محلية، وشركات أعمال محلية، وصناديق انتمان خيرية، ومانحين أفراد. وبالاعتماد على المتطوعين بشكل كبير، تساعد مكاتب تقديم المشورة سنوياً في حل ما يقارب ستة مليون مشكلة متركرة على حياة الناس، بما في ذلك المديونية وقضايا الاستهلاك، والمسائل القانونية والمشكلات المتعلقة بالفوائد، الإسكان، والتوظيف والهجرة. كما أن المستشارين يساعدون في تعبئة الاستمارات، وكتابة الرسائل والتفاوض مع الدائنين وتمثيل العملاء أمام المحاكم.

وكل مكتب ينتمي إلى مكتب مشورة وطني، والذي يقوم بوضع المقاييس بالنسبة للمشورة، التدريب، الفرص المتكافئة، والوصولية، وتنسيق السياسة الاجتماعية الوطنية، الإعلام، الدعاية، والعمل البرلماني، وتعزيز الخدمة من خلال حملة أسبوع الاستشارة الوطني كل سبتمبر، ويستخدم بياناته حلو مشكلات العملاء للتوصية بالتغييرات في الخدمات والسياسات الوطنية. كما أن مكتب تقديم المشورة إلى المواطنين صنع سمعة قوية بالنسبة للتحليل المستقل.

وقد أثبت النموذج أنه منكيف مع البلدان الأوروبية الوسطى والشرقية. كما أن مكاتب تقديم المشورة إلى المواطنين حول النموذج البريطاني يعمل الآن في جمهورية التشيك، ليثوانيا وفي مكان آخر.

كما أن الخبراء من الجمعية التشيكية لمكاتب تقديم المشورة إلى المواطنين ساعد الناس على فهم حقوقهم وواجباتهم وكذلك كيفية الدفاع عن مصالحهم. كما أن النظام يعتمد بدرجة أساسية على المتطوعين، كما هو الحال في بريطانيا. وحيث أنها نشطة منذ 1997، فالجمعية توحد أكثر من 20 مكتباً 43.

وتنشط مكاتب تقديم المشورة للمواطنين في ليثوانيا. وقد أسس اتحاد مكاتب تقديم المشورة شبكة المكاتب من خلال تقديم تدريب واستشارات؛ وتقديم معلومات حول القضايا القانونية والاجتماعية والقضايا الأخرى؛ وتطوير التغذية الراجعة حول السياسة الاجتماعية. كما تعترف الحكومة الليثوانية أن المواطنين اليوم يحتاجون إلى خدمات أكثر كفاءة ومعلومات عما تستطيع تقديمه الدولة والسلطات المحلية. وطبقاً لذلك، فإن الحكومة قدمت أيضاً دعماً إلى تلك المبادرة.

كما أن "كبينة الاتصالات" وهي "تقنية معلوماتية" تهدف إلى ربط المجتمعات الريفية مع بقية العالم. وبجلب أجهزة تقنية معلومات ومهارات إلى المجتمعات الصغيرة، فهي تقدم سلسلة من الارتباطات وفرص التطور إلى الناس الذين يعتبرون معزولون بطريقة ما.

وقد نشأت كباين الاتصالات أولاً في السويد منذ حوالي عشرين سنة. 44. كما أن الكبينة الاتصالية فتح في جزء شمالي نائي من البلد، ويعود الفضل إليه في زيادة التوظيف من خلال تسهيل الوصول إلى الوظائف وتقديم تدريب مهني. 45. كما أن الكبينة الاتصالية جعلت من الاتصالات الحديثة أكثر انتشاراً وطور مهارات المستخدمين. كما أن فوائد المعهد الجيد نالت التقدير وأصبحت الكباين الاتصالية بعد سنوات قليلة معروفة ومنتشرة في سكاندينفايا. 46. كما أنهم أسسوا كذلك جمعيتهم الخاصة بهم- جمعية كباين الاتصالات لشمال أوروبا- التي تتبنى التعاون بينهم. 47.

وفي السويد والبلدان الأوروبية الشمالية والغربية، تقوم الكبينة الاتصالية "بربط وظائف مركز التدريب، المكتبة، مكتب البريد، محلات الاتصالات، ومراكز الاتصالات". 48. وتقدم دورات حول استخدام الحاسوب ومعدات الاتصالات فضلاً عن النصح حول شراء الحواسيب والبرامج الكمبيوترية. وكوحدة خدمات، فإن الكبينة الاتصالية

كما تم إدخال النموذج بنجاح في العديد من البلدان الأوروبية الشرقية والوسطى CEE. على سبيل المثال، أنشأت حركة قرية مقاطعة "رابلا" الكيبينة الاتصالية الأولى في استونيا عام 1993. 50. بعد سنتين، عام 1995 ارتفع عدد الكيبنات الاتصالية في جميع أنحاء البلاد بشكل كبير، وتم تكوين جمعية الكيبنات الاتصالية في المناطق الريفية الأولى من نوعها. كما أن عدد أعضائها استمر في الزيادة بصورة مضطربة- من 3 عام 1993 إلى أكثر من 30 عام 1997. وبصورة مشابهة إلى النموذج السويدي، فإن دور الجمعية هو لتوفير التنسيق وتبني التعاون بين الكيبنات الاتصالية الأولى في استونيا- وتدعم الجمعية "حركة الكيبنات الاتصالية في القرى الاستونية من خلال تقديم الاستشارات، البحث وتبادل المعرفة والمعلومات." 51.

وكانت النجاحات الأساسية للكيبنات الاتصالية في استونيا هي التالي 52

- تطوير الديمقراطية والمشاركة- الكيبنات الاتصالية كانت عامل مهم في توسيع حركة القرى؛
- تعزيز مشاركة القاطنين المحليين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في القرية؛
- تحسين قدرة الوصول إلى الخدمات؛
- تلبية احتياجات التنمية المحلية؛ و
- نشر المعلومات التي تساعد في بناء المجتمع.

وقد تم انشاء الكيبينة الاتصالية المجرية الأولى عام 1993 كجزء من برنامج تطوير المجتمع في مجتمع كساكبيرني الجبلي. 53. وبحلول عام 2001، كانت المجر تمتلك أكثر من 150 كيبينة اتصالية، مع خطة لإنشاء لحوالي 50 كيبينة اضافية. 54.

ولقد تم تأسيس الكيبنات المجرية كوحدات مستقلة، ومن ناحية أخرى، كانت تعمل على أساس التعاون بين القطاع المدني والحكومات المحلية. كما أن أصولها عادة ما يتم امتلاكها من قبل المنظمات الغير حكومية المحلية، أو في بعض الأحيان جهة خاصة أخرى، وتقدم السلطات المحلية المكتب بالمكان، الأفراد، والموارد المالية، وبدرجة رئيسية من خلال التعاقد للخدمات العامة. 55" وفي بعض الحالات، يتم بناء كيبينة الاتصال في المكتب المحلي، المدرسة أو مركز مجتمعي... ويمكن أن يكون مشغل كيبينة الاتصال منظمة غير حكومية، شركة خاصة أو فرد حصل على العقد مع المالك. 56.

كما أن حركة كيبينة الاتصال المجري قد تم تمويله من قبل الحكومة المركزية، والشركات المحلية (كل من الدولة والقطاع الخاص) الشركات الأجنبية، السفارات، المنظمات الدولية، المؤسسات. 57. كما أن الكيبنات الاتصالية تغطي جزء من نفقاتهم التشغيلية بالتعاقد مع الجهات الحكومية والعمل كمراكز إدارة برامج إقليمية صغيرة، والبدء في مقترحات تطوير وتحصيل معلومات تطوير إقليمية. 58. كما أن العديد من المراكز تسعى إلى الحصول على المنح لدعم عملها.

كما أن الشراكة الوثيقة بين الكيبنات الاتصالية والمنظمات الغير حكومية قد سرعت من تطوير الخدمات في المجر. كذلك، أيضاً، فهم العامة على طبيعة الحركة، مع تأكيدها على الاحتياجات والمبادرات المحلية. ولكن التجربة المجرية أيضاً تيرهن أنه من دون الكوادر المحلية الماهرة في الانتشار بين المجتمع والتنمية، فإن الكيبينة الاتصالية ستظل غير مستخدمة وسيتم إضاعة الموارد.

وقد لعبت الحكومات الوطنية دوراً داعماً وهاماً في كل من النماذج في أوروبا الشمالية والوسطى والشرقية. وبالرغم من أن الكيبنات السويدية يمكنها أن تغطي التكاليف التشغيلية عموماً من خلال رسوم الخدمات، فإن التمويل الأولي بالنسبة للأولى جاء من الحكومة، والاتصالات السويدية، والمجالس المحلية. وفي المجر، قدمت الحكومة دعماً متواصلاً إلى رابطة أكوخ الاتصالات المجرية. كما أصبحت الكيبنات الاتصالية جزء لا يتجزأ من النهج المجري لتقديم إتاحة مجتمعية ريفية إلى المعلومات والخدمات الحكومية فضلاً عن الفرص بالنسبة للإحياء الاقتصادي.

2.9 قضية تمثيل المنظمة الغير حكومية

كيف تقوم المنظمات الغير حكومية بانتخاب الممثلين بالنسبة لجهاز محدد؟ فشرط أن الأجهزة تتضمن "ممثلين من قطاع المنظمات الغير حكومية منتخبين من قبل المنظمات الغير حكومية نفسها" هو أمر متضمن في القانون أو السياسة في البلدان الأوروبية الوسطى والشرقية الأربع على الأقل (المجر، بولندا، سلوفاكيا، وكرواتيا)، كما هو أيضاً في مسودة القانون (مثلاً، لاتفيا). ومن ناحية أخرى، فإن العملية الانتخابية الفعلية قد تم تشريعها في المجر لا غير. ويمثل الصندوق المدني الوطني المجري المحاولة الأولى في البلدان الأوروبية الشرقية والوسطى لتنفيذ الآلية الموصوفة قانوناً بالنسبة لاختيار ممثلي المنظمة الغير حكومية.

وأحد المشكلات النظرية مع تمثيل المنظمات الغير حكومية هو أنه غالباً ما يحدث ليس بشأن تمثيل العامة ككل. والمنظمات الغير حكومية عادة ما تقول أن وجهات نظرها يجب أن تعطى مزيداً من الأهمية لأنهم يمثلون الناس، في ضوء قاعدة عضويتهم الواسعة أو خبرتهم في مشكلات المحرومين. وفي الواقع، من ناحية أخرى، دائماً ما تمثل المنظمة الغير حكومية مصلحة معينة في المجتمع، وحتى لو كانت تلك المصلحة مهمة للغاية، وأحياناً ما تتنافس تلك المصلحة مع مصالح المنظمات الغير حكومية الأخرى. على سبيل المثال، قد تقوم إحدى المنظمات المهمة بالشباب بالمصادقة على منع استخدام أدوية الترويح، فيما منظمة أخرى تركز على الشباب قد تدافع عن إجازته.

والمنظمات الغير حكومية هي منظمات غير منتخبة وشرعيتها لا تنبع من مطالبتها لتمثيل المصلحة العامة. وبدلاً من ذلك، فإن شرعيتها تنبع من مهمتها في مخاطبة حاجة ضرورية في المجتمع. 59. ولهذا السبب، فإن المنظمة الغير حكومية تعتبر شرعية (أخلاقياً) طالما أنها تشكل فرقاً حقيقياً وتنجز تغييراً هادفاً.

وبقدرتها على تحقيق التغيير الاجتماعي، فإن المنظمات الغير حكومية تمثل الديمقراطية التشاركية، لكنها لا تمثل ديمقراطية نيابية. 60. ولسوء الحظ، وبالرغم من ذلك، فإن البعض من هو مستاء من أعمال المؤسسة السياسية يرى أن المشاركة كبديل محتمل بالنسبة للتمثيل. وفي المجر، على سبيل المثال، تم الاقتراح أن المنظمات الغير حكومية يجب أن تمثيلاً مضموناً في البرلمان، من خلال غرفة ثانية أو آلية مشابهة. كما أن المنظمات الغير حكومية في مقدونيا ستذهب بعيداً لإقامة برلماناً للمنظمات الغير حكومية، أو حتى حكومة ظل.

المشكلات العملية تنشأ أيضاً في تطوير آلية بالنسبة للمنظمات الغير حكومية لاختيار الممثلين. أولاً، من له حق الانتخاب؟ هل هي جميع المنظمات الغير حكومية؟ منظمات النفع العام فقط، أو أيضاً الشبكات الغير رسمية والجمعيات الغير مسجلة؟ وماذا عن الفروع المستقلة للمنظمات الوطنية؟

في وفي المجلس السلوفاكي بالنسبة للمنظمات الغير حكومية (راجع الجزء 2.4 أعلاه)، إذ يمثل 22 عضواً "برامج" المنظمات الغير حكومية. وهذه البرامج هي جماعات رسمية أو غير رسمية من المنظمات الغير حكومية في مجالات محددة من الأنشطة. ومن ناحية أخرى، لا تقول الوثائق الحكومية شيئاً حول العوامل التي تقرر ما إذا كانت مجموعة محددة تشكل برنامجاً ولا شيء حول من يقرر مثل تلك القضايا. وعملياً فإن البرامج بغض النظر عن المجموعات التي تراها الحكومة والمجموعة الحالية كبرامج؛ فهي منتخبة ذاتياً في بداية إطلاق المجلس. والتي تبين صعوبة تحقيق الثبات في تطبيق الإجراءات الديمقراطية للنظام النيابي لمشاركة المنظمة الغير حكومية.

ومشكلة عملية أخرى هي أن العملية الانتخابية، هي، حسب طبيعتها، مسألة إجراءات بدلاً من كونها مادية. كما أن التمييز يمكن أن يعيق فعالية الأجهزة المنتخبة. وعلى سبيل المثال، يشترط قانون الصندوق المدني الوطني المجري انتخاب غالبية عضوية الأجهزة الإقليمية المقدمة للمنح (والتي تدعى هيئات) بواسطة المنظمات الغير حكومية على المستوى المحلي.

ومن أكثر من 50 عضواً منتخباً حالياً، هناك حفنة قليلة لها خبرة في تقديم المنح، ومسئوليتهم الرئيسية ستكون هي توزيع أكثر من 6 مليون فورنت خلال السنة القادمة.

وبالرغم من تلك المشكلات، فإن تمثيل المنظمات الغير حكومية يزداد شيوعه في أوروبا. كما أن معظم الحكومات تتوقع بعض النوع من مجموعة ممثلي المنظمات الغير حكومية كشريك للتحدث إليهم. وحتى أن البعض يعتقد أن التمثيل الموحد أو المركز يتعارض مع مبدأ التنوع- أحد أسس المجتمع المدني- وغالباً ما تجد المنظمات الغير حكومية الغير حكومية أن الشبكات والتحالفات والاتحادات تمكنهم من بذل مزيد من التأثير على القرارات التي تؤثر عليهم وعلى دوائهم. وهذه الاتحادات أو المجموعات المظلية منظمة بواسطة قطاع أو مجال سياسة، مثل قضايا المرأة، البيئة وحقوق الإنسان.

وفي المفوضية الأوروبية، فإن الاتحادات، والمجموعات المظلية، أو "الممثلين" المنظمين الآخرين هم من يحق لهم الاستشارة حول وثائق السياسة أو في العديد من الحالات، الحصول على التمويل. وقد اعترفت المفوضية بالتحديات في وضع المعايير بالنسبة للاختيار بين المنظمات الغير حكومية على المستوى الأوروبي: "الصعوبات تبدأ مع اختيار المشاركين. وبسبب العدد الأكبر وتنوع المنظمات الغير حكومية الأوروبية في الاتحاد الأوروبي فقط، فإن المعايير بالنسبة للاختيار تلك الشرعية أو الصفة النيابية هي ذات أهمية حيوية". 61.

وفي ورقة الخلفية، توضح المفوضية طريقة ذات ثلاثة جوانب لتقرير مستوى شرعية لشريك منظمة غير حكومية محتمل:

- لتشجيع المنظمات الغير حكومية في تنظيم نفسها، فإن المفوضية ستفضل المجموعات المظلية ذات مزيد من الأعضاء من عدة بلدان، وتلك ذات الهياكل والآليات التي هي أكثر ديمقراطية.
- سينظر إلى "المعايير التي يمكن التحقق منها" بخصوص إدارة المنظمة الغير حكومية، ولاسيما إدارة الموارد، وهذه المعايير عادة ما تكون مذكورة في الخطوط الإرشادية ذات التمويل المشترك أو الوثائق المشابهة.
- وأخيراً، فإن المعايير السابقة يمكن إكمالها من خلال طريقة عملية مبنية على العلاقات الموجودة للاتحاد الأوروبي مع، معرفة، [المنظمات الغير حكومية الأوروبية]. 62.

4. التمويل الحكومي للمنظمات الغير حكومية والمبادرات العامة

في جميع البلدان الأوروبية تقريباً، تمثل الأشكال المختلفة للتمويل الحكومي جزءاً كبيراً من إجمالي دخل المنظمات الغير حكومية. وابتداءً من 2003، فإن نسبة دخل قطاع المنظمات الغير حكومية المتحصل من الحكومة يتراوح حوالي 30 (السويد، النرويج) إلى أكثر من 70 (بلجيكا، إيرلندا) وفي أوروبا الغربية، في البلدان الأوروبية الشرقية والوسطى، من حوالي 20 (سلوفاكيا) إلى 40 (جمهورية التشيك) 63.

كما أن المفوضية الأوروبية تقدم تمويلاً مباشراً بأكثر من مليون يورو في السنة إلى مشاريع المنظمات الغير حكومية. 64. كما أن الجزء الأكبر من التمويل يتم دفعه لدعم أنشطة المنظمات الغير حكومية في مجالات العلاقات الخارجية (تعاون التنمية، برامج الديمقراطية، حقوق الإنسان، والمساعدات الإنسانية- 400 مليون يورو). 65. كما أن القطاعات الاجتماعية، التعليمية، والبيئية ضمن الاتحاد الأوروبي تتلقى مخصصات كبيرة (حوالي 50-70 مليون يورو لكل منها). 66. كما أن المنظمات الغير حكومية في أوروبا وأحاء العالم تستفيد من تمويلات الاتحاد الأوروبي التي تعد بالمئات. كما أن المفوضية لاحظت أن الدعم المالي التي تقوم بتقديمه، والمكمل من قبل الدعم العام الأوروبي إلى المنظمات الغير حكومية، يركز على الأهمية المستمرة للمستويات العليا للدعم العام لدور المنظمات الغير حكومية". 67.

كما أن السياسات الحكومية والمواقف تجاه العلاقات المالية مع المنظمات الغير حكومية هي محددة بالدور في تطوير المجتمع وتنفيذ أهداف حكومية التي تنسب إلى القطاع الثالث. كما أن الدعم المالي إلى المنظمات الغير حكومية قد يكون جزءاً من السياسة الحكومية التي تعكس دور الحكومة أن المنظمات الغير حكومية هي شركاء في تحقيق المهام السياسية والاجتماعية المهمة. وبصورة اعتيادية، فإن هذه السياسة يصاحبها نظاماً جيد التطور لتقديم دعم عام إلى القطاع الثالث المحدد سواءً على المستوى السياسي المركزي بالتشريع، من خلال سياسة الحكومة أو

كما أن دعم التمويل العام قد يتخذ شكل الدفع مقابل السلع أو الخدمات التي تقع ضمن صلاحية القطاع العام أو شكل الدعم البرمجي لأنشطة المنظمات الغير حكومية. كما أنه قد يتم تفويضها إلى السلطات المحلية (المجر). كما أن العلاقات المالية مع المنظمات الغير حكومية قد يتم ضبطها مباشرة من قبل الحكومة (ألمانيا)، أو وكالاتها (وكالة التعاون الدولي السويدية، التي تدير برامج المساعدة التنموية الثنائية ودعم البلد للمنظمات الغير حكومية 68، أو من خلال مؤسسة خاصة (المؤسسة الكرواتية لتنمية المجتمع المدني المنشأة حديثاً) تم إنشاؤها لتنسيق الجوانب المختلفة للعلاقات بين المجتمع المدني المنظم والدولة.

3.1 اعتبارات السياسة العامة دعماً للمنظمات الغير حكومية

هناك نوعان رئيسيان للتمويل الحكومي للمنظمات الغير حكومية:

التمويل المباشر: الدعم المالي المخصص من الموازنة العامة على المستوى المركزي أو المحلي إلى منظمة غير حكومية مباشرة، يعني، ستمثل نفقة موازنة في السنة المالية المحددة. وهذا لا يعني أن التمويل سيذهب مباشرة من حساب بنكي لخزانة الدولة إلى حساب البنك الخاص بالمنظمة الغير حكومية، وعادة ما تذهب الأموال إلى جهات حكومية مختلفة، مثل الوزارات، المؤسسات العامة والصناديق.

الدعم الغير مباشر- يتضمن الدعم المالي الغير مباشر على تحويل مالي أو ملكية مباشرة ؛ وبدلاً من ذلك، فإنه يمثل منفعة تمنح إلى المنظمات الغير حكومية التي تدعها تستخدم الأصول لتحقيق أهدافها القانونية بدلاً من تغطية التزامات مالية أخرى. مثل هذا الدعم لن يظهر في الموازنة العامة كنفقة مباشرة؛ وبدلاً من ذلك فإنه يمثل إيراداً سابقاً. وفي حالة المنافع الضريبية، على سبيل المثال، فإن الإيرادات الضريبية التي لا يمكن تحصيلها، بسبب المعاملة الخاصة للمنظمة الغير حكومية، تعتبر دعماً غير مباشر.

كما أن المعيار التي تستخدمه الحكومات لكي تحدد ما إذا وإلى أي مدى تكون المنظمة الغير حكومية مؤهلة للحصول على الدعم العام هو "الصالح العام" الذي يخدمه أنشطة المنظمة بدلاً من نوع النشاط الذي أجري، مثلاً أنشطة الخدمات والموازرة. كما أن الدرجة التي تدعم بها المنظمات الغير حكومية الصالح العام، كما هو منعكس في قانون "النفع العام" (أو مكافئها الوظيفية في، على سبيل المثال، قانون الضريبة)، قد يجعل من منظمات الخدمات والموازرة مؤهلة للحصول على تمويل عام مباشر وغير مباشر. وكل من المنظمات الغير الحكومية الخدمة والموازرة يمكنها الانخراط في أنشطة النفع العام التي تستحق الدعم الحكومي، ولكن تقديم الخدمة عموماً ما يحتمل أن يكون مؤهلاً للنشاط الفائدة العامة" وجعل المنظمة الغير الحكومية المزودة مؤهلة للدعم المالي.

وطبقاً لمعايير النفع العام، هناك نوعان رئيسيين من المنظمات الغير حكومية:

- منظمات النفع العام، و
- ومنظمات النفع المتبادل

والتمييز بين المنظمات أعلاه ذات النفع العام والنفع المتبادل هو عموماً الأساس لتحقيق المستوى المناسب للدعم الغير مباشر (مثلاً المزايا الضريبية). وفي حالة الدعم المباشر، فإن السؤال المباشر هو ما إذا كان هناك أساس قانوني يصف ما هو نوع المنظمات الغير حكومية التي يجب أن تحصل على أي نوع من الدعم المباشر. وبسبب عدم وجود الوصف القانوني، فإن الدولة قد تقرر بمفردها؛ وغالباً ما ستقرر الدعم المباشر ليس بناءً على وظيفة المنظمات الغير حكومية(مثلاً، الخدمة، الموازرة، المساعدة الذاتية)، ولكن بدلاً من ذلك بناءً على ما إذا كانت أنشطة المنظمة الغير الحكومية تساعد على تنفيذ سياسة الدولة. وبالنظر إلى تلك السياسة، فإن الدولة قد تقرر أن المنظمة الغير حكومية تقدم بعض الأنشطة التي تستحق الدعم- على سبيل المثال، حتى المنظمات المساعدة ذاتياً مثل جمعيات الكحوليات المجهولة تستحق الدعم العام في المجر بسبب أنها تساهم في مزيد من صحة المجتمع.

3.2 اعتبارات السياسة في تقديم دعم مباشر إلى منظمات المجتمع المدني

3.2.1 تقديم الخدمة

من وجهة نظر سياسة التمويل، ثمة اختلاف رئيسي بين وظائف الخدمة العامة التي للدولة الالتزام القانوني في تقديمها، وتلك التي لا تملك نحوها الدولة أية التزامات. على سبيل المثال، في كل بلد أوروبي، على الدولة أن تضمن التعليم الابتدائي للأطفال. وبالمقابل، فإن الدولة ليس لديها التزام لضمان أن كل طفل مصاب بمرض في العمود الفقري يتاح أمامه المعالجة بالحصان، أحد أشد الطرق فعالية في معالجة تلك الأمراض.

وفي العديد من الممالك، من ناحية أخرى، فإن الفرق ليس واضحاً. على سبيل المثال، العناية المنزلية بالنسبة لكبار السن قد يكون التزام قانوني بالنسبة للحكومات المحلية في بلد ما ولكن ليس في بلد آخر. كما أن مدى التزامات الدولة تتطور على مر الوقت، وفي معظم البلدان الأوروبية الشرقية والوسطى، فهي تتغير من سنة إلى أخرى، مع تطور المجتمع.

على سبيل المثال، عند تغيير النظام في المجر (1989)، قامت الشركات بإغلاق مساكن العمال المدارة من قبل الدولة وأصبح آلاف الأشخاص فجأة مشردين ودون مأوى. وبما أن الدولة غير مستعدة للتعامل مع العديد من المشردين، فإن الآلاف تجمدوا برداً خلال الشتاء الأول من الديمقراطية الجديدة، والعديد من المنظمات الغير حكومية أنشئت لتؤوي وتساعد الأشخاص الموجودون في الشوارع. وبما أن المشكلة كانت واضحة وحظيت باهتمام إعلامي، فقد كانت ردة فعل البرلمان بجعلها ملزمة للحكومة المحلية من أجل تقديم مأوى إلى المشردين. وحيث أن العديد من المنظمات الغير حكومي، من ناحية أخرى، تقوم بإدارة تلك الأماكن، فإن الحكومات المحلية تمرر أموال الموازنة ببساطة إلى المنظمات الغير حكومية. وحتى اليوم، وعملياً فإن جميع ملاجئ المشردين في المجر يتم إدارتها من قبل المنظمات الغير حكومية وتمول من قبل الحكومات المحلية.

وغالباً ما تصبح المهمة أحد التزام الدولة لأن المنظمات الغير حكومية تمارس الضغط لإدراجها في تشريعات الدولة. على سبيل المثال، الخدمة المجتمعية التي أدخلتها المنظمات الغير حكومية، خدمة الوجبات على العربات إلى كبار السن في العديد من مناطق بودابست يقولون أنه من خلال تقديم الغذاء إلى المسنين في مراكز الرعاية اليومية، فإن الحكومة المحلية تميز ضد أولئك المسنين الغير قادرين على الوصول إلى الرعاية اليومية. ونتيجة لذلك، فإن التشريع المحلي تضمن خدمة الوجبات على العربات من بين الخدمات المستحقة إلى الدعم الحكومي.

كما أن رعاية المستشفيات الطبية للمرضى من هم في حالات صحية خطيرة وفي حالة احتضار، لاسيما مرضى السرطان في مرحلته الأخيرة، ليس جزءاً من الخدمات التي تمولها الحكومة في المجر، بالرغم الجهود المتكررة من قبل المنظمات الغير حكومية لبرهنة قيمة الخدمة في تلبية الحق الدستوري للشخص المريض إلى الكرامة الإنسانية. ولهذا، لو احتفظ المستشفى بإدارة الرعاية الطبية هذه، فإنها عادة ما تكون تحت مؤسسة التي تقوم بجمع الأموال من مكان آخر (مثلاً، من الكنيسة أو التبرعات الخاصة).

كما أن أهمية التمييز بين المهام الحكومية الموصوفة محلياً وتلك التي لا تملك حيالها الحكومة أية التزام، فإنها تنعكس في سياسات التمويل المباشرة بالنسبة للمنظمات الغير حكومية. كما أن حقيقة أن المنظمة الغير حكومية تقدم خدمة حكومية لا يخولها بنفسها الحصول على دعم حكومي. من ناحية أخرى، فإن معظم الدول الأوروبية قبلت سياسات تشريعية التي تنولي التزام الدولة لتمويل تلك الخدمة سواء كانت مقدمة من قبل الحكومة أو القطاع الخاص. وسيصبح الأمر أكثر شيوعاً بالنسبة للحكومات في الدول الأوروبية الشرقية والوسطى لتمويل المزودين في القطاع الخاص مقابل خدمات ملزمة وستدفع الحكومات مقابلها على أي حال من الأحوال. وهذا التمويل المباشر يمكن أن يتخذ عدة أشكال، موصوفة أدناه.

من جهة، التمويل مقابل خدمات ليست مدرجة بين التشريعات القانونية تعتمد كلياً على سياسات الحكومة المركزية والمحلية. وفي معظم البلدان الأوروبية، عدة سياسات معينة متصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية تحدها

ومن الصعب عموماً في أوروبا أن تحصل على خدمات ممولة والتي لا تعتبر أولويات من قبل الحكومة على المستوى المركزي أو المحلي. على سبيل المثال، فلو أن منظمة غير حكومية تعمل في مدينة صغيرة في المجر قامت بتحديد حاجة ملحة لمعالجة قضايا العنف المنزلي في مطلع التسعينيات، فلما استطاعت المنظمة الحصول على التمويل الحكومي لذلك البرنامج؛ كما أن العنف المنزلي لم يكن أولوية على المستوى الوطني والمحلي. ولكن العالم في تغير. ويعود ذلك جزئياً إلى المؤازرة من قبل منظمات نسائية و- بدرجة رئيسية- إلى ضغوطات السياسات الأوروبية حول المساواة بين الجنسين، كما أن وزارة الداخلية المجرية و برأسها حالياً امرأة وقد أطلقت برنامج على نطاق وطني لتدريب قوات الشرطة حول التعامل مع العنف المنزلي. واليوم، فإن نفس المنظمة الغير حكومية في نفس البلدة الصغيرة سيكون لها سلسلة من فرص المنح الحكومية لتمويل وصولها إلى النساء ممن تعرضن للأذى الجسدي. وفي الوقت نفسه، وبالرغم من ذلك، فإن المنظمات الغير حكومية التي تقدم مأوى للكلاّب الضالة قد تواصل نضالها للحصول على التمويل.

وباختصار، فإن العديد من البلدان الأوروبية التي تتبنى مبدأ "التبعية" (أنظر أدناه)، المعيار الرئيسي للحصول على دعم حكومي مباشر بالنسبة لتقديم الخدمة هو ما إذا كانت الدولة ملتزمة قانونياً لضمان توفير الخدمات ذات الصلة. وما وراء الخدمات المطلوبة قانوناً، فإن السياسات الحكومية على المستويات الوطنية والمحلية تقوم بوضع أولويات صناعة المنح. وبالنسبة للمنظمات الغير الحكومية التي تسعى لتمويل حكومي للخدمات الإضافية، فإن المخرجات ستعتمد بشكل كبير على قدرات المنظمات لممارسة الضغط، وبالتالي القيام بطرح أهمية القضايا على جدول أعمال الحكومة.

3.2.2 المبادئ والآليات بالنسبة للتمويل المباشر للخدمات التي يتوجب على الدولة تأمينها:

الدولة لديها مجموعة من المبادئ والآليات المتوفرة لتحديد كيفية تمويل المنظمات الغير حكومية التي تقدم خدمات حكومية:

- وسؤال هام وهو ما إذا كانت الحكومة ترغب أنت تعطي أفضلية إلى المنظمات الغير حكومية المقدمة للخدمات التي تتنافس مع الكيانات الأخرى. كما أن المنظمات الغير حكومية هو مؤهلة لتقديم خدمات اجتماعية مناهة بالحكومة؛ ومن ناحية أخرى، وفي معظم البلدان الأوروبية فهم لا يتمتعون بحصرية تلك الأهلية. فهم مؤهلون للتمويل بناءً على شروط وبنود متكافئة كبقية المقدمين، دون أن يكون هناك أفضلية رسمية بالنسبة للقطاع الثالث في منطقة تقديم الخدمات. (راجع الأمثلة الانجليزية البولندية، المجرية أدناه).
- وطبقاً مبدأ التبعية (نموذج ألمانيا)، فإن الحاجة التي تبرز في المجتمع يتوجب معالجتها بواسطة أولئك الأقرب إلى الحاجة. 69. وكأساس بالنسبة للسياسة الاجتماعية، فإن المبدأ قرر نظام تمويل خدمات الرفاه الاجتماعية في ألمانيا بالنسبة للقرن الأخير. 70. وطبقاً لهذا النظام، فإن الحاجة يتوجب مخاطبتها بواسطة المجتمع (الغير رسمي) لأولئك المتضررين (مثلاً، الأسر، الجيران)؛ وإذا لم يكونوا غير قادرين أو غير مؤهلين للقيام بذلك، من ثم من خلال المنظمات الرسمية لنفس المجتمع (المنظمات الغير حكومية). كما أن الحكومة المحلية قد تقوم بتقديم خدمة لحاجة إذا كان مجتمع منظم لم يخاطبها بالفعل. وبالنسبة لتلك الاحتياجات التي لم يتم مخاطبتها على المستوى المحلي، فإن نظاماً إقليمياً وأخيراً نظاماً فدرالياً يتوجب أن يقام. وفي هذه الحالة، فإن الحكومة عادة ما تختار تمويل جميع الخدمة، بموازنة تم التفاوض حولها على أساس سنوي.
- وفي النظام المعياري (الذي تم ادخاله في المجر)، فإن أي وحدة تقدم خدمة والتي قد تكون إحدى مهام الحكومة (بما في ذلك التعليم، الصحة والخدمات الاجتماعية وخدمات الرعاية الأخرى)، وإذا قام الكيان بتلبية معايير محددة، فإنها ستلتقى دعماً حكومياً يستند على عدد العملاء التي تخدمه. وبما أنه يتم تقديم هذا الدعم الحكومي على أساس الفرد، فإنه يسمى الدعم المعياري. كما أن مقدم الخدمة سيتلقى الدعم بغض

- النظام التنافسي (نموذج بريطاني، أدخل كذلك في بولندا) يبدأ مع قائمة من أنشطة المنافع العامة. ومتى ما رغبت الحكومة في تقديم خدمة حول تلك القائمة، فإنها تقوم بإصدار مناقصة. ويقوم كلاً من المنظمات الغير حكومية، والمؤسسات الحكومية المحلية (فضلاً عن الشركات الخاصة، في حالة المملكة المتحدة) بالتنافس لكسب العقد بتقديم خدمة بأفضل قيمة. وفي هذه الحالة، فإن أنواع التكاليف التي تغطيها الحكومة قد تختلف- وغالباً أكثر من ذلك، فإن مقدمي الطلب يتوجب عليهم رفع أموال إضافية لكسب المناقصة.

وفي البلدان الأوروبية الشرقية والوسطى، هناك مشكلة عامة وهي أن الحكومة قد وفرت بصورة تقليدية جميع الخدمات. كما أن المؤسسات الحكومية الموجودة تريد أن تؤمن دخلاً مستقلاً بالنسبة لموظفيهم وتجده أمراً مهدداً أن تعتبر المنظمات الغير حكومية قادمة من لا مكان "وبالتالي القيام بدور الحكومة. ولسوء الحظ، فإن الحكومات المحلية غالباً ما ترى أن المنظمات الغير حكومية أكثر من منافسة عنها أن تكون شريكة في تحقيق أهداف المجتمع.

3.2.3 منظمات المؤازرة

وفي حالة المنظمات المؤازرة، فإن فعاليتها تعتمد بدرجة رئيسية على ما إذا كانوا يستطيعون البقاء مستقلين عن التأثير الحكومي في حالة تلقيهم لدعم حكومي. كما يمكننا أن نصنع افتراضيين أساسيين هنا:

- بصورة مغايرة لتقديم الخدمة، فإن الدولة عادة ما لا يكون لديها التزام قانوني لتمويل منظمات المؤازرة نظراً لما يقومون به. 71
- ما من شيء يحظر على الدولة القيام بتمويل منظمات المؤازرة؛ فالأمر يعود في النهاية إلى المنظمة نفسها أن تقرر ما إذا كانت ترغب تمويل حكومي والارتباط الناتج مع الحكومة.

وعادة ما تسعى منظمات المؤازرة في البحث عن حماية مصالح مجموعة مجتمعية محددة. وللقيام بذلك، فغالباً ما تتحدى المنظمات سياسات الدولة، وتعارض التشريعات المقترحة، أو القيام بالتعبئة ضد أعمال الحكومة. إذاً لماذا تقوم الحكومة بدعم "اعدائها"، أو بصورة أكثر إيجابية "من يتحداها"؟

السبب الأكثر أهمية هو "المصلحة الذاتية المتنورة" للدولة لضمان أن الهيئة الانتخابية سيتم تلبيتها بالسياسات التي تؤثر عليهم. وبضمان الوسائل بالنسبة للمشاركة والفرصة للتأثير على سياسة صناعة القرار، فإن الدولة يمكنها أن تؤثر في حالة عدم الرضا المحتملة والقلق في المجتمع. وفي حالة الأتحاد الأوروبي، فإن التشاور مع الجماعة المعنية يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الحكم الجيد، والجهود التشريعية من قبل الدول الأعضاء لتنفيذ *acquis communautaire* يتوجب أن يقوم على "الحوار الاجتماعي".

وعلاوة على ذلك، فإن الحكومات تكتسب الحصول على خبرات سياسة رخيصة ولكنها عالية الجودة من خلال تأمين سبل للمشاركة. كما أن منظمات المؤازرة التي تعتبرها مهمتها لتحقيق تغير متصاعد في التشريع وسياسة دولة غالباً ما يكون لها تجربة موسعة في المجال؛ كما أن أفرادها في بعض الأحيان لديهم المعرفة مقارنة بالقطاع العام أو الخبراء الساعين للربح. وعلى سبيل المثال، فإن المنظمات الغير حكومية غالباً ما يكون تحصل على خبرة منافسة من خلال شبكاتها الدولية. وبدعمهم، فإن الحكومات بإمكانها أن تضمن أن أعمال السياسة تعكس جودة مهنية عالية التي تتسق مع المعايير الدولية أو أفضل الممارسات.

كما أن العلاقة البناءة بين الحكومة والمنظمات المؤازرة تفترض مسبقاً احتراماً متبادلاً ودرجة معينة من الثقة حول جزء كلا الطرفين، الأمر الذي لا يزال مفقوداً في البلدان الأوروبية الشرقية والوسطى. ولسوء الحظ، في بعض

أحد المعايير النافعة التي تطبقها الحكومات لتقرير استحقاق منظمات المؤازرة للدعم العام هو ما إذا كانت الحصول على منفعة عامة أو مصالحة نفعية عامة. وقد يرتبط هذا بنوع من النشاط الذي ينخرطون فيه (مثلاً، الرياضة، حماية البيئة) أو الجماعة المستهدفة التي تخدمها. على سبيل المثال،

- جماعات المصالح المهنية- والتي هدفها الرئيسي ممارسة الضغط- قد لا تستحق الحصول على الدعم الحكومي (وعادة ما تعتمد على رسوم العضوية)، فيما
- اتحادات المعاقين – التي تتابع، في جوهرها، نفس الهدف، قد تحصل على دعم حكومي بناءً على نظرية أن جهودها تساهم في الصالح العام.

وبمجرد أن تقرر الحكومة في دعم مثل تلك المنظمات، فإنها قد تكون ممارسة جيدة القيام بضمان أن بقاء آلية صنع القرار مستقلة عن المؤسسة السياسية. كيف القيام بتحقيق ذلك؟ أحد الحلول هو إيجاد جهاز شبه مستقل لصناعة القرار، والذي يمكن أن يكون داخل نظام الإدارة المركزية (مثلاً، تقوم الوزارة بإنشاء جهاز استشاري لتقديم المنح) أو في شكل مجلس مستقل. وتلك الأجهزة ستتكون عادة من خبراء مستقلون وممثلون لجميع الأطراف البرلمانية. (وهذا النوع من الأجهزة المستقلة والمتعددة الأطراف هي شائعة في الوزارات التي تعطي منحاً إلى المنظمات التي تقدم خدمات).

وكما في حالة تقديم الخدمة، فإن تطوير وتنفيذ السياسة الحكومية هي أساس سليم لدعم المنظمات المؤازرة، والتي يمكنها أن تستفيد من الدعم الحكومي (المبرمج) لأنشطتها، وبدرجة رئيسية من خلال الآليات الإعانات والمنح. (راجع أدناه). من ناحية أخرى، فإن قيود معينة هي ممكنة- والأنشطة تعتبر معيقة للسياسة الحكومية، على سبيل المثال، قد تعتبر كإخفاق للمساهمة في الصالح العام وبالتالي، مؤهلة لتمويل الدولة.

3.3 أشكال الدعم الحكومي

3.3.1 الإعانات

الإعانات هي أموال حكومية تقدم للدعم العام لأنشطة المنظمات الغير حكومية، وليست مرتبطة إلى مشروع معين. 72. ويمكن استخدامها لتغطية تكاليف تشغيلية شاملة فضلاً عن تنفيذ مشاريع خاصة وبالتالي قد تكون كدعم عام للمنظمات الغير حكومية التي تشكل مساهمات كبيرة إلى تنفيذ السياسة الحكومية. ومثل هذا التمويل قد يكون رمزاً على احترام القطاع العام للمجتمع المدني واستحقاقه.

وهذا الشكل من الدعم المالي معمول به البلدان الأوروبية الشرقية والوسطى، واستخدامه في الوقت الحالي في تراجع. وهناك، تعتبر إعانات الموازنة المباشرة ما تبقى من فترة الشيوعية: كما أن تلك المنظمات التي مارست الضغط بنجاح خلال تغير النظام حصلت على موقع خاص في الموازنة وأصبحت مستحقة للإعانات، مثل الصليب الأحمر (في كل بلد تقريباً) أو الاتحادات الوطنية للمتقاعدين، والرواد، أو العميان. وفي المجر، يخصص قانون الموازنة السنوية الإعانات المركزية إلى حوالي 25 منظمة مدونة في الملحق إلى القانون، ولكن القليل منهم منخرطة في تقديم خدمات فعلية أو أشكال أخرى من الأنشطة للصالح العام.

من ناحية أخرى، قد يكون هذا حلاً جيداً للمنظمات التي لم تحقق استدامة مالية بعد، خاصة وأن دعم المساعدة خارجية بدأ في التناقص. فالتمول من خلال الإعانات ليس مفتوحاً لجميع المنظمات الغير حكومية؛ كما يتضمن

وكشكل من دعم الموازنة، فإن الإعانات يمكن تقديمها من الموازنات المحلية والمحلية، وعادة على أساس قانون. ويمكن تقديمها بواسطة قرارات إدارية للسلطات العامة. وفي المجر، على سبيل المثال، اعتاد البرلمان على تقرير، استناداً إلى توصيات اللجنة البرلمانية للمنظمات المدنية، أي المنظمات المتقدمة التي ستحصل على الإعانة. كما أن البرلمان السلوفاكي تبنى قانوناً خاصة يضع الخطوط الإرشادية لدعم المنظمات الغير حكومية. 73؛ ويتم تنفيذ تخصيص الأموال من خلال الوزارات المنفصلة. كما أن الإعانات قد تكون موزعة بصورة مباشرة بواسطة البرلمان في قانون الموازنة السنوية (كما هو في بلغاريا والمجر).

كما أن الأموال الموزعة كإعانات قد تنشأ أيضاً من المصادر الأخرى مقارنة بالموازنة، مثل أموال الخصخصة (الجمهورية التشيكية، بالرغم أن هذا مصدر لمدة محدودة) أو إيرادات اليانصيب (كرواتيا).

والإعانات عادة ما يتم تقريرها من خلال عملية مركزية ولكن يمكن أن تخصص وتوزع بواسطة الوزارات المستقلة (رومانيا، بلغاريا، كرواتيا، المجر). كما أن الجهاز الذي يقوم بتوزيع الإعانات عادة ما تشرف على نفقاتها أيضاً.

3.3.2 المنح

ووفقاً لمسرد الوكالة الأمريكية للتنمية لمصطلحات ADS، فإن المنحة هي "أداة قانونية تستخدم حيث الغرض الرئيسي هو تحويل الأموال، الملكية، الخدمات أو أي شيء ذات قيمة إلى المتلقي لكي يقوم بإنجاز غرض عام للدعم أو محاكاة مفوض بالقانون وحيث يكون انخراط الكبير من قبل الحكومة غير متوقع." 74.

المنح عادة لا تستخدم لتغطية النفقات التشغيلية، ولكنها بدلاً من ذلك مكرسة لتنفيذ المشاريع المعينة التي تعكس الأهداف البرمجية للحكومة ولهذا تعتبر ذات قيمة عامة. 75. ومن ناحية أخرى، فإن التكاليف الجوهرية قد يتم دعمها من خلال المنح- كما في المجر، حيث يعطي الصندوق المدني الوطني منحاً للتكاليف التشغيلية، مع هدف صريح لتقوية قطاع المنظمات الغير حكومية.

وفي الدنمرك، قد تحصل المنظمات الطوعية على ما يسمى "بالمناح الأساسية" وليس محتوم عليها تمويل مشروعاً معيناً ولكن بالأحرى توزع على أساس معايير موضوعية مثل الغرض، الحركة، والأموال المتأتية ذاتياً. 76. "والنية هي القيام بتحفيز استقلالية المنظمة الطوعية والحرية لتقرير أنشطتها الخاصة ولتكون قادرة على تعزيز مصالح الآخرين." 77. كما أن النوع الآخر من المنح المتاحة إلى المنظمات الغير حكومية الناشطة في المجال الاجتماعي- منح المشروع- تمنح مباشرة إلى مشاريع أو أنشطة معينة. 78

ويتم اعطاء المنح، بخلاف الإعانات، من خلال عملية تقديم منح ذات نوع مناقصة مفتوحة وليس بواسطة قرار إداري فردي لموظف حكومي مركزي أو محلي أو من خلال برلمان. وقد تقوم بتمويل تقديم خدمات اجتماعية (ألمانيا، كرواتيا، المملكة المتحدة) أو تنفيذ البرامج من التزامات مساعدة تنمية دولية للبلد (السويد، الدنمارك، ألمانيا). كما يبرهن تقديم التمويل إلى المنظمات الغير حكومية المقدمة في شكل منح على اعتراف الحكومة بالدور العام للقطاع الثالث؛ وغالباً ما تكون تعويضاً عن أدائهم للمهام أو تحقيق الأهداف التي يتوجب مخاطبتها من قبل السلطات العامة.

وقد تنشأ من الموازنة (مركزية أو محلية) أو من أموال خاصة مكونة بواسطة دخل من مصادر إيرادية بديلة؛ إيرادات اليانصيب، الضرائب، إلخ. على سبيل المثال، صندوق "المنح الأساسية" في الدنمرك يتكون مما يسمى بصناديق "مجاميع كرة القدم واليانصيب الدنمركية" إضافة إلى مصادر الموازنة. كما أن منح المشروع تتوزع من برامج المنح بالنسبة لتنمية الأعمال الاجتماعية الطوعية، التي هي مصدر موازنة حكومية مركزية.

في المجر، سلسلة من الصناديق المركزية تقوم بدعم المنظمات الغير حكومية الممولة بواسطة نوع من آلية الضرائب، مثل، الصندوق الثقافي من الضريبة على "الكيتش" أو الصور الإباحية؛ صندوق التوظيف من المساهمات المدفوعة من قبل أرباب العمل والمستخدمين؛ صندوق البيئة من الضريبة والغاز، الغرامات المدفوعة من قبل الجهات الملوثة، والصندوق المدني (الأحدث)، من مساهمات 1% (راجع الجزء 3.5.4). وهذه الصناديق عادة ما تقدم منح وفروض ليس فقط إلى المنظمات الغير حكومية، بل أيضاً على الحكومات المحلية فضلاً عن أصحاب المشاريع في مجال محدد.

كما أن المنح غالباً ما يتم توزيعها سواءً مباشرة بواسطة الحكومة أو بواسطة جهة حكومية. في المملكة المتحدة، يعهد بهذه الوظيفة إلى الموظفين المحليين من السلطات الحكومية المختلفة (مثلاً، الصحة، التوظيف، والتعليم). ويمكن أن يعهد بهذا الدور إلى جهة خاصة، كما هو مع المؤسسات العامة في المجر أو المؤسسة العامة الفردية لذلك الغرض في كرواتيا. وفي ألمانيا، تقدم الحكومة الدعم إلى المنظمات الوطنية للمنظمات الغير حكومية، والتي تقوم بدورها بتوزيع الأموال إلى أعضائها. وفي بولندا، ينظر إلى الحكومة المحلية أنها الجهاز الرئيسي المسئول عن المناقصات والتعاقد للحصول على الخدمات الخارجية. كما أن وزارة الشؤون الاجتماعية الدنمركية مسئولة عن توزيع "المنح الأساسية" إلى المنظمات الطوعية العاملة في المجال الاجتماعي. 79. كما أن تقديم المنح في الاتحاد الأوروبي يمكن أن تمريرها من خلال السلطات الوطنية والمحلية للدول الأعضاء، أو يتم تقديمها بواسطة المفوضية أو بواسطة أموال خاصة. كما أن المشاريع الممولة عبر هذا الشكل يجب دائماً أن تتوجه إلى تحقيق هدف دقيق تحقيقاً لسياسة الاتحاد الأوروبي الشائعة.

كما أن القيود المفروضة على أهلية المنظمات الغير حكومية للحصول على إجراءات المنافسة ممكنة- على سبيل المثال، المنظمات الغير حكومية ذات النفع العام قد يتم السماح لها بتقديم طلب للحصول على تمويل. كما أن مجال أنشطة المنظمة قد تفرض قيوداً على حصولها على العقود؛ على سبيل المثال، المنظمات الغير حكومية العاملة في مجال الخدمات الصحية فقط قد يسمح لها التقدم للحصول على المنح لغرض تقديم تلك الخدمات. كما أن المنظمات الغير حكومية عادة ما تكون مؤهلة للمنح من أجل تقديم خدمات (انسانية) (صحية، رعاية صحية، تعليم، ثقافة، إلخ) ومساعدة تنموية. ومن ناحية أخرى، فإن تقديم المنح هو ممكن من حيث المبدأ في جميع العمليات الحكومية- مثلاً، وزارة الداخلية في المجر تقدم منحاً إلى قوات الشرطة المدنية التطوعية، ووزارة العدل تقدم منح إلى المنظمات الغير حكومية التي تتوقف القضية حول العنف المنزلي.

كما أن المنح عادة ما يتم توزيعها على أساس تنافسي وبعد عملية اختيار. ومن بين معايير الاختيار يكون النشاط السابق للمنظمة، وتاريخ الشراكة، المرجعيات، والأنشطة الأخرى الغير مرتبطة بالمنافسة ولكنها تعكس الممول، والجودة الفنية للمقترح، ومهنية الموظفين، ومشاريع الحزمة" (إذا كان مقدم الطلب قد كسب بعض المشاريع ذات العلاقة)، الموثوقية، الكفاءة الإدارية والمالية، إمكانية الحصول على تمويل يقوم على المشاركة في التكاليف، إمكانية إنشاء شراكة مستقبلية مفيدة مشتركة، القيود الزمنية للتنفيذ إذا لم يتم تحديدها في الإعلان. إلخ.

وتتطلب عملية الاختيار- أو يجب أن تتطلب- العديد من الضمانات بما يكفل مستويات مناسبة من الشفافية والانفتاح. وبالتالي، يجب أن يكون هناك إجراءات للإعلان وإذاعة المنح المتوفرة والمعايير الخاصة لعملية منحهم. على سبيل المثال، جميع المنح الأوروبية يتم وضعها على الانترنت وتصنف طبقاً لمجال النشاط والمتلقي المؤهل. كما تتضمن أيضاً شروط عملية الاختيار العادلة والمنفتحة أيضاً على نشر إعطاء المنحة، وإمكانية مراجعة القرار، والمعالجات المتوفرة بعد الطعن في القرار المنح.

فالتحويل من خلال المنح قد يكون عرضياً، وقصير الأمد أو طويل الأمد. والأفضلية تكون عادة للتمويل عند حالة الاقتضاء أو عندما يكون قصير الأمد، وجزئياً لأن الإدارة الحكومية قد لا تلزم نفسها بتمويل متعدد السنوات دون معرفة أهداف الموازنة بالنسبة للسنوات اللاحقة، وأيضاً لإعاقة المنظمات الغير حكومية من أن تصبح عالية على المنح. من ناحية أخرى، فإن هذه النظرة قصيرة الأمد غالباً ما تعمل على تقييد منهجية متطورة لتقديم المنح العامة.

كما يتم تنفيذ التمويل من خلال التوقيع على عقد بين الهيئة المانحة والمنظمة الغير حكومية المتلقية. وبعض الشروط الموجودة في العقد قد تكون إلزامية، كما ينص عليه التشريع أو من خلال إعلان المنافسة. ومن حيث الطبيعة القانونية، المحتوى و النتائج، فإن هذا العقد يجب ألا يلتبس مع عقود المشتريات لتمكين المنظمات الغير حكومية الممولة من تقديم الأعمال والخدمات الواقعة ضمن مجال السلطات العامة. كما أن السابق يشترط شروطاً وبنوداً لاستخدام الأموال العامة، التقارير، والاشراف، فيما الأخير يقوم أيضاً بتنظيم شروط خاصة فيما يتعلق بتقديم الخدمة.

3.3.3 المشتريات

المشتريات هي مشتريات السلطات العامة من السلع والخدمات المقدمة بواسطة المنظمات الغير حكومية. وعادة ما تكون الآلية التشريعية للمشتريات مؤسسة بالنسبة لجميع المشاركين المحتملين، بما في ذلك كيانات الأعمال التجارية والمنظمات الغير حكومية. والأخيرة من المحتمل أن تقوم الحكومة بتمويلها مقابل تقديم خدمات اجتماعية. في ألمانيا، بالفعل، المنظمات الغير حكومية هي المزود الافتراضي للخدمات الاجتماعية. وفي المملكة المتحدة، فإن المرحلة الثانية من عملية إعادة هيكلة دولة الرفاه (الثمانينات-التسعينات) نتج عنها انهيار نظام الإدارة العامة السابق، وإدخال إدارة الرفاه الاجتماعية، و "الأسواق المشابهة". 80 وبموجب النظام الجديد، فإن الخدمات العامة يتوجب تخصيصها كما لو "بالأسواق الاقتصادية" حتى يتوجب على المنظمات الغير حكومية المنافسة على أساس متكافئ مع المؤسسات الهادفة للربح ومؤسسات القطاع العام. 81. ففي كرواتيا، تملك السلطات المحلية الصلاحية لإنائة خدمات "المرفق العام" إلى أشخاص طبيعيين واعتباريين استناداً على اتفاقية مكتوبة. 82 وفي بولندا، فإن المنظمات الغير حكومية قد أعطيت الفرصة للمنافسة مع مقدمي الخدمة العموميين في القانون الذي تم تبنيه حديثاً حول أنشطة المنافع العامة.

وفي السويد، فإن المنظمات الطوعية متاح أمامها الوصول إلى تعاقد تنافسي لتقديم الخدمات الاجتماعية (رعاية الأطفال، التعليم، والمساعدة المنزلية). كما أن بلدية تاجي قد قامت بإدخال نماذج مرنة من العقود والخدمات، من خلال الأخذ في الاعتبار جوانب عديدة لهذه "الخصخصة". على سبيل المثال، فهم يقدمون "ضمان توظيف حينما يتعلق الأمر بمنافسة تنافسية". وحينما يتم منح الشركة الخاصة العقد، فإن الموظف لديه الحق في اختيار ما إذا كان/كانت يرغب في البقاء موظفاً من قبل البلدية أو الالتحاق بالشركة التجارية. ولكنه/ها لديه خيار لمدة سنة واحدة للعودة إلى البلدية.

كما أن المشكلات الرئيسية التي تواجه المنظمات الغير حكومية في الوصول إلى هذا الشكل من التمويل الحكومي هو أن غالبية المشاريع المفتوحة للمشتريات هي ذات قيمة عالية، وهي عسيرة بالنسبة للمنظمات الغير حكومية للامتثال مع الشروط المطروحة على مقدمي العطاءات. وفي الحقيقة، هناك القليل من إجراءات المشتريات تسمح بالوصول والعطاء الناجحة من خلال منظمات غير ربحية (وبصورة ضرورية المشاريع الأصغر في مجال الخدمات الاجتماعية أو خدمات المنافع العامة المحلية). كما أن قانون المشتريات العامة في سلوفاكيا لسنة 1999 يستثني صراحة المنظمات الغير حكومية من المناقصات الخاصة بالخدمات العامة.

وأحد الحلول الممكنة هو المثال المجري- يعني- شكل خاص من التعاقد يسمى عقد المنفعة العامة. وهذا قد يتم تنفيذه مع "منظمات منفعة عامة قائمة" بغرض تقديم خدمات حكومية. والمجر لديها فئتين، أو مستويين، من حالة الخدمة العامة: منظمة المنفعة العامة "العادية" ومنظمة المنفعة العامة "القائمة". وهذه الفئة الثانية تصف المنظمات التي لديها عقداً خاصة مع جهة حكومية تخولها بتقديم خدمات عامة. ومثل هذا العقد يؤهلها بحالة منفعة عامة خاصة وضرورية إضافية ومنافع أخرى التي تصاحبها. وبالرغم من أن 6% من المنظمات تملك مثل تلك الحالات، فإنها تمثل تطور هام في علاقة المجتمع المدني/الدولة، لأنها تقدم شكلاً قانونياً شفافاً بالنسبة للمنظمات الغير حكومية لتقديم خدمات حكومية، حينما يكون أمام المنظمات الغير حكومية صعوبة في الحصول على عقود بموجب قوانين المشتريات.

3.3.4 الدعم المعياري

يحمل الدعم المالي المعياري للمنظمات الغير حكومية حالات مشابهة بالنسبة لنظام مشتريات الخدمات الاجتماعية. ويعتبر تعويضاً للمنظمات الغير حكومية التي تقوم بتقديم خدمات في مجالات مثل الرعاية الصحية والتعليم والتمويل يحدد على أساس الخدمات المقدمة فعلياً. وبموجب هذا النظام، فإن الأفراد الطبيعيين لديهم الحق في اختيار مقدم الخدمة، ويمكن أن يكونوا منظمة غير حكومية، التي قد تسعى حينها إلى تعويض من الحكومة.

وبصورة عادية، فإن التمويل المعياري يسبقه عقد مع سلطة محلية، و/أو ترخيص للتشغيل صادر من قبل جهة عامة، التي تفوض إتاحة وصول المنظمة الغير حكومية إلى آلية التمويل. 84. ومثل هذا النظام قائم في المجر وبموجبه قد تقوم المنظمة الغير حكومية بإقامة مؤسسة خدمة اجتماعية على أساس عقد مع الوزارة المعنية. كما أن التمويل إلى تلك المنظمات الغير حكومية يتقيد بكمية الدعم الممنوح إلى المؤسسة تحت إدارة الدولة العاملة في نفس مجال النشاط، والتي موضوعة في قانون الموازنة الحكومية السنوية. ونظام شبيهه يعمل في كرواتيا. 85

3.3.5 السندات

كما ينعكس استخدام السندات على الرغبة نحو التحديث وآليات السوق في تقديم الخدمات العامة. كما كان الأمر ناجحاً في البلدان الأسكندنافية على وجه الخصوص. وبموجب هذا النظام، فإن البلدية تعطي جميع المواطنين سندات مقابل الخدمات التي تقع ضمن مسؤوليات البلدية، ومن ثم يقوم المواطنون باختيار مزودهم. ومثل هذه السندات قد تلغي الخلاف حول أي مقدم خدمة أفضل من خلال تقوية دور المواطنين ومن خلال اعطاء المسؤولية لاختيار مقدم الخدمة.

ولهذا السبب، فإن العملية تتبع غرضين: توسيع حرية اختيار مستخدم الخدمة، ورفع كفاءة الخدمة عبر المنافسة. والوثائق هي أداة لتطوير تقديم الخدمة المحفزة بالطلب، وفيها يكون السوق بدلاً من الدولة من يطور ويقدم الخدمات. كما المواطن الفرد، المخول من قبل الدولة أو البلدية للحصول على خدمة مدعومة، يمكنه استخدام هذه الإعانة بواسطة مستند خدمة، والتي تخدم كأداة دفع. كما أن الحاصلين على مستندات الخدمة يمكن أن يكونوا جميع المواطنين أو الجماعات ذات الحاجة الخاصة.

وفي بعض البلديات، فإن مزودي الخدمة المهيمنين هم مقاولين من القطاع الخاص، فيما الآخرين فهم منظمات تطوعية. كما أن المكافأة للمزود يمكن تنظيمها من خلال اتفاقية بين المزود والهيئة العامة المشرفة على العملية، أو مباشرة بين الزبون أو المزود. كما أن النظام يتطلب درجة معينة من الضبط من خلال تثبيت أو تقييد الرسوم بالنسبة للخدمات المقدمة.

أنظمة السندات ذات صلة- وقد تم تقديمها- في التعليم، الرعاية الاجتماعية و الخدمات الفردية الأخرى في السويد. ومثال آخر للممارسة الجيدة موجودة في بلدية تافي في منطقة ستكهولم، حيث توليفة ناجحة من العقود التنافسية ونظام السندات تحت شعار "الخدمة الأفضل هي الخدمة، التي يستطيع المرء اختيارها بنفسه" يبدو أنها تنتج نتائج مثمرة. 86. كما أن السندات تغطي الرعاية الصحية، التعليم، الخدمات المنزلية بالنسبة لكبار السن. وهذا يعني أنه، على سبيل المثال، أن مركز الرعاية الصحية أو المدرسة تتلقى مبلغاً ثابتاً لكل طفل مسجل لديها (مشابه للنظام المعياري).

كما يتم تمويل مزودي الخدمات الذين نجحوا في جذب زبائن بدرجة رئيسية بواسطة إيرادات عبر نظام السندات. كما أن البلدية تمارس الرقابة على المزودين من خلال، وبين أشياء أخرى، إنشاء معايير ذات جودة بالنسبة لتقديم الخدمات، التي تتطلب إثباتات لجودة الخدمة، وقواعد الدخول، والضريبة المفروضة. 87. كما أن العملية تبدأ بتقديم طلب من قبل مستخدم الخدمة المحتمل إلى مجلس الإدارة الاجتماعية. وراً على ذلك، فإن مقدم الطلب يعطى سنداً يشر إلى نطاق الخدمات التي يخول بها الفرد. وهذه الخدمات قد تم تحديدها من خلال تقييم فردي يتم بواسطة مجلس إدارة اجتماعية وسكرتارية خدمة المساعدة المنزلية. كما أن القائمة قد تتضمن أنواع مختلفة من المساعدة الشخصية المنزلية- التمريض، المشتريات، التنظيف،... إلخ. ويتم تقديم الوثائق شهرياً وتغطي شهراً من الخدمات. كما أن الشخص المحتاج مؤهل للحصول على الحق في اختيار مزود الخدمة من قائمة المزودين المصاحبين للمستند. ويمكنه/يمكنها أن يختار استخدام الخدمات المقدمة بواسطة البلدية. 88

3.4 اعتبارات السياسة في الدعم الغير مباشر

3.4.1 أنشطة النفع العام

الاختلاف المفاهيمي بين طبيعة "النفع العام" مقابل "النفع المتبادل" للمنظمات الغير حكومية موجود في أوروبا. كما أن النتائج القانونية والمالية للانخراط في أنشطة النفع العام وأخيراً منحها حالة نفع عام أثبتت أنها كبيرة ووضحت أسباب التشريع الأخير لقوانين النفع العام في العديد من البلدان الأوروبية الشرقية والوسطى (المجر، بلغاريا، وكجزء من قانون المنظمات الغير حكومية- وبولندا، وبين آخرين). وهذه القوانين تصف وتقرر حينما تستطيع المنظمة الغير حكومية التأهل لحالة النفع العام وبالتالي الحصول على الوصول إلى نطاق أوسع من المزايا الضريبية.

ويشير تقدير النفع العام عادة إلى (1) أن المنظمة الغير حكومية تقدم خدمات وأنشطة التي تقيّد العامة على نطاق أكبر أو المجموعة الخاصة المحتاجة؛ (2) وأن الدولة تقدم اعتراف خاص لتلك الأنشطة من خلال دعم مباشر أو غير مباشر. 89

أية أنشطة تؤهل كنفع عام تحدد بصورة مختلفة في كل بلد حيث يوجد مثل ذلك التشريع؛ وعادة هناك قائمة بالأنشطة (مثلاً، في المجر، قائمة بـ 22 نوعاً من الأنشطة تتضمن، من بين أخرى، التعليم، تقديم الخدمات الاجتماعية، المحافظة على التراث الثقافي أو حماية البيئة). كما يتنوع نوع الدعم الحكومي المتاح للمنظمات الغير حكومية ذات حالة نفع عام. في المجر، على سبيل المثال فقط منظمات النفع العام فقط قد تتلقى على تبرعات قابلة للخصم الضريبي؛ وبولندا تتأمل في تقييد إعفاءات ضريبة دخل الشركات إلى منظمات النفع العام فقط. كما أن استحقاق الدعم 1% (راجع أدناه التمويل الغير مباشر) هو نفع آخر الذي يمكن أن يتاح أمام منظمات النفع العام أو إلى دائرة أوسع من المنظمات الغير حكومية، المتعمدة على السياسة الحكومية.

كما أن المنظمات الغير حكومية التي تطمح للحصول على حالة النفع العام والمزايا الضريبية الناتجة يجب أن تلبى معايير إضافية. وبصورة أكبر أهمية، يتوجب عليهم الامتثال لمستويات عالية من الشفافية والمساءلة من أجل ضمان نفقات ملائمة للأموال العامة. على سبيل المثال، قد يتوجب عليهم إعداد تقرير سنوي أو إنشاء هيئة إشرافية.

3.4.2 المزايا الضريبية

تستطيع الحكومات أن تقدم دعماً مالياً غير مباشر إلى المنظمات المدنية في شكل مزايا أو إعفاءات ضريبية، وبالتالي تشجيع ودعم الأنشطة العامة. كما أن معظم الأنظمة القانونية تقر بمساهمة المنظمات الغير ربحية للصالح العام والاقرار بهذه المساهمة من خلال تقديم سلسلة مزايا ضريبية تتعلق بأنشطتها. 90 والأمثلة الرئيسية لمثل تلك الأنشطة تتضمن التالي:

- إعفاء أو مزايا ضريبية بالنسبة لدخل المنظمة (مرتبط بالدخل من نشاط قانون أو اقتصادي)؛ على سبيل المثال، المنظمة الغير حكومية قد لا تضطر أن تدفع ملكية أو ضريبة دخل شركات على جميع أو جزء من دخلها.
- المزية الضريبية المقدمة إلى المانح مقابل المساهمة إلى منظمة معترف بها. على سبيل المثال، فمثل هذه المساهمة قد يتم الخصم منه، إجمالياً أو جزئياً، من الوعاء الضريبي للمانحين.
- المزية أو الإعفاء الضريبي للدخل التي تقدمه المنظمة الغير ربحية إلى الآخرين؛ مثلاً، إذا كان منظمة غير حكومية تقدم منحة إلى شخص، فإن هذا الشخص لن يضطر إلى دفع ضريبة دخل على المنحة.

وبسبب فقدان الإيرادات الضريبية التي يمكن تحصيلها، فإن أشكال المزايا الضريبية ينظر إليها من الناحية التقليدية أنها إعانات حكومية غير مباشرة إلى المنظمات ومانحهم. 91. كما يشكل الإيراد الضريبي المفقود

- إعفاء من ضريبة الأرباح (أستونيا، سلوفانيا، سلوفاكيا)؛
- إعفاءات من أو مزايا على ضريبة القيمة المضافة (سلوفاكيا، الجمهورية التشيكية مقابل أنشطة نفع عام محددة، أستونيا مقابل بعض الأنشطة وسعر منخفض مقابل أخرى، المجر، مقابل بعض الأنشطة، وإعفاء ضريبي مقابل أشياء أخرى).
- مزايا ضريبة على الدخل من أنشطة تجارية (سلوفاكيا إلى مبلغ معين، بولندا إذا كان مثل ذلك الدخل يستخدم مقابل أنشطة نفع عام، المجر طالما النشاط يسعى لتحقيق غرض قانوني للمنظمة)؛
- إعفاءات من الضرائب على المنح، مستحقات العضوية، الاستثمارات، العقارات، الجمارك، رسوم قضائية، وأخرى.

كما أن المنظمات الغير حكومية التي تنخرط في أنشطة ذات نفع عام قد يتم منحها إعفاءات اضافية، بينها، على سبيل المثال، إعفاءات ضريبة على الدعم الذي يقدمونه إلى الأفراد (مثلاً، المنح الدراسية) والمزايا على التبرعات التي تقدم إلى تلك المنظمات، التي تشجع مساهمات القطاع الخاص والشركات إلى منظمات النفع العام. ومثل تلك المزايا ينص عليه في أستونيا، المجر (في مستوى أعلى بالنسبة للمنظمات الغير حكومية ذات النفع العام "البارز") وبولندا وسلوفاكيا.

وبالنسبة لمنظمات النفع المتبادل، فإن المزايا الضريبية مقيدة عادة. وكتشجيع عام إلى تطوير الديمقراطية، فقد تقدم الحكومات مستوى أدنى من الدعم إلى منظمات النفع المتبادل كذلك.

3.5. أشكال الدعم الغير مباشر

3.5.1 استخدام الملكية العامة دون تكلفة أو بأسعار منخفضة

إن استخدام الملكية العامة كشكل من الدعم الغير مباشر يستخدم بصورة واسعة في البلدان الأوروبية الشرقية والوسطى. كما تسمح الحكومات للمنظمات الغير حكومية أن تستخدم ملكية الحكومة أو في أغلب الأوقات ملكيات البلدية لأنشطتها القانونية، بما في ذلك، على سبيل المثال، كمساحة مكتبية، صالات اجتماع، ووسائل رياضية. وعادة ما يتم ذلك على أساس قانون وعلى أساس شروط معينة.

على سبيل المثال، القانون المجري CXLII لسنة 1997 يفوض حرية استخدام الملكية المملوكة للدولة بواسطة منظمات المجتمع المدني، والتي قد تكتسب أيضاً الحق في امتلاك هذه الملكية، مع بعض القيود، بعد فترة 15 سنة. ولتلقّي هذا الشكل من الدعم، فإن المنظمة الغير حكومية لا يمكن لديها دين عام قائم ولا تستطيع بيع الملكية أو إنشاء رهن عليه خلال مدة الـ15 سنة. كما قد يفرض القانون أو العقد قيود محددة على الأنشطة التي يمكن أن تتم في الملكية المؤجرة، مثلاً المنظمة يمكنها الانخراط في أنشطتها القانونية فقط، أو لا يمكنها استخدام الملكية لأنشطة سياسية. ففي كرواتيا، ينص قانون الرعاية الاجتماعية على عدم حرية استخدام ملكية الدولة أو البلدية إلا إذا كانت المنظمة ستستخدمها لتقديم خدمات رعاية اجتماعية. والتأجير على الملكية العامة يتم سواءً من خلال المؤسسة العامة التي تمارس حقوق الملكية (مثلاً البلدية)، أو بواسطة الجهاز الخاص، مثل إدارة ملكية الدولة في سلوفاكيا.

3.5.2 الإعفاءات الضريبية على الدخل

وبالنظر إلى المعاملة الضريبية للمنظمات الغير ربحية في المنطقة الأوروبية الشرقية والوسطى، نجد طريقتين أخذتها في معظم التشريعات الضريبية: تقرير فرض الضريبة والإعفاءات بناء على (1) أنواع المنظمات و (2) فئات الدخل. وسننظر في كل منها أدناه:

أنواع المنظمات. تسمح قوانين بعض الدول بالإعفاءات الضريبية ليس للمؤسسات والجمعيات فقط، بل أيضاً أي شكل قانون من الكيانات القانونية الغير ربحية. كما أن الشروط المسبقة هي التسجيل المسبق والتقييد بعدم التوزيع. بلدان أخرى تقدم مثل تلك الإعفاءات إلى المنظمات التي تتخرب بصورة مهيمنة أو بصورة خاصة في أنشطة النفع العام. وكمثال منطرف، في قليل من البلدان، لا تمنح الإعفاءات الضريبية على الدخل على أي نوع من المنظمات الغير حكومية والمزايا الضريبية المقيدة فقط متاحة للمنظمات المنخرطة في الأنشطة نيابة عن المعاقين. 92

كما أن الإعفاء الضريبي على الدخل يمنح إلى المنظمات الغير حكومية عموماً وليس حصري إلى منظمات النفع العام في عدد من البلدان، على سبيل المثال، الجمهورية التشيكية، المجر، لاتفيا، ليثوانيا، سلوفاكيا. وفي بعضها، بما في ذلك سلوفاكيا، فإن هذا المنهج يعكس المفهوم أن المنظمات الغير حكومية ليست كيانات تجارية عامة، ولهذا فهي ليست مواضع مناسبة للضريبة، على الأقل فيما يخص أنواع محددة للدخل. 93. وأكثر تكراراً، فإن القوانين تعامل المنظمات الغير حكومية أنها كيانات قانونية خاضعة للضريبة، ولكن تسمح لهم المطالبة بالإعفاء من ضريبة الشركات أو ضريبة الأرباح (القانون التشيكي) 94.

وفي مكان آخر، بما في ذلك بلغاريا وسلوفانيا، فإن المنظمات ذات النفع العام هي المعفية فقط، والقوانين تدون الأنشطة التي تقييد العامة وتخول المنظمة بالمطالبة بالإعفاء.

"مصادر الدخل المعفية من الضريبة" معظم البلدان تعامل الدخل الآتي من المنح، التبرعات، والرسوم والمستحقات بأنها معفية من الضريبة. 95 كما أن الدخل المتأتي من أنشطة اقتصادية (بيع سلع أو خدمات) تعامل بصورة مختلفة. وتعرف الأنشطة الاقتصادية أنها (تجارة أو أعمال يسعى إلى تحقيقها بصورة منتظمة والتي تستلزم بيع السلع أو الخدمات ولا تستلزم الأنشطة المستثناة بموجب بعض التقاليد المتميزة. 96. وعموماً، فإن هذا التعريف يفهم أنه يستثنى تلقي المنح والتبرعات، ودخل استثماري سلمي معين، وأنشطة عرضية مثل فعاليات جمع التبرعات، والأنشطة المنفذة باستخدام عمالة متطوعة، والرسوم "المرتبطة داخلياً مع أعراض ذات منفعة عامة للمنظمة" (مثلاً، رسوم مقابل منظمة تعليمية).

وشريطة أن تكون المنظمات الغير حكومية مسموح لها الانخراط في أنشطة اقتصادية (وليست الحالة دائماً، مثلاً، أنواع معينة من المنظمات الغير حكومية في ليثوانيا يجب ألا تقوم بذلك)، كما أن الطرق التالية هي ممكنة:

- جميع الدخل خاضع للضريبة (سلوفانيا)؛
- الدخل المتأتي من الأنشطة المرتبطة بأغراض النفع العام للمنظمة معفية كذلك (أستونيا، لاتفيا)؛
- الدخل الذي يخدم في زيادة أعراض النفع العام معفي (ألمانيا، بولندا)
- الدخل أعلى من عتبة معينة خاضع للضريبة؛
- الإعفاءات الممنوحة بموجب نظام ضريبي مزوج (الجمهورية التشيكية، المجر) 97

وتعفي ليثوانيا جميع الكيانات الغير ربحية من ضريبة الدخل؛ من ناحية أخرى، ليس جميع تلك الكيانات قد تتخرب في أنشطة اقتصادية.

يقدم الدخل المتأتي من الاستثمار مصدراً ضرورياً للمنظمات الغير الحكومية. والعديد من البلدان تفرض شروط وقيود إضافية على توزيع الدخل وتراكم رأس المال من قبل المنظمات الغير حكومية لضمان أن ذلك الدخل ينفق حسب أهداف النفع العام. كما أن المعاملة الضريبية للدخل الاستثماري السلمي يتنوع طبقاً لنوع الدخل ونوع المنظمة الغير حكومية. 98. وسلوفاكيا وسلوفينيا تعامل جميع الدخل الاستثماري تقريباً بأنه خاضع للضريبة، بالرغم أن هناك أسعار مخفضة خاصة بالنسبة للضرائب على استثمارات معينة. 99 والمجر عموماً تفرض ضريبة على جميع الدخل ولكنها تقدم إعفاءات بالنسبة لمنظمات النفع العام طالما لا تتخرب في أنشطة تجارية. 100. في بولندا، فإن جميع الدخل الاستثمارية المستخدمة لأغراض نفع عام هي معفية من الضريبة.

3.5.3 الحوافز الضريبية للإحسان

ينظر إلى الدعم الغير مباشر المقدم من خلال إعفاءات ضريبية إلى المانحين أنه حافز لتشجيع نشاط المنظمات الغير حكومية وإحسان القطاع الخاص. من الناحية التقليدية، شكلان رئيسيان من المزايا الضريبية ينظر إليهما أنها حوافز للسلوك الخيري:

- الحسميات الضريبية؛ و
- الخصم الضريبي

وبالحسميات الضريبية على التبرعات الخيرية، يستطيع المانح أن يخصم جميع أو جزء من المال المساهم به إلى المنظمة الغير حكومية من الوعاء الضريبي التي يتم احتساب الضريبة عليه. وبالخصوم الضريبية بالنسبة للتبرعات الخيرية، بالمقابل، فإن المانح سيتمكن من خصم جزء من المبلغ المتبرع به من الالتزام الضريبي (يعني، الضريبة المستحقة). وتعبير آخر، فإن الخصم الضريبي يخفض قيمة الضريبة المدينة، فيما الخصم يخفض مبلغ الدخل الخاضع للضريبة. 101

ويمكن المطالبة بالخصميات الضريبية من قبل المانحين التجارية والأفراد، ويختلف أقصى مبلغ خاضع للخصم بالنسبة لفئتين (مثلاً في أستونيا تكون 5% بالنسبة للمانحين الأفراد و3% بالنسبة للمانحين التجاريين). كما أن القيد عادة ما يكون نسبة مئوية من الدخل الخاضع للدخل. وتمنح المجر خصم ضريبي وليس حسم ضريبي على تبرعات الأفراد. 102

ومن ناحية أخرى، فإن متلقي المساهمات المنتفعة من الضريبة عادة ما تكون مقيدة بالمنظمات المنخرطة في أنشطة النفع العام. على سبيل المثال، في المجر فضلاً عن استونيا، فإن المساهمات الخيرية تمنح المانح بخصم ضريبي (إلى حد معين)، في حالة أنه قدم على منظمة ذات نفع عام على القائمة المنشورة من قبل الحكومة. 103.

3.5.4 آلية تخصيص ما يسمى بـ "1%"

الفكرة المركزية لآلية النسبة المئوية هي أن المكلفين الضريبية قد يقررون تخصيص نسبة مئوية من ضريبة دخلهم إلى منظمة غير حكومية غير هادفة للربح (منظمة غير ربحية)، وفي بعض الحالات، منظمات أخرى، الكنائس بدرجة رئيسية.

كما أن "آلية النسبة المئوية" تم إدخالها في أوروبا الوسطى، وبدرجة رئيسية بغرض دعم المنظمات الغير هادفة للربح. 104. كما أن مثل ذلك القانون تم اعتماده في المجر في عام 1996 وسمح للمكلفين أن يخصصوا 1% من مستحق الضريبة إلى منظمة المجتمع المدني من اختيارهم. 105 كما أن سلوفاكيا (2001)، وليثوانيا (2002) وحديثاً بولندا ورومانيا (2003) أتبعوا المثال المجري وتبنوا نفس التشريع. 106. كما يشتمل المكلفون على أشخاص طبيعيين في جميع البلدان الأربعة ومكلفون شركات في سلوفاكيا. كما أن المنتفعين المحتملين هم منظمات غير ربحية تنخرط في أنشطة النفع العام إضافة إلى الاتحادات التجارية (ليثوانيا)، المؤسسات العامة (المجر وليثوانيا)، والكنائس (المجر) - تخصيص بالنسبة للكنائس من 1% من الضريبة). وقد يتم فرض شروط إضافية أخرى، مثل وجود المنظمة بالنسبة لفترة زمنية محددة (المجر) فضلاً عن متطلبات التقارير.

كما أن تشريع النسبة المئوية يقوم على مفهوم "تطوير المجتمع المدني من خلال دعم منظماته" كجزء من السياسة الحكومية. 107 وأسباب أخرى التي تبرر وتعود إلى هذه السياسة تتضمن تعزيز المجتمع المدني من خلال الدعم المالي وبناء القدرات، ورفع الوعي، وتطوير ثقافة الإحسان، وتقديم دعم حكومي لا مركزي بعيداً عن السياسة إلى المجتمع المدني. 108.

وبالرغم من بعض الخلافات على الطبيعة القانونية الدقيقة "للإحسان بالنسبة المئوية" وأثره كان مذهباً. وبعيداً عن مساهماته إلى المشاركة المتزايدة للمواطن و رقابة المكلف على الأموال العامة، إلا أنها زادت من الموارد المالية المتاحة إلى المنظمات الغير حكومية. وفي عام 2003، نتج عن قانون الـ 1% 6.1 مليار فرونت (تقريباً 23.5 مليون يورو) ما يساوي تخصيصات 1% من خلال 1.4 مليون مكلف. 109. وبالمقارنة في عام 1999 كان

3.6. توصيات مختصرة حول دليل تمويل المنظمات الغير حكومية: ماذا سندرس في إنشاء نظام للتمويل الحكومي للمنظمات الغير حكومية؟

حينما يتم تطوير نظام لتمويل المنظمات الغير حكومية، من الضروري التفكير من خلال الأسباب والمبادئ الهامة أو الافتراضات حول جزء الحكومة. وما هو دور المنظمات الغير حكومية في المجتمع؟ وكيف ينظر إلى هذا الدور من وجهة نظر حكومية؟ وما هي الأدوار والوظائف التي يجب أن تدعمها الحكومة ولماذا؟

في الأسفل جدول يعكس تصنيف هام، يقوم على المبادئ والطرق الموصوفة عامة في الجزء 3. وتحتاج إلى فهم أن:

- هذا نموذج معمم ويجب أن يطبق ليناسب خصائص البلاد،
- وهذا نموذج مثالي، وأدوار المنظمات الغير حكومية وأنواع الدعم يمكن في الحقيقة ألا يكون واضحاً.

وبالرغم من ذلك، فإن مثل ذلك الجدول مفيد للتفكير في المؤسسات وإطار عمل النظام التمويلي

نوع المنظمة	نوع الدعم
المنظمات الغير حكومية المتعهددة بالمهام الحكومية (مثلاً، تلك التي مناط بها الحكومة المركزية والحكومية في القوانين)	الحكومة يجب أن توفر دعماً مباشراً لتمويل الخدمة من خلال منظمة غير حكومية (فضلاً عن ضمان دعم غير مباشر متاح للمنظمات الغير حكومية)
المنظمات الغير حكومية مكتملة لمهام حكومية (مثلاً، المهام الغير مناطة بالحكومة ولكن تعتبر ذات نفع عام بواسطة القانون أو تلبية احتياجات مجتمعية)	الحكومة يجب أن تنظر في تمويل الخدمة نفسها أو توفر دعماً غير مباشر
منظمات "التغيير المجتمعي"	
المنظمات الغير حكومية المناصرة لقضايا واهتمامات معينة (مثلاً، من خلال صناعة سياسة التأثير والتشريع)	الحكومة قد تختار تقديم تمويل مباشر إلى بعض الأنشطة؛ فهي يجب، من ناحية أخرى، ضمان استقلالية تلك المنظمات الغير حكومية؛ كما أن الحكومة يجب أن تقدم دعماً غير مباشر
المنظمات الغير حكومية تعزز مشاركة المواطنين والمسئولية الاجتماعية (مثلاً، أي مجتمع نفع متبادل، نادي،...إلخ، فضلاً عن المنظمات الغير حكومية المؤازرة للأعمال التجارية، المدارس، والمؤسسات الأخرى).	يجب على الحكومة تشجيع مثل تلك المنظمات الغير حكومية من خلال الدعم الغير مباشر
منظمات تقديم المنح	
المنظمات الغير حكومية تزيد/تولد الموارد وتساهم في إعادة توزيع الثروة الخاصة	الحكومة قد تنتظر في دعم إنشاء مقدمي منح مستقلين لكي تساعد القطاع أن يصبح مستندم ذاتياً

أي المبادئ ستطبقها الحكومة؟

لنأخذ الجدول الأول: المنظمات الغير حكومية تتعهد بالقيام بالمهام الحكومية (مثلاً تلك المناطة بشكل واضح إلى الحكومة المركزية والمحلية في القوانين). لنقل أن الحكومة تعتقد أنها لو قامت المنظمة الغير حكومية بمهمة محددة، فيجب دعمها من قبل الموازنة العامة بسبب أنها تساعد الحكومة على القيام بمهمتها. كيف ستقدم الدعم؟

قد تقوم الحكومة بالاختيار من سلسلة من الآليات القائمة على المبدأ المذكور أعلاه، مثل مبدأ التبعية (يفضل المنظمات الغير حكومية) أو المبدأ التنافسي (البحث عن أفضل القيم) فضلاً عن النظام المعياري أو السند.

كما أن مسائل أي أنواع التكاليف وإلى أي حد سيتم تغطيتها فهي أمور هامة، بسبب أنه لو أن الحكومة دفعت التكاليف كاملة إلى المنظمات الغير حكومية، فلن يكون مستحقاً القيام بخصخصة الخدمة في المقام الأول. كما أن التجربة في المملكة المتحدة وألمانيا تبرهن أن المنظمات الغير حكومية مدعومة كلياً من قبل الحكومة لفترة أطول (5 إلى 10 سنوات) وأصبحت باهظة الثمن، مثل الجهات الحكومية.

وبالمثل، فإن المبادئ بالنسبة لكل جدول يجب أن ينظر إليها جيداً. وبالنسبة للمنظمات الغير حكومية في الجدولين الثاني والثالث، على سبيل المثال، المبدأ العام قد يحصلون على الفرصة لتلقي تمويل حكومي مباشر إذا كانت أنشطتهم الحالية تتماشى مع بعض الأهداف الحكومية الخاصة، ولهذا فإن دعمهم سيساهم في تطوير البرنامج الحكومي.

من ناحية أخرى، يمكن أن ينظر إلى الدعم الغير المباشر بالنسبة لجميع فئات المنظمات الغير حكومية في مستويات مختلفة. وعادة، فإن المنظمات ذات النفع المتبادل قد تتمتع بدعم أقل اعترافاً بمساهمتها في النموذج الاجتماعي الديمقراطي. وهذا الحد الأدنى قد يكون الإعفاء على ضريبة دخل الشركات بالنسبة لأنشطتها القانونية؛ وتستطيع من ناحية أخرى، أن تتضمن إعفاءات على الرسوم والجمارك فضلاً عن الملكية والضرائب الأخرى (كما هو في المجر).

والمنظمات التي تعتبر ذات نفع عام ستتمتع حينها بنطاق واسع من المزايا، مثل القدرة على الحصول على تبرعات قابلة للحسم، مزايا ضريبية تتعلق بالدخل من قبل أنشطة اقتصادية، إعفاءات جمركية، القدرة على تقديم منح معفية من الضرائب/مساعدة إلى الأفراد...إلخ.

وفي المجر، يتمتع اثنان من مستويات المنظمات ذات النفع العام بمزايا إضافية، مثل منظمات النفع العام؛ وبالمقابل، في بلغاريا، المنظمات ذات النفع المشترك لا تتلقى حتى الإعفاء الكامل على ضريبة الدخل الأساسية (من ناحية أخرى، فهي تتلقى بعض الإعفاءات الضريبية- على المنح ومستحقات العضوية، على سبيل المثال).

قضية أخرى هي تخصيص ضريبة نوع الـ1%، والذي قد يكون مفيدة لجميع المنظمات الغير حكومية أو المنظمات ذات النفع العام فقط.

كما أن قضية تشجيع تقديم منح مستقلة أثبتت أنها هامة في البلدان الأوروبية الشرقية والوسطى، بسبب انسحاب المانحين الأجانب وكما أن ثقافة العطاء الخيري لم تتطور بعد، ويتم ترك المنظمات الغير حكومية في فراغ تمويلي، حيث يكون المصدر الرئيسي للدعم هو الحكومة. وفي ضوء هذا التهديد بالنسبة للاستدامة المالية، فإن إنشاء مانحين محليين هو حل ممكن. وفي الجمهورية التشيكية، فإن الدولة هي التي تدعم مثل تلك المنح، ولكن إذا كان مثل ذلك الدعم المباشر ليس خياراً، فلا يزال هناك أدوات للمساعدة في تطوير هذا الاحتمال. (مثلاً، من خلال تنظيم الأوقاف والاستثمارات).

4. تحليل السياسات والممارسات الحكومية الأوروبية الشرقية لمساعدة المنظمات الغير حكومية في عملية الانضمام.

لقد أثبتت المنظمات الغير ربحية الأوروبية الشرقية تحقيق إنجازات استثنائية خلال العشر السنوات إلى الخمس عشرة سنة الماضية. وبدءاً من الصفر- إطار عمل سواءً يمنع وجودها أو يحيلها إلى كيانات تابعة حكومية- فإنها تلعب دوراً ملفتاً في العمليات الديمقراطية التي تبعت سقوط الشيوعية في هذا الجزء من العالم. فضلاً عن ذلك، فإن مشاركتها في تطوير المجتمع المدني كانت مساهمة كبيرة إلى الإنجازات في التغييرات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، والثقافية التي أحدثت انضمام الأعضاء الأوروبيين الشرقيين إلى الاتحاد الأوروبي.

وهذا يبرر، من جهة أخرى، "مكافأة" نيابة عن الحكومات. ويدعو الحكومة أن تدعم المنظمات الغير حكومية في كل بلد لمشاركة أفضل في الحياة الاجتماعية المدنية في الاتحاد، وفي صناعة القرار السياسي، وفي الحصول على المصادر المالية. كما أن توقعات المنظمات الغير حكومية قد تم توجيهها نحو دور أكثر فعالية في صياغة المواقف الوطنية حول القضايا الأوروبية. وبالنسبة لذلك فإن المنظمات الغير حكومية احتاجت أن تعمل على تطوير القدرة الإضافية ولحسب مهارات جديدة مناسبة للظروف السياسية الجديدة، والمتطلبات التمويلية الجديدة، وفرص الشراكة الجديدة.

ومن جانب آخر، فإن الانخراط المتواصل والمكثف للقطاع الثالث في الجوانب المختلفة لعملية الانضمام تبدو أنها منطقية، لأن الحكومات تمكنت من الانتفاع حتى من مدخلات مشاركة المجتمع المدني. وإضافة إلى اهتمام الحكومة في مثل ذلك الانخراط، فإن مثل ذلك المنهج سيكون متماسكاً مع أحدث النزعات الأوروبية بالنسبة لتوسيع آليات الحوار الاجتماعي والمشاركة العامة في صناعة القرار الأوروبي.

والمنظمات الغير حكومية لديها الكثير لتقديمه خلال عملية الانضمام؛ ومن ناحية أخرى، لديها الكثير من المطالب، وتعاونها مع الحكومات الوطنية تُحدي بطرق جديدة. وهذا التحديات لم تفض دائماً إلى تعاون متطور. كما أنه تم اتخاذ الأفعال الإيجابية المعينة- مثلاً، ممثلو المنظمات الغير حكومية تمت دعوتهم للمشاركة في اللقاءات التشاورية مع المؤسسات الأوروبية (أستونيا) أو تلقوا تدريباً للحصول على تمويل أوروبي (جمهورية التشيك). ولكن ليست جميع الوسائل متاحة لإعداد المنظمات الغير حكومية للحياة العامة الأوروبية ولدعمهم في الجوانب الجديدة في نضالهم لمزيد من الأدوار النشطة أو، في بعض الأحيان، نضالهم من أجل البقاء والاستدامة.

وهذا الجزء يبين الجوانب الممكنة والمتنوعة للمواقف الحكومية بشأن مشاركة المنظمة الغير حكومية في عملية الانضمام. فهي تعمل على فحص السياسات والممارسات الحكومية لدعم المنظمات الغير حكومية خلال عملية الانضمام في ثلاثة طرق: إشراك المنظمات الغير حكومية في صناعة القرار الأوروبي، مساعدة المنظمات الغير حكومية في الحصول على تمويل أوروبي (وتمويل مشترك)، وتقديم مساعدة مباشرة (مالية ومؤسسية) إلى المنظمات الغير حكومية لرفع حيويتها ومشاركتها الأوسع في الحياة الأوروبية.

5. هل كانت المنظمة الغير حكومية جزءاً تمكينياً لتطوير السياسة خلال الانضمام؟

يتنوع الموقف العام للحكومة تجاه أهمية المنظمات الغير حكومية في عملية الانضمام بشكل كبير من بلد لآخر. على سبيل المثال، كانت الحكومة الأستونية على معرفة الحاجة لتعزيز تطوير المجتمع المدني. ففي أبريل 2002، شكلت الحكومة اللجنة الاستشارية المشتركة الأستونية، 111 والتي كانت مسئوليتها مساعدة عملية الانضمام وإعداد منظمات المجتمع المدني للدخول في الاتحاد الأوروبي. وكان للجنة تمثيل كبير- تم تعيين أعضائها من قبل القطاعات التجارية والصناعية (غرفة التجارة والصناعة الأستونية)، وأرباب العمل (الاتحاد الأستوني لأرباب العمل)، والنقابات التجارية (رابطة اتحادات العمال الأستونيين)، واتحاد النقابات التجارية الأستونية، المزارعين (اتحاد المزارعين الأستونيين)، وقطاع المنظمات الغير حكومية (شبكة المنظمات الغير ربحية الأستونية). كما أن اللجنة المشتركة ستبنى الحوار والتعاون حول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لتنفيذ الاتفاقية الأوروبية.

وبشكل هام لم يقدم الكثير إلى من المساعدات الحكومية إلى المنظمات البولندية الغير ربحية. فالمنظمات البولندية الغير حكومية شعرت بخيبة أمل وهي تشهد الموقف السلبي للحكومة بالنسبة للحصول على التمويل الذي يتم توزيعه إلى المجتمع المدني المنظم. فهي مسئولية الحكومة للتفاوض، والتقديم، وإدارة مثل تلك الأموال، رغم أن إجمالي المبلغ سيعتمد على قدرة القطاع الثالث كما هو مقدر بواسطة مؤسسات تخصيص الأموال الأوروبية. كما أن

في بلدان قليلة فقط تقوم الحكومة بتوثيق التزامها في إشراك المنظمات الغير حكومية في الإعداد للانضمام بأي طريقة كبيرة. كما أن الجمهورية التشيكية تقدم مثلاً واضحاً ولموساً. 112 وقد أعطت عملية الانضمام الحكومة التشيكية الفرصة في تطوير شكل معين للشراكة كأحد سياساتها. كما أنه جانب من برنامج التطوير الوطني والبرامج التشغيلية القطاعية بالنسبة لاستخدام الأموال الهيكلية. 113. وبالرغم من أن الحكومة لا تشارك في تمويل المشاريع المقدمة بموجب تلك الأموال ولا تعطي منح مقدمة، إلا أنها أسست نظاماً سياسياً ومؤسسياً فعالاً يساعد المنظمات الغير حكومية كمستفيدين من الأموال الأوروبية.

كما أن قطاع المنظمة الغير حكومية مشترك في عملية التماسك الاقتصادي والاجتماعي من خلال تمثيلهم في لجنة التسيير والتنسيق- جهاز التنسيق الرائد في ذلك الحقل. كما أن ممثل المنظمة الغير حكومية يتم تعيينه من قبل المجلس الحكومي للمنظمات الغير حكومية والغير ربحية. كما أن خطة التنمية الوطنية هي الوثيقة الأساسية لجميع البرامج التشغيلية. كما يتم تطوير الخطة تحت رعاية وزارة التنمية الإقليمية. كما تأمين المشاركة العامة في عملية الصياغة من خلال المناقشات وورش العمل العامة المذكورة في فصول منفصلة. وقطاع المنظمة الغير حكومية يتم تمثيله بنشاط في ويساهم في تلك المناقشات. 114

وعلى هذا الأساس، فإن العديد من البرامج التشغيلية تم صياغتها وتنفيذها تحت اختصاص الوزارات المنفصلة. وقد سمحت للمنظمات الغير حكومية للعمل في مجال محدد للمشاركة في إعداد خطط عمل الوزارة بالنسبة لتطوير ذلك المجال وأن يكون لديها وصول مطور إلى التمويل الأوروبي المخصص لنفس الغرض.

على سبيل المثال، فإن "برنامج التشغيل الإقليمي المشترك" تمت صياغته كبرنامج متعدد التمويل بالنسبة لصندوق التنمية الإقليمية الأوروبية وبالنسبة للصندوق الاجتماعي الأوروبي ضمن إحالة وزارة التنمية الإقليمية. كما أن مفوضية التنمية الإقليمية تم تأسيسها كجهاز تنسيق أساسي مسئول عن إعداد الإجراءات المتعلقة بالسياسات الإقليمية. كما أن القطاع الغير ربحي قد تم تمثيله في المفوضية وفي ست مجموعات عاملة تم تأسيسها من قبل الوزارة التي قامت بصياغة البرنامج. كما أن البرنامج يقوم بتحديد مجالات الأولوية والتي سيتم فيها تقديم الدعم إلى المنظمات الغير حكومية. وهذا يتضمن "تطوير محلي للموارد البشرية"؛ تحسين البيئة في البلديات والمناطق؛ إحياء المناطق الريفية؛ وتطوير السياحة في البلديات والمناطق. 115

برنامج تشغيلي آخر، الهدف الثاني بالنسبة لمنظمة التماسك في براغ، تمت صياغته بموجب صلاحية وزارة التنمية الإقليمية لأغراض الاستفادة من صندوق التنمية الإقليمية الأوروبية من قبل مدينة براغ. وبموجب تلك الوثيقة، فإن الدعم من صندوق التنمية الإقليمية الأوروبية يتم تخصيصها إلى المنظمات الغير حكومية. وفي نفس الوقت، فإن مبدأ التعاون يكفل من خلال مشاركة القطاع المدني في لجنة مجلس منطقة التماسك لمدينة براغ، عقب آلية مشابهة إلى تلك المطبقة بموجب برنامج التشغيل الإقليمي المشترك. 116 وعقب نمط مشابه، فإن المنظمات الغير حكومية اشتركت أيضاً في إعداد العديد من البرامج الأخرى، والتي تسمح لهم بالاستفادة من الأموال الأوروبية. ومن بين تلك البرامج التالي:

- البرنامج التشغيلي لتطوير الموارد البشرية ووثيقة البرنامج للهدف الثالث لمنطقة التحام مدينة براغ، المصاغة ضمن وزارة العمل والشئون الاجتماعية وتقديم وصول المنظمات الغير حكومية إلى الصندوق الاجتماعي الأوروبي؛
- تطوير المناطق الريفية والزراعة المتعددة الوظائف المعدة والمنفذة من قبل وزارة الزراعة ومساعدة المنظمات الغير حكومية للاستفادة من الموارد المالية الخاصة بالصندوق الأوروبي للتوجيه والضمان الزراعي. 117. وطبقاً لذلك البرنامج، فإن مجموعة الاستراتيجية المحلية يجب تأسيسها، بغرض صياغة

- بيئة البرنامج التشغيلي المعد من قبل وزارة البيئة، بينها منظمات غير حكومية كجهات مستفيدة من التمويل من صندوق التنمية الإقليمية الأوروبية. كما أن مبدأ المشاركة بالنسبة لهذا البرنامج يتم تحقيقه من خلال ممثلين من المنظمات الغير حكومية المدرجين في هيكل التنفيذ، وعلى وجه الخصوص، كأعضاء من لجنة الرقابة. كما أن المنظمات الغير حكومية تشارك أيضاً في إعداد التقييم البيئي الاستراتيجي.

وخلال إعداد الوثائق البرمجية المتعلقة بالوصول إلى التمويل الهيكلي، فإن ممثلي المنظمات التشيكية الغير حكومية قاموا بصياغة وتسليم ملاحظاتهم. فقد تم تنظيم أربعة عشر جلسة دائرية والمنظمات الغير حكومية العاملة في المناطق الخاصة سححت لها الفرصة في التعليق على الوثائق. كما أن الجلسات الدائرية عملت كمصدر محتمل ممتاز للتغذية الراجعة التي وصلت كاتبي الوثائق البرمجية. 120. ومن ناحية أخرى، فإن عدم وجود آلية عمل جيدة التأسيس بالنسبة لتسليم الملاحظات والتعليقات شكل حاجز قد يحول دون تقديم واستخدام مناسب للملاحظات. 121 فإذا كان مثل ذلك النظام تم تطبيقه على المستوى الوطني، لكان قد ضمن توفير المساحة الضرورية للمشاركة والتشاور إلى ممثلي المنظمات الغير حكومية 122.

4.2 الدعم الحكومي إلى المنظمات الغير حكومية

4.2.1 بناء القدرات

من المعترف به بشكل واسع في الدول المنضمة أن المنظمات الغير حكومية كانت بحاجة إلى تعزيز قدراتها التنظيمية من أجل الوصول إلى مصادر التمويل ما قبل الانضمام ولاسيما ما بعد الانضمام. فتعزيز القدرة التنظيمية قد يشتمل على دورات تدريبية حول تخطيط المشاريع وكتابة المقترحات فضلاً عن تعليم المنظمات الغير حكومية حول كيفية عمل الاتحاد الأوروبي وكيفية مشاركتهم في شبكات الاتحاد الأوروبي الواسعة بالنسبة لموازرة السياسة. وعلاوة على ذلك، فإن الدعم الحكومي بالنسبة للتطوير التنظيمي العام، مثلاً المساعدة في إدخال أنظمة تأمين جيدة بالنسبة للمنظمات الغير حكومية التي تقدم الخدمات، كانت حاجة مبرهنة أيضاً.

من ناحية أخرى، وبعيداً عن إدخال مثل تلك الأنشطة في PHARE وآليات المنح ما قبل الانضمام، فإن الحكومات لم تفعل الكثير لزيادة قدرة قطاع المنظمة الغير حكومية مقارنة بالاستثمار في تطوير قدرة المنشآت التجارية. وحيث أن هناك مثل تلك الأمثلة، فهي تظهر كنتيجة لمبادرة الجهات الحكومية أو المسؤولين العاميين وليس كنتيجة للسياسة العامة المنسقة. على سبيل المثال، فإن المنظمات الغير حكومية في الجمهورية التشيكية قد تم تدريبهم على إجراءات تقديم الطلب للتمويل الحكومي؛ ومن ناحية أخرى، فإن هذا الجهد لم يكن جزءاً من السياسة العامة للحكومة حول الانضمام الأوروبي أو حول دعم المجتمع المدني وتم تحقيقه من خلال جهات حكومية منفصلة.

وكمثال أكثر إيجابية يمكن أن يقتبس من المجر، حيث أطلقت الحكومة ما يسمى "صندوق إعداد المقترحات"، والذي يقدم مساعدة فنية وعلى وجه الخصوص إلى الحكومات، والجمعيات في المناطق الصغيرة، والمنظمات الغير ربحية. وتلك المنظمات التي تهدف إلى تطبيق صندوق الهيكل الأوروبي تم إعطاؤها الفرصة لإرسال الفكرة إلى الصندوق. ومن ثم قدم الصندوق الوسائل الضرورية لتطوير الأفكار لمقدمة في مقترحات مشاريع ناضجة، والتي تحولت على فرص كبيرة لتأمين التمويل الأوروبي. وفي عام 2003، منح صندوق إعداد المقترحات ما يقارب 500 متقدم، بينهم الحكومات المحلية والمنظمات المدنية، والمساعدة الفنية بما يساوي 27 مليون يورو. وبالنسبة لجولة 2003، فإن الحكومة وبرنامج PHARE كلاهما ساهما بنسبة 50% إلى الصندوق؛ بناءً على نجاح تلك المبادرة (فهي تتلقى أكثر من 2,800 فكرة)، وقد قررت الحكومة إطلاق البرنامج مجدداً في عام 2004 على نفس مستوى الدعم، وحتى دون مساهمة من PHARE.

4.2.2 الوسائل المالية

ليست آليات التمويل والمشاركة في التمويل الوطني ضرورية بالنسبة لاستدامة المنظمات الغير حكومية فقط عموماً، فقد تكون شرطاً للحصول على التمويل الأوروبي. كما أن هيكل تلك الآليات قد استخدم لتوزيع التمويل الخارجي. وعلى سبيل المثال، ففي الجمهورية التشيكية، فإن مساعدة ما بعد الانضمام المقدمة من قبل الاتحاد الأوروبي بموجب شراكة الانضمام وآليات التمويل ما قبل الانضمام تمت إدارتها بموجب برنامج منفصل عن تنمية المجتمع المدني ومن خلال مؤسسة تنمية المجتمع المدني. كما أن المؤسسة أنشئت في براغ وتم تأسيسها لهذا الغرض بناءً على مبادرة الحكومة الفيدرالية التشيكوسلوفاكية في عام 1992. كما أن إجمالي 16,770,000 يورو تم توزيعها تحت البرنامج مع نهاية عام 2001.

وقد اختتمت اللجنة الاستشارية المشتركة الأستونية في عام 2002 (راجع أعلاه) أن أستونيا بحاجة إلى تطوير آليات التمويل. وكانت ضرورية ليس فقط لتحسين مستوى المعلومات بشأن القضايا ما قبل الانضمام والوصول إلى الصناديق الهيكلية ولكن أيضاً لتأسيس نظام تمويل مشترك وطني ولضمان اشتراك المنظمات الغير حكومية في المناقشة واعتماد حلول تمويلية.

وقد اختارت الحكومة المجرية طريقة أخرى من مخاطبة الحاجة لتعزيز المنظمات الغير حكومية مالياً عند مستهل بوابة الإتحاد الأوروبي. وبما أن دور أو أهمية المنظمات الغير حكومية لم يكن مذكوراً بصورة صريحة في خطة التنمية الوطنية وأوراق السياسة اللاحقة، فإن الحكومة المجرية أكدت على أهمية عدم المنظمات الغير حكومية في عملية الانضمام في الاستراتيجية الحكومية نحو القطاع المدني (راجع الجزء 1). كما أن الصندوق المدني الوطني، والذي تم إنشاؤه لتعزيز قطاع المنظمات الغير حكومية (راجع الجزء 2.7) قامت بتأسيس هيئة خاصة (جهاز لتقديم المنح) لدعم جهود المنظمات الغير حكومية في وضع مكانه لأنفسهم والقطاع في عملية الانضمام.

وإضافة إلى ذلك، فإن الجهود الوطنية يجب دعمها من قبل عمل تحضيري أوروبي. ويتوجب على المفوضية الأوروبية المساعدة ليس فقط موظفي الخدمة المدنية ولكن أيضاً منظمات المجتمع المدني لكسب المعرفة بالصناديق الهيكلية. ويتوجب على منظمات المجتمع المدني، من جانبها، القيام باستخدام فعال لموارد الصناديق الهيكلية في المستقبل وتنفيذ العمل التحضير الفعال حتى تكون مستعدة للمشاركة في التمويل وإدارة المشاريع المعنية. وتقدم المفوضية الدعم إلى عدد من شبكات المنظمات الغير حكومية الأوروبية من تعزيز وظيفتها، والتي بدورها تصل إلى وتتفقد المنظمات الغير حكومية في البلدان المنضمة في المسائل الأوروبية. ومن بين تلك المنظمات هي خدمة العمل للمواطن الأوروبي www.ecas.org ، والمجلس الأوروبي للمنظمات الطوعية (CEDAG, www.cedag.net)، ومشروع ترايلوج www.trialog.or.at الذي يساعد منظمات التنمية من الدول المنضمة على كسب الانضمام في "كونكورد" اتحاد المنظمات الغير حكومية الأوروبية للإغاثة والتنمية.

4.3 الجهود الحكومية لتطبيق المبادئ الأوروبية على التشاور والحوار الاجتماعي

مجال هام للعمل الحكومي ومؤشر للاعتراف الهادف بقطاع المنظمات الغير حكومية هو المدى الذي يليه تقوم الحكومات بتطبيق مبادئ المشاركة العامة، المشاورة، والحوار الاجتماعي في تشريعاتها.

4.3.1 إشراك المنظمات الغير حكومية في صناعة القرار

في ذلك الجانب، هناك مبادرات جيدة في العديد من البلدان المنضمة. على سبيل المثال، أدخلت الحكومة المجرية برنامج التشريع المفتوح لتطوير جودة التشريع من خلال زيادة المشاركة العامة. وفي مسودة القانون الجديد حول التشريعات، تم عكس العديد من العناصر التي تمثل ممارسات حديثه في الإجراءات التشريعية الأوروبية، وغالباً ما يتعلق الأمر بممارسة المنظمات الغير حكومية كذلك (مثلاً، حالات تقييم السن المسبق والقبلي، نشر مسودة التشريع،... إلخ). المبادرات القانونية الحديثة التي تؤثر على قطاع المنظمات الغير حكومية، مثل قانون برنامج الصندوق المدني الوطني ومسودة القانون حول التطوع، قد تم تعميمها ومناقشتها من بين المنظمات الغير حكومية في المجر وربما أكثر أهمية، تعكس الملاحظات والاعتبارات التي طرحتها المنظمات في المناقشات.

وفي بولندا، فإن الحكومة تبنت لائحة حول الحوار الاجتماعي في أكتوبر 2002. كما أن تمهيد هذه الوثيقة يقر ويؤكد على أهمية المجتمع المدني والمنظمات المشكّلة داخل المجتمع المدني. كما تعرف الوثيقة ثلاثة فئات للشركاء الاجتماعيين: ممثلي العمل الجماعي، مثلاً الاتحادات التجارية، ومنظمات أرباب العمل؛ ومبادرات المواطنين المنظمين، مثلاً جمعيات ومؤسسات النفع العام؛ ومجموعات التمثيل ذات المصلحة الخاصة؛ مثلاً الجمعيات المهنية والتجارية، والاتحادات الحكومية المحلية.

كما تضع اللائحة القواعد الأساسية للتعاون بين الحكومة الشركاء الاجتماعيين المسميين، وتفرض القواعد لسلوك الحكومة والإدارة العامة في علاقتها مع الأطراف الاجتماعية. كما أن اللائحة تحتوي على إجراءات هامة وابتكارية؛ على سبيل المثال، فهي تلزم الوزارات المسؤولة عن تسليم مسودة قانونية إلى البرلمان ليس لتتأثر الشركاء الاجتماعيين حول المسودة، ولكن أيضاً لتلخيص ملاحظاتهم وتقديم مبررات في حالة رفض تلك الملاحظات عندما يتم تسليم المسودة إلى البرلمان.

4.3.2 مساعدة تمثيل المنظمات الغير حكومية في الأجهزة الأوروبية

لقد تم توجيه جهود المنظمات الغير حكومية على مستويين اثنين، مع المؤسسات الأوروبية، والثاني، مع الشبكات الغير ربحية الأوروبية. وكلاهما قدم مساعدة لا تقدر بثمن في إعداد القطاع الثالث للبلدان المنضمة بالنسبة للانضمام في الاتحاد. وبما أن المنظمات الأوروبية الغير حكومية أعلنت في المؤتمر على بناء شراكات بين المنظمات البولندية والأوروبية الغير حكومية، "المنظمات البولندية الغير حكومية مشتركة بصورة جزئية في الأنشطة على المستوى الأوروبي. وليس لها تأثير على لوائح قانون المجتمع، الذي يؤثر على أنشطتها في المجالات المختلفة... كما أن القطاع البولندي الغير حكومي غير ظاهر بنين المنظمات الغير حكومية في الاتحاد الأوروبي. والمعوق المهم هو انعدام التمويل فضلاً عن انعدام تمثيل المنظمات الغير حكومية البولندية" 123.

إن أهمية التمثيل ليس كونه "قريباً من المصدر" يعني "لديه وصول كامل إلى التمويل والمعلومات المتصلة، بل أيضاً في إمكانات المشاركة في صناعة القرار، المناقشة، والمشاورة.

كما تم تأسيس مكتب المنظمات البولندية الغير حكومية في بروكسل مع أخذ تلك الاعتبارات أيضاً. فهي مبادرة أكثر من عشر منظمات، غير حكومية بولندية رئيسية، ومؤسسات وشبكات منظمات غير حكومية تعمل في مختلف القطاعات. وهدفها الرئيسي هو إعداد المنظمات البولندية الغير حكومية بالنسبة لعضوية بولندا في الاتحاد الأوروبي. كما أن جزء من عمل المكتب يتكون من تسهيل دخول المنظمات البولندية الغير حكومية في الشبكات الأوروبية للمنظمات الغير حكومية. كما أن مكتب المنظمات الغير حكومية في بروكسل ووارسو ينفق الكثير من وقته على تقديم المعلومات حول السياسات الأوروبية إلى المنظمات البولندية الغير حكومية. كما أن عمل الميثاق حول مستقبل أوروبا هو أحد المجالات التي يشملها المكتب في مواده ونشرااته الإخبارية. ومكتب المنظمات الغير حكومية البولندية هو حالياً ممثل المنظمات من بلد مرشح في بروكسل.

وتتخرط المنظمات التشيكية الغير حكومية في السياسات المادية للاتحاد الأوروبي (هيكلية، إقليمية، زراعية) من خلال المشاركة في صياغة السياسات (من خلال تقديم ملاحظات) بناءً على سياسات المشاركة الموضحة أعلاه، وأيضاً من كونهم المستفيدون أو المشاركون النهائيون للمنح والمشاريع بموجب تلك السياسات (أغلبها تقديم خدمات اجتماعية). كما أن أمثلة تلك المنظمات النشطة تتضمن CPKP (مركز العمل المجتمعي)، أوميغا ليبيريك، سكوك، (المفوضية الدائمة للمؤتمر القطاعي)، هنوتي دوها (حركة قوس قزح). المنظمات التشيكية الغير حكومية هي نشطة أيضاً في الفروع المحلية لشبكات المنظمات الغير حكومية الأوروبية، وبعض يخاطب القضايا المرتبطة بالدمج الأوروبي، ومن ناحية أخرى، يقومون بذلك بمواردهم المالية الخاصة.

كما أن المنظمات التشيكية الغير حكومية تراقب أيضاً امتثال الجمهورية التشيكية لالتزاماتها بناءً على تقديم *acquis communautaire* في القانون التشيكي. ويقومون بذلك بصورة رئيسية بواسطة مراقبة الوضع الحالي، وإصدار التقارير، والإنخراط في حملات المؤازرة ورفع الوعي، والتعاون في صياغة لوائح التنفيذ. وفي

- نيلدا بولاين هي المدير التنفيذي للمركز الأوروبي لقانون المنظمات الغير هادفة للربح. ورا دوست توفتيسوفا هي مستشارة في المركز الدولي لقانون المنظمات الغير هادفة للربح ذات خبرة في القوانين الحاكمة لمشاركات المنظمات الغير حكومية/والحكومية.
- 1. راجع دايمر لبيف، إرشادات لإعداد الاتفاقيات، IJNL، المجلد 3، العدد 4، يونيو 2001
<http://www.icnl.org/journal/vol3iss4/guidelinesforcompactsp rint.htm>
- 2. http://www.uzuvrh.hr/pdf/program_suradnje.pdf (بالكرواتية فقط).
- 3. قرارات موافقة البرلمان الأستوني لمفهوم تطوير المجتمع المدني الأستوني، 2002،
<http://www.ngo.ee/orb.aw/class=-file/action=previw/id=3356/EKAK-eng.pdp>
- 4. <http://www.nonprofit.hu>
- 5. الميثاق الدنمركي للتفاعل بين الدنمرك الطوعية/جميعيات الدنمرك والقطاع العام، ديسمبر 2001
http://www.frivillghed.dk/fliecache/2716/1079696504/charter_for_interaction_between_volunteer_denmark.doc.doc
- 6. الاتفاقية حول العلاقات بين الحكومة والقطاع الطوعي والمجتمعي في إنجلترا،
<http://www.homeoffice.gov.uk/docs4/compactcommandpaper.pdf> (1998).
- 7. راجع دايمر لبيف، إرشادات لإعداد الاتفاقيات، IJNL، المجلد 3 العدد 4، يونيو 2001
<http://www.icnl.org/journal/vol3iss4/guideliensforcomapactsprint.htm>
- 8. تناقض الاتفاقية: مراقبة أثر الاتفاقية، تقرير على موقع وزارة الداخلية، فبراير 2005
<http://www.homeoffice.gov.uk/rds/pdfs05/rdsolr0205.pdf>
- 9. راجع ديمر لبيف، إرشادات حول إعداد العقود، IJNL المجلد رقم 3، العدد 4 يونيو 2001
<http://www.icnl.org/journal/vol3iss4/Guidelinesforcompactsp rint.htm>.
- 10. قرار موافقة البرلمان الأستوني على مفهوم تطوير المجتمع المدني، 2002
<http://www.ngo.ee/orb.aw/class=file/action=preview/id=3356/EKAK-eng.pdf>
- 11. راجع ديمر لبيف، إرشادات حول إعداد العقود، IJNL المجلد رقم 3، العدد 4 يونيو 2001
<http://www.icnl.org/journal/vol3iss4/Guidelinesforcompactsp rint.htm>.
- 12. الورقة البيضاء الخاصة بالمفوضية الأوروبية حول الحكم الأوروبي، بروكسل، 2001،
http://europa.eu.int/eur-lex/en/com/cnc/2001/com2001_0428en01.pdf.
- 13. الورقة البيضاء الخاصة بالمفوضية الأوروبية حول الحكم الأوروبي، بروكسل، 2001،
http://europa.eu.int/eur-lex/en/com/cnc/2001/com2001_0428en01.pdf
- 14. الورقة البيضاء الخاصة بالمفوضية الأوروبية حول الحكم الأوروبي، بروكسل، 2001،
http://europa.eu.int/eur-lex/en/com/cnc/2001/com2001_0428en01.pdf
- 15. الميثاق الدنمركي للتفاعل بين الدنمرك الطوعية/جميعيات الدنمرك والقطاع العام، ديسمبر 2001
http://www.frivillghed.dk/fliecache/2716/1079696504/charter_for_interaction_between_volunteer_denmark.doc.d
- 16. الميثاق الدنمركي للتفاعل بين الدنمرك الطوعية/جميعيات الدنمرك والقطاع العام، ديسمبر 2001
http://www.frivillghed.dk/fliecache/2716/1079696504/charter_for_interaction_between_volunteer_denmark.doc.d
- 17. الميثاق الدنمركي للتفاعل بين الدنمرك الطوعية/جميعيات الدنمرك والقطاع العام، ديسمبر 2001

18. استراتيجية الدعم الدنمركي للمجتمع المدني في البلدان النامية- بما في ذلك التعاون مع المنظمات الغير حكومية، أكتوبر 2000
<http://www.una.dk/ffd/Godk_Nord_Regeringer/Strategy_for_Danish_Support.htm>
19. الوزارة الفيدرالية للتعاون والتنمية تدير التمويل بالنسبة للتنمية الدولية من خلال برنامج يسمى المشاريع التنموية في البلدان النامية
<<http://www.globenet.org/precepu/pages/fr/chapitre/etatlieu/acteur/f/h.htm>>
كما أن العمل القريب مع منظمات التنمية الألمانية في مطلع التسعينيات نتج عنه ورقة سياسة أولية. "مكافحة الفقر من خلال المساعدة الذاتية" التي أكدت على المشاركة والمساعدة الذاتية كمبادئ أساسية. راجع <http://www.euforic.org/projects/povcasde.htm>. وأربعة أوراق سياسة حول التخفيف من الفقر تم وضعها وتبنيها خلال التسعينيات، "ومفهوم سياسة تطوير وزارة التنمية والتعاون، المنشور في أكتوبر 1996، أكد على أن التخفيف من الفقر هو هدف أساسي.
20. الميثاق الدنمركي للتفاعل بين الدنمرك الطوعية/جميعات الدنمرك والقطاع العام، ديسمبر 2001
http://www.frivillghed.dk/fliecache/2716/1079696504/charter_for_interaction_between_volunteer_denmark.doc
21. الورقة البيضاء الخاصة بالمفوضية الأوروبية حول الحكم الأوروبي، بروكسل، 2001
<http://europa.eu.int/eur-lex/en/com/cnc/2001/com2001_0428en01.pdf>
22. راجع ديملر لبيف، ارشادات حول إعداد العقود، IJNL المجلد رقم 3، العدد 4 يونيو 2001
<http://www.icnl.org/journal/vol3iss4/Guidelinesforcompactspint.htm>
23. الورقة البيضاء الخاصة بالمفوضية الأوروبية حول الحكم الأوروبي، بروكسل، 2001
<http://europa.eu.int/eur-lex/en/com/cnc/2001/com2001_0428en01.pdf>
24. الاتفاقية حول العلاقات بين الحكومة والقطاع الحكومي والطوعي،
http://www.thecompact.org.uk/c2b/document_tree/viewacategory.asp?categoryID=22
25. مفهوم تطوير المجتمع المدني الاستوني
<http://www.emy.ee/eng/alusdokumendid/concept.html>
26. راجع ديملر لبيف، ارشادات حول إعداد العقود، IJNL المجلد رقم 3، العدد 4 يونيو 2001
<http://www.icnl.org/journal/vol3iss4/Guidelinesforcompactspint.htm>
27. تعزيز المجتمع المدني في البلدان النامية، مثال التعاون التنموي الأوروبي، معهد التنمية الألماني، ورقة ملخص
<http://www.die-gdi.de/homepage.nsf/0/79299BBD20A0B94AC12569F60065C013>
ويدينفرز، المساعدة الألمانية للتخفيف من الفقر، برلين، دوتش إنستيتوت
<http://www.euforic.org/projects/povcasde.htm>
28. تقرير من المفوضية حول الحكم الأوروبي، مكتب المنشورات الرسمية للمجتمعات الأوروبية، لوكسمبورج، 2003
http://europa.eu.int/comm/governance/docs/comm_rapport_en.pdf
29. رسالة من هيئة المجتمعات الأوروبية، بروكسل، نوفمبر 12، 2002 ص. 5
http://europa.eu.int/comm/governance/docs/comm_standards_en.pdf
30. دابفيد كارنيجتون، الاتفاقية، تحدي التنفيذ، أبريل 2002
<http://www.davidcarrington.net/articles/docs/ACU-Compact%20Summary.doc>
31. بناءً على المدخلات من كريستينا ماند، المدير، شبكة المنظمات الغير ربحية الأستونية.
32. راجع ديملر لبيف، ارشادات حول إعداد العقود، IJNL المجلد رقم 3، العدد 4 يونيو 2001
<http://www.icnl.org/journal/vol3iss4/Guidelinesforcompactspint.htm>

33. راجع ديملر ليف، إرشادات حول إعداد العقود، IJNL المجلد رقم 3، العدد 4 يونيو 2001
<http://www.icnl.org/journal/vol3iss4/Guidelinesforcompactspint.htm>
34. إرشادات الاتفاقية المحلية: الحصول على حق العلاقات المحلية، المنشور من قبل NCVO نيابة عن المجموعة العاملة حول أمانة العلاقات الحكومية ورابطة الحكومة المحلية، يوليو 2000
http://www.thecompact.org.uk/module_images/localcomapctguidelines.pdf
http://www.thecompact.org.uk/c2b/document_tree/viewAcategory.asp?categoryID=163
35. ميوكال كوك، من غير الممكن لوحدك، 1999، CSDF المجر، مخلص بالانجليزية معد من قبل ICNL من قبل إيستافان كوسكا.
37. الأنشطة المدنية، نحو مجتمع مدني مع المستقبل، تقرير المفوضية لدراسة البوندستاج، يونيو 2002.
http://www.bundustag.de/parlament/kommissionen/archive/eng/enga_stu.htm
38. تيموثي مليوا، ستيفين هاريسون، جورج داووزيل، المشاركات والمسئولية العامة في الرعاية الصحية البريطانية،
<http://www.publicnet.co.uk/publicnet/fe031209.htm>
39. ألأمبي سزامرفيوسزك، جلينتسي، مكتب تدقيق الحسابات الحكومية، تقرير حول ضبط دعم الموازنة إلى المنظمات الإجتماعية والجمعيات العامة، سبتمبر 2002
40. كرواتيا تسن المؤسسة الوطنية لقانون المجتمع المدني، نشرة أخبار ICNL 27 أكتوبر، 2003،
<http://www.icnl.org/press/articles/2003/20031027.htm>
41. الأنشطة المدنية، نحو مجتمع مدني مع المستقبل، تقرير المفوضية لدراسة البوندستاج، يونيو 2002، ص. 9
42. المواد القائمة على برنامج المبادرة المحلية، تقرير من إعداد جون دروسكول (وحدة إسكان والتمدن الحضري، خريج جامعة هارفارد، كلية التصاميم)، أول سيزسزيرسكي (وحدة التعاون مع المنظمات الغير حكومية، مدينة سيزسزيرسكي) جانوسوز سزوسزوك، 2001
43. ألينا سكودوفا، جمعية مكاتب تقديم المشورة إلى المواطنين تحتفل بخمس سنوات من التواجد، تقرير، 30 مايو، 2001،
<http://www.radio.cz/en/article/28493>
44. الكبائن الاتصالية الريفية في السويد،
<http://www.globalideasbank.org/site/bank/idea.php?ideald=225>
45. الكبائن الاتصالية الريفية في السويد،
<http://www.globalideasbank.org/site/bank/idea.php?ideald=225>
46. الكبائن الاتصالية الريفية في السويد،
<http://www.globalideasbank.org/site/bank/idea.php?ideald=225>
47. الكبائن الاتصالية الريفية في السويد،
<http://www.globalideasbank.org/site/bank/idea.php?ideald=225>
48. الكبائن الاتصالية الريفية في السويد،
<http://www.globalideasbank.org/site/bank/idea.php?ideald=225>
49. الكبائن الاتصالية الريفية في السويد،
<http://www.globalideasbank.org/site/bank/idea.php?ideald=225>
50. الكبائن الاتصالية في استونيا، مركز المعلومات الاتصالية، جامعة الدنمراك الفنية، 2001،
http://www.itu.int/ITU-D/univ_access/casestudies/estonia.html
51. الكبائن الاتصالية في استونيا، مركز المعلومات الاتصالية، جامعة الدنمراك الفنية، 2001،
http://www.itu.int/ITU-D/univ_access/casestudies/estonia.html
52. الكبائن الاتصالية في استونيا، مركز المعلومات الاتصالية، جامعة الدنمراك الفنية، 2001،
http://www.itu.int/ITU-D/univ_access/casestudies/estonia.html
53. بيل موري، حركة الاتصالات المجرية، اتصالات العالم الصغير، الملكة المتحدة،
<http://www.col.org/telecenters/chapter%2005.pdf>
54. بيل موري، حركة الاتصالات المجرية، اتصالات العالم الصغير، الملكة المتحدة،
<http://www.col.org/telecenters/chapter%2005.pdf>

55. بيل موري، حركة الاتصالات المجرية، اتصالات العالم الصغير، الملكة المتحدة،
<http://www.col.org/telecenters/chapter%2005.pdf>
56. بيل موري، حركة الاتصالات المجرية، اتصالات العالم الصغير، الملكة المتحدة،
<http://www.col.org/telecenters/chapter%2005.pdf>
57. بيل موري، حركة الاتصالات المجرية، اتصالات العالم الصغير، الملكة المتحدة،
<http://www.col.org/telecenters/chapter%2005.pdf>
58. بيل موري، حركة الاتصالات المجرية، اتصالات العالم الصغير، الملكة المتحدة،
<http://www.col.org/telecenters/chapter%2005.pdf>
59. راجع ميكولوس مارشال، شريعة الفعالية: المنظمات الغير حكومية في النظرة المقارنة "سيل، ربيع، 2001.
60. المجتمع المدني بشأن المشاركة، فيما الديمقراطية هي بشأن التمثيل. كما أن السياسة المدنية لمشاركة المواطنين والسياسة الحزبية البرلمانية للتمثيل له ديناميكية صحية للتكاملية والتوتر. ومن المهم فهم أن المجتمع المدني مكمل، وليس منافس، بالنسبة للديمقراطية التمثيلية، وديمقراطية تشاركية تتماشى يداً بيد مع الديمقراطيات التمثيلية.
61. جلسة نقاش وزراء التنمية الأوروبيين: دور المنظمات الغير حكومية الاوروبية في تعزيز المجتمع المدني في البلدان النامية (برلين، مارس 1999).
62. ID
63. الفرق مؤثر حينما تم التأثير في الأرقام المطلقة. راجع البيانات من مشروع القطاع الغير ربحي المقارن، مركز المجتمع المدني في جامعة جون هوبكينز، <http://www.jhu.edu/-cnp/pdf/comptable4.pdf>
64. المفوضية والمنظمات الغير حكومية: بناء شراكة أقوى، ورقة نقاش المفوضية، المقدمة من قبل الرئيس برودي ونائب الرئيس كينوك، بروكسل، يناير 18، 2000، ص. 2، http://europe.eu.int/eur-lex/en/com/wdc/2000/com2000_0011en01.pdf
65. المفوضية والمنظمات الغير حكومية: بناء شراكة أقوى، ورقة نقاش المفوضية، المقدمة من قبل الرئيس برودي ونائب الرئيس كينوك، بروكسل، يناير 18، 2000، ص. 2، http://europe.eu.int/eur-lex/en/com/wdc/2000/com2000_0011en01.pdf
66. المفوضية والمنظمات الغير حكومية: بناء شراكة أقوى، ورقة نقاش المفوضية، المقدمة من قبل الرئيس برودي ونائب الرئيس كينوك، بروكسل، يناير 18، 2000، ص. 2، http://europe.eu.int/eur-lex/en/com/wdc/2000/com2000_0011en01.pdf
67. المفوضية والمنظمات الغير حكومية: بناء شراكة أقوى، ورقة نقاش المفوضية، المقدمة من قبل الرئيس برودي ونائب الرئيس كينوك، بروكسل، يناير 18، 2000، ص. 2، http://europe.eu.int/eur-lex/en/com/wdc/2000/com2000_0011en01.pdf
68. راجع أكثر في موقع وكالة التعاون التنموي الدولي، <http://www.sida.se/Sida.se/jsp/polopply.jsp?d=107>
69. مبدأ التبعية هو مبدأ تم تبنيه للاتحاد الأوروبي، المعني لضمان تلك القرارات المتخذة قريية بقدر الامكان من المواطنين المتأثرين. وهذا يعني أن الاتحاد لا يتخذ الإجراءات (باستثناء في المجالات التي تقع ضمن الصلاحية الخاصة به) إلا إذا كان الإجراء أكثر فعالية عن الإجراء المتخذ على المستوى المحلي والأقليمي.
- http://europa.eu.int/scadplus/glossary/subsidairity_en/htm
70. المبدأ، كما هو مفهوم في سياق السياسة الاجتماعية، ينشأ في البابا ليو الثالث عشر (1891) والبابا بايوس العاشر (1913)، الذي شرح وبنى على تقسيم المهام بين الدولة الكنيسة، فضلاً عن المجتمعات، في تحسين الشروط المجتمعية.
[http://www.ucc.ie/academic/appsoc/hdsp/Pius%20XI%20Quadragesimo%200\(15-051931\)htm](http://www.ucc.ie/academic/appsoc/hdsp/Pius%20XI%20Quadragesimo%200(15-051931)htm)
71. باستثناء أن تلك المنظمات تدرج في بعض الأحيان في موازنة الدولة على أساس سنوي، راجع الإعانات، الجزء 3.3.1

72. الدراسة الأولية للأطر القانونية لتمويل أنشطة المنظمات الغير حكومية العامة في بلغاريا، كرواتيا، المجر، رومانيا وسلوفاكيا، IJNL، المجلد 3، العدد 4، يونيو 2001
<http://www.icnl.org/journal/vol3iss4/prelimstudyprint/htm>
73. الدراسة الأولية للأطر القانونية لتمويل أنشطة المنظمات الغير حكومية العامة في بلغاريا، كرواتيا، المجر، رومانيا وسلوفاكيا، IJNL، المجلد 3، العدد 4، يونيو 2001
<http://www.icnl.org/journal/vol3iss4/prelimstudyprint/htm>
74. مسرد مصطلحات ADS، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، واشنطن، دي سي، اليوسايد، 2001، ص، 93
<http://www.usaid.gov/policy/ads/glossary.pdf>
75. الدراسة الأولية للأطر القانونية لتمويل أنشطة المنظمات الغير حكومية العامة في بلغاريا، كرواتيا، المجر، رومانيا وسلوفاكيا، IJNL، المجلد 3، العدد 4، يونيو 2001
<http://www.icnl.org/journal/vol3iss4/prelimstudyprint/htm>
76. القطاع الإجتماعي الطوعي في الدنمارك، وزارة الشؤون الإجتماعية، الدنمارك، 2001، ص. 15
<http://www.frivillighed.dk/filecache/3484/1095353806/voluntarysocialwork.pdf>
77. القطاع الإجتماعي الطوعي في الدنمارك، وزارة الشؤون الإجتماعية، الدنمارك، 2001، ص. 15
<http://www.frivillighed.dk/filecache/3484/1095353806/voluntarysocialwork.pdf>
78. القطاع الإجتماعي الطوعي في الدنمارك، وزارة الشؤون الإجتماعية، الدنمارك، 2001، ص. 15
<http://www.frivillighed.dk/filecache/3484/1095353806/voluntarysocialwork.pdf>
79. القطاع الإجتماعي الطوعي في الدنمارك، وزارة الشؤون الإجتماعية، الدنمارك، 2001، ص. 15
<http://www.frivillighed.dk/filecache/3484/1095353806/voluntarysocialwork.pdf>
80. السياسة الاجتماعية في المملكة المتحدة
<http://www2.rgu.ac.uk/publicpolicy/introduction/uk/htm>
81. السياسة الاجتماعية في المملكة المتحدة
<http://www2.rgu.ac.uk/publicpolicy/introduction/uk/htm>
82. الدراسة الأولية للأطر القانونية لتمويل أنشطة المنظمات الغير حكومية العامة في بلغاريا، كرواتيا، المجر، رومانيا وسلوفاكيا، IJNL، المجلد 3، العدد 4، يونيو 2001
<http://www.icnl.org/journal/vol3iss4/prelimstudyprint/htm>
83. آرن سفنسون، إعادة تعريف الخدمات العامة من خلال آليات السوق: الخبرات الاسكندنافية وأفضل الممارسات، الإدارة المهنية، التمثيل في ورشة العمل الدولية على الحكومة الضامنة في تايبي، السويد، 31 مايو 1 يونيو 2001، من ترتيب مؤسسة بيرتلسمان/مدن الغد، ص 10
<http://www.cities-of-tomorrow.net/Svensson.doc>
84. الدراسة الأولية للأطر القانونية لتمويل أنشطة المنظمات الغير حكومية العامة في بلغاريا، كرواتيا، المجر، رومانيا وسلوفاكيا، IJNL، المجلد 3، العدد 4، يونيو 2001
<http://www.icnl.org/journal/vol3iss4/prelimstudyprint/htm>
85. الدراسة الأولية للأطر القانونية لتمويل أنشطة المنظمات الغير حكومية العامة في بلغاريا، كرواتيا، المجر، رومانيا وسلوفاكيا، IJNL، المجلد 3، العدد 4، يونيو 2001
<http://www.icnl.org/journal/vol3iss4/prelimstudyprint/htm>
86. الدراسة الأولية للأطر القانونية لتمويل أنشطة المنظمات الغير حكومية العامة في بلغاريا، كرواتيا، المجر، رومانيا وسلوفاكيا، IJNL، المجلد 3، العدد 4، يونيو 2001
<http://www.icnl.org/journal/vol3iss4/prelimstudyprint/htm>
87. الدراسة الأولية للأطر القانونية لتمويل أنشطة المنظمات الغير حكومية العامة في بلغاريا، كرواتيا، المجر، رومانيا وسلوفاكيا، IJNL، المجلد 3، العدد 4، يونيو 2001
<http://www.icnl.org/journal/vol3iss4/prelimstudyprint/htm>

88. الدراسة الأولية للأطر القانونية لتمويل أنشطة المنظمات الغير حكومية العامة في بلغاريا، كرواتيا، المجر، رومانيا وسلوفاكيا، IJNL، المجلد 3، العدد 4، يونيو 2001،
<http://www.icnl.org/journal/vol3iss4/prelimstudyprint/htm>
89. راجع للمزيد حول هذا في إرشادات القوانين المؤثرة على المنظمات المدنية، من إعداد معهد المجتمع المفتوح بالتعاون مع المركز الدولي للمنظمات الغير هادفة للربح، ICNL نيويورك، 2004، صفحة، 103-104
90. المزايا الضريبية أو الحوافز الضريبية هي وسائل مقدم من قبل الدولة لتخفيف العبء الضريبي على المكلف و/أو إمكانية إيجاد حافز لتحقيق هدف حكومي من خلال تشجيع المكلف لاستخدام الأموال بطريقة معينة.
91. فيشمان وشوارز: المنظمات الغير ربحية: حالات ومواد، النسخة الثانية (2000)، صفحة، 332
92. المسح حول القوانين الضريبية المؤثرة على المنظمات الغير حكومية في أوروبا الشرقية والوسطى، ICNL النسخة الثانية، 2003، ص، 12
<http://www.icnl.org/programs/cee/pubs/taxsurvey/taxsurvey2nded-1.pdf>
93. المسح حول القوانين الضريبية المؤثرة على المنظمات الغير حكومية في أوروبا الشرقية والوسطى، ICNL النسخة الثانية، 2003، ص، 12
<http://www.icnl.org/programs/cee/pubs/taxsurvey/taxsurvey2nded-1.pdf>
94. المسح حول القوانين الضريبية المؤثرة على المنظمات الغير حكومية في أوروبا الشرقية والوسطى، ICNL النسخة الثانية، 2003، ص، 12
<http://www.icnl.org/programs/cee/pubs/taxsurvey/taxsurvey2nded-1.pdf>
95. المسح حول القوانين الضريبية المؤثرة على المنظمات الغير حكومية في أوروبا الشرقية والوسطى، ICNL النسخة الثانية، 2003، ص، 12
<http://www.icnl.org/programs/cee/pubs/taxsurvey/taxsurvey2nded-1.pdf>
96. الأنشطة الاقتصادية للمنظمات الغير ربحية، في تنظيم المجتمعات المدنية، تقرير المؤتمر، ICNL (بودابست: مايو 1996) ص. 6-7 متاح في <http://www.icnl.org>
97. المسح حول القوانين الضريبية المؤثرة على المنظمات الغير حكومية في أوروبا الشرقية والوسطى، ICNL النسخة الثانية، 2003، ص، 12
<http://www.icnl.org/programs/cee/pubs/taxsurvey/taxsurvey2nded-1.pdf>
98. المسح حول القوانين الضريبية المؤثرة على المنظمات الغير حكومية في أوروبا الشرقية والوسطى، ICNL النسخة الثانية، 2003، ص، 12
<http://www.icnl.org/programs/cee/pubs/taxsurvey/taxsurvey2nded-1.pdf>
99. المسح حول القوانين الضريبية المؤثرة على المنظمات الغير حكومية في أوروبا الشرقية والوسطى، ICNL النسخة الثانية، 2003، ص، 12
<http://www.icnl.org/programs/cee/pubs/taxsurvey/taxsurvey2nded-1.pdf>
100. المسح حول القوانين الضريبية المؤثرة على المنظمات الغير حكومية في أوروبا الشرقية والوسطى، ICNL النسخة الثانية، 2003، ص، 12
<http://www.icnl.org/programs/cee/pubs/taxsurvey/taxsurvey2nded-1.pdf>
101. الجزء 9.2: حسميات ضريبة الدخل أو الخصميات بالنسبة للتبرعات، في إرشادات OSI بالنسبة للقوانين المؤثرة على المنظمات المدنية، ICNL، 1997، ص، 78-79
102. المسح حول القوانين الضريبية المؤثرة على المنظمات الغير حكومية في أوروبا الشرقية والوسطى، ICNL النسخة الثانية، 2003، ص، 12
<http://www.icnl.org/programs/cee/pubs/taxsurvey/taxsurvey2nded-1.pdf>
103. المسح حول القوانين الضريبية المؤثرة على المنظمات الغير حكومية في أوروبا الشرقية والوسطى، ICNL النسخة الثانية، 2003، ص، 12
<http://www.icnl.org/programs/cee/pubs/taxsurvey/taxsurvey2nded-1.pdf>
104. نيلدا بولان، النسبة المئوية والإحسان، نيوك و ECNL 2004، ص. 3-4،
http://www.onepercent.hu/dokumentumok/chapter_2-ECNL.doc

105. المسح حول القوانين الضريبية المؤثرة على المنظمات الغير حكومية في أوروبا الشرقية والوسطى،
ICNL النسخة الثانية، 2003، ص، 12
<http://www.icnl.org/programs/cee/pubs/taxsurvey/taxsurvey2nded-1.pdf>
106. المسح حول القوانين الضريبية المؤثرة على المنظمات الغير حكومية في أوروبا الشرقية والوسطى،
ICNL النسخة الثانية، 2003، ص، 12
<http://www.icnl.org/programs/cee/pubs/taxsurvey/taxsurvey2nded-1.pdf>
107. نيلدا بولاين، النسبة المئوية والإحسان، نيوك و ECNL 2004، ص. 3-4،
http://www.onepercent.hu/dokumentumok/chapter_2-ECNL.doc
108. نيلدا بولاين، النسبة المئوية والإحسان، نيوك و ECNL 2004، ص. 3-4،
http://www.onepercent.hu/dokumentumok/chapter_2-ECNL.doc
109. مشروع الإحسان بنسبة مئوية،
<http://www.onepercent.hu/news.htm#10bill>
110. المسح حول القوانين الضريبية المؤثرة على المنظمات الغير حكومية في أوروبا الشرقية والوسطى،
ICNL النسخة الثانية، 2003، ص، 12
<http://www.icnl.org/programs/cee/pubs/taxsurvey/taxsurvey2nded-1.pdf>
111. أستونيا على طريق الانضمام: التحديات وفرص المجتمع المدني، خطاب لينا كار، المنسق الأوروبي، في
جلسة نقاش حول المجتمع المدني المنظم في الدول المرشحة ومستقبل أوروبا، بروكسل 30-31 يناير
2003.
112. معلومات بشأن إمكانية مشاركة المنظمات الغير حكومية غير ربحية في عملية دمج الجمهورية التشيكية
في الاتحاد الأوروبي،
http://wtd.vlada.cz/files/rvk/rnno/nno_a_eu.pdf
113. أعد على أساس الوثائق المهمة المقدمة من قبل وزارة البيئة، وزارة الزراعة، وزارة العمل والشئون
الاجتماعية، وزارة التنمية الإقليمية، ممثلي المنظمات الغير حكومية في الأجهزة العاملة ذات العلاقة بالبرامج
التشغيلية القطاعية المصاغة من قبل تلك الوزارات.
114. معلومات بشأن إمكانية مشاركة المنظمات الغير حكومية غير ربحية في عملية دمج الجمهورية التشيكية
في الاتحاد الأوروبي،
http://wtd.vlada.cz/files/rvk/rnno/nno_a_eu.pdf
115. معلومات بشأن إمكانية مشاركة المنظمات الغير حكومية غير ربحية في عملية دمج الجمهورية التشيكية
في الاتحاد الأوروبي،
http://wtd.vlada.cz/files/rvk/rnno/nno_a_eu.pdf
116. معلومات بشأن إمكانية مشاركة المنظمات الغير حكومية غير ربحية في عملية دمج الجمهورية التشيكية
في الاتحاد الأوروبي ص. 4،
http://wtd.vlada.cz/files/rvk/rnno/nno_a_eu.pdf
117. معلومات بشأن إمكانية مشاركة المنظمات الغير حكومية غير ربحية في عملية دمج الجمهورية التشيكية
في الاتحاد الأوروبي ص. 7،
http://wtd.vlada.cz/files/rvk/rnno/nno_a_eu.pdf
118. معلومات بشأن إمكانية مشاركة المنظمات الغير حكومية غير ربحية في عملية دمج الجمهورية التشيكية
في الاتحاد الأوروبي ص. 7،
http://wtd.vlada.cz/files/rvk/rnno/nno_a_eu.pdf
119. معلومات بشأن إمكانية مشاركة المنظمات الغير حكومية غير ربحية في عملية دمج الجمهورية التشيكية
في الاتحاد الأوروبي ص. 7،
http://wtd.vlada.cz/files/rvk/rnno/nno_a_eu.pdf
120. معلومات بشأن إمكانية مشاركة المنظمات الغير حكومية غير ربحية في عملية دمج الجمهورية التشيكية
في الاتحاد الأوروبي ص. 10،
http://wtd.vlada.cz/files/rvk/rnno/nno_a_eu.pdf
121. معلومات بشأن إمكانية مشاركة المنظمات الغير حكومية غير ربحية في عملية دمج الجمهورية التشيكية
في الاتحاد الأوروبي ص. 10،
http://wtd.vlada.cz/files/rvk/rnno/nno_a_eu.pdf
122. معلومات بشأن إمكانية مشاركة المنظمات الغير حكومية غير ربحية في عملية دمج الجمهورية التشيكية
في الاتحاد الأوروبي ص. 10، http://wtd.vlada.cz/files/rvk/rnno/nno_a_eu.pdf، أنظمة شبيه
قيد العمل في الدول الأعضاء الأوروبية (مثلاً فنلندا) وحالياً أيضاً في سلوفاكيا (وفقاً لقرار حكومي)
www.orkovania.sk والجدير ذكره من بين مشاكل أخرى، قضية تعريف مقدمي الطلب للمنحة،
المستفيدين النهائيين، والجماعات المستهدفة (في وثائق البرمجية بالنسبة للأموال الهيكلية).
123. راجع مواد المؤتمر حول بناء الشراكات بين المنظمات الغير حكومية البولندية والأوروبية، أبريل 5-6،
2001، <http://www.fip.ngo.pl/fipeng/html/partnership.html>